المقدمة:

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية البداية الحقيقية لعالم ثنائي القطبية بعد أن كان عالماً متعدد الأقطاب, إذ انهارت بريطانيا وفرنسا كقوتين استعماريتين, وكذلك ألمانيا واليابان، وشهد العالم بداية تحول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (السابق) إلى أكبر قوتين في العالم . وقد قسم العالم على هذا الأساس, فمن جهة تم تشكيل حكومات ديمقراطية غربية ، ومن جهة أخرى تم تشكيل حكومات شيوعية ذات توجه اشتراكي في أوروبا الشرقية. وضمن هذا السياق كان تشكل حلف وارسو، أو معاهدة وارسو (معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركة عام (1955) م ، في حين أن حلف شمال الأطلسي (NATO) تأسس عام 1949 م ،بناءً على معاهدة شمال الأطلسي, و التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان 1949 م ، لأن أوروبا مجتمعة , بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية ، أصبحت أطرافاً تابعة للمركز (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي). وأصبحت مدينة برلين الألمانية منطقة تلاقي القوتين العسكريتين الأمريكية والسوفييتية ، النقطة الفاصلة بين غرب أوروبا وشرقها ، وغدت أوروبا المنقسمة على ذاتها , إلى غرب وشرق , بحاجة إلى حماية عسكرية من خارجها , فتشكل حلفان : حلف شمال الأطلسي (NATO) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وشكل مظلة عسكرية لحماية أووربا الغربية من التمدد الشيوعي , خاصة بعد ازدياد نفوذ الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا واليونان , وحلف وارسو الذي ضم الاتحاد السوفييتي و دول أوروبا الشرقية . ولعب توازن القوى النسبي بين الحلفين دوراً مهماً في منع الحرب عن أوروبا لأكثر من أربعين عاماً.

لكن بعد زوال الخطر الشيوعي وانهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو, كان من المفترض انتهاء حلف شمال الأطلسي , حسب زعم أنصار المنهج الواقعي , نظراً لزوال الأسباب التي نشأ من أجلها,وبالتالي اعتبار حلف شمال الأطلسي من مخلفات الحرب الباردة, وقد شكل هذا الرأي أحد أهم مرتكزات الداعين لانتفاء الحاجة لهذا الحلف. لكن هذا الافتراض لم تثبت صحته , لأن حلف شمال الأطلسي (NATO)بدأ البحث عن وظائف جديدة له بعد الحرب الباردة, حيث استطاع هذا الحلف التكيف مع المستجدات رغم اختفاء

أسباب و مبررات وجوده, كما وسع من نطاق وظائفه. فعلى الصعيد الخارجي, ما زال الحلف يقوم بمهامه في مواجهة احتمال تنامي القوة الروسية في الشرق، كما يعمل على حماية الأعضاء من أي تهديد آخر غير الروسي,تحت غطاء الحرب على "الإرهاب"، والمطروح بقوة هو توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية وصولاً إلى دول رابطة الدول المستقلة والبلطيق , على الرغم من اختلاف وجهات النظر فيما بين أعضاء الحلف , لأسباب عديدة , كان أبرزها أن الحلف تعرض لصعوبات عدة في إطار البحث عن دور جديد له، حيث أن مجرد سعي الحلف للقيام بدور عسكري كبير خارج القارة الأوروبية يشكل تحولاً في استراتيجيته ودوره . وتعد خطوة توسيع الحلف ليضم أعضاء من أوروبا الشرقية والوسطى تغيراً جوهرياً في توجهات الحلف، إذ لم تكن فكرة تدخل الحلف في النزاعات الدولية خارج حدود القارة الأوروبية سهلة، لكن الدور الذي تولاه الحلف في أفغانستان, والحديث عن دور في إقليم دارفور السوداني، وكذلك في الشرق الأوسط , يشير إلى نجاح عملية التحول في ميثاق الحلف . ورغم ذلك فإن حلف شمال الأطلسي (NATO) يشهد خلافات داخلية بشأن خطط توسيع عضويته ونطاق أهدافه أيضاً، ففرنسا تحذر من ترهل الحلف وافتقاده للتركيز بسبب توسيع نطاق عملياته وزيادة عدد أعضائه،أما ألمانيا فتعبر عن حذرها من مغبة الإفراط في التوسع المطلق استرضاء" لموسكو,بالإضافة إلى دعوتها إلى أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية– أوروبية– متوازنة,أي أن يشمل جميع دول أوروبا الشرقية والوسطى بلا استثناء ، أو على شكل مراحل , في حين يوجد تخوف دولي من تحويل الحلف إلى (أمم متحدة مصغرة) , بكل ما تعاني منه المنظمة الدولية من عجز عن الحركة نتيجة زيادة عدد أعضائها.

لكن, وفي ظل تراجع قدرة العديد من المنظمات الدولية,بما في ذلك الأمم المتحدة, أصبح حلف شمال الأطلسي (NATO) محط أنظار الكثير من الدول التي ترغب بالانضمام إليه , أو كحد أدنى التنسيق الأمني معه , باعتباره فاعلاً دوليا قادراً على الحركة الفعالة , حيث أثبت قدرته على الحركة , ونجح في تجنب السقوط في فخ البيروقراطية والجمود. ورغم أن إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" حاولت في البداية تهميش المنظمات الدولية والاعتماد على تشكيل تحالفات سريعة ومحدودة من أجل التعامل مع القضايا الدولية

الساخنة, بدءاً من غزو العراق وحتى قضية الاحتباس الحراري في كوكب الأرض, فإنها لجأت إلى حلف شمال الأطلسي (NATO) لمساعدتها في بعض المناطق, كما هو الحال في أفغانستان .

كما توسع المفهوم الاستراتيجي للحلف في شكله ونمطه الجديد ليشمل إدارة الأزمات والشراكة في تحمل الأعباء بين ضفتي الأطلسي. وفي إطار ذلك , فإن أهداف الحلف تتركز حول حماية حرية أعضاء الحلف وسلامتهم والدفاع عن مصالحهم, والعمل على تكريس السلام في المنطقة الأوروبية–الأطلسية، من خلال العمل على توفير مناخ أمني أوروبي–أطلسي مستقر، وتوفير إطار أطلسي أساسي لإجراء مشاورات حول المصالح الحيوية للأعضاء، والقيام بوظيفة الردع الدفاعي، والعمل على البقاء على أهبة الاستعداد للمساهمات الجماعية, و تشجيع إقامة علاقات واسعة من الشراكة والتعاون والحوار لتعزيز المكاشفة والثقة المتبادلة.

أولاً: أهمية الدراسة:

يعدُّ دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة من المواضيع المهمة التي تستحق الدراسة ,حيث تتطرق الدراسة إلى سبب استمرار حلف شمال الأطلسي في القيام بمهامه, رغم أن تشكيله جاء كرد على التهديد الشيوعي المتمثل بالسيطرة السوفييتية على معظم أوروبا الشرقية. كما تحتل دراسة هذا الحلف أهمية بالغة,وخاصة لجهة معرفة مدى الفائدة من استمراره , خاصة وأن مبررات استمراره انتهت بانتهاء الحرب الباردة واندثار حلف وارسو، إذ تغيرت المعطيات التي كانت تحيط بالعالم بشكل عام, وأوروبا بشكل خاص . وتكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على نوعية المسائل والمصالح التي ما زالت تربط الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا من خلال حلف شمال الأطلسي (NATO) فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت تأسيس الاتحاد الأوروبي وتوسيعه ليشمل عديداً من دول أوروبا الشرقية على نحو اقتضى إعادة تشكيل مفهوم الأمن الأوروبي وإعادة صيغة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو), ومثلت قضايا العراق وأفغانستان محاور أساسية للتفاعل بين الجانبين , وخاصة مع توسيع نشاط الحلف ليشمل مناطق تقع خارج

النطاق الجغرافي التقليدي لعمله , كما هو الحال في أفغانستان , وأيضاً التهديد باستخدام قوته العسكرية لحل أزمة دارفور في السودان .

ثانياً: هدف البحث :

تعرض الأمن الدولي في فترة الحرب الباردة إلى أزمات حادة كانت تؤدي في أكثر من مناسبة إلى قيام حرب ساخنة بين المعسكرين , وكان الصراع بين القطبين حول مراكز النفوذ في العالم . وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي , ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد، وأيضاً نظام الأمن الدولي، وما هو دور حلف شمال الأطلسي في هذا النظام . وفي ضوء تأسيس الاتحاد الأوروبي , ثم سعيه إلى بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ، التي انعكست على نمط تفاعل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية , لذا يهدف البحث إلى تقديم دراسة علمية متكاملة عن حلف شمال الأطلسي (NATO)، تأخذ بالحساب حركة تطوره ونشاطه منذ نشأته, وسد ثغرات الدراسات التي تناولت موضوع هذا الحلف، وتسليط الضوء أيضاً على المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف ، وأثر تغير النظام الدولي على هيكل القوة فيه ، ودراسة توسيع الحلف وتحليل الجدل في مواقف الدول الأعضاء حول ذلك ، ودراسة مبادرات التي يطلقها الحلف في إطار محيطه الاستراتيجي , ابتدءاً بمجلس تعاون شمال الأطلسي , ثم مبادرة الشراكة من أجل السلام , والوثيقة التأسيسية مع روسيا , ثم دراسة مجلس روسيا – الأطلسي ,ومجلس أوكرانيا – الأطلسي .

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلاته :

تتمحور مشكلة الدراسة حول البحث والتقصي عن مبررات استمرار نشاط حلف شمال الأطلسي، الذي نشأ لغرض محاربة الشيوعية واحتوائها– كما يزعم الغرب– . أما وقد زالت هذه الأخطار المفترضة بانتهاء تلك الحرب وانهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط الشيوعية،فاستطراداً كان ينبغي زواله , إلا أنه استمر في نشاطه. بل طور استراتيجيات جديدة لعمله .

ففي الوقت الذي كان فيه العالم ينتظر تفكك الحلف وانتهائه بانتفاء موجبات استمراره ،فوجئ بأن الحلف بدّل إستراتيجيته وغيّر من مهامه ووظائفه , وبدأ يتوسع ليشمل دولاً كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من عدوه التقليدي " حلف وارسو" وكتلته الاشتراكية .

ويستتبع ذلك حكماً التطرق إلى الأدوار والمهام الجديدة التي يضطلع بها حلف شمال الأطلسي, والتي لم تكن واردة في ميثاقه، كما هو الحال في التدخل لحل المنازعات الدولية وإدارتها في مناطق وأقاليم شتى في العالم.

كما أن مجال عمل الحلف ونشاطه تجاوز النطاق الجغرافي المرسوم له في ميثاقه عند قيامه عام 1949 م ، أي أن الميثاق, وخاصة المادة السادسة منه, حصرت عمل الحلف في التصدي لأي هجوم يقع على عضو أو أكثر, أو على الأراضي التابعة لأي طرف في أوروبا أو أمريكا الشمالية, أو على قوات الاحتلال التابعة لأي طرف في أوروبا، أو على الجزر التابعة له في منطقة شمال الأطلسي , الواقعة على مدار السرطان, أو على السفن التابعة لأي طرف في هذه المنطقة. إلا أنه في الوقت الحاضر تجاوز هذا الإطار إلى النطاق الآسيوي والإفريقي, وشمل مناطق عديدة لم تكن واردة في الميثاق .

وهنا لا بد من دراسة الأسباب التي دفعت الحلف إلى تطوير استراتيجياته , والانتقال بها من تعظيم أهدافه في الحفاظ على القيم الغربية وتوطيد الأمن والسلام في منطقة شمال الأطلسي, إلى البحث عن أدوار جديدة تتصل "بمحاربة الإرهاب " والتدخل في الشؤون الداخلية لدول آخرى تقع خارج نطاق عمل الحلف , والتعرف على الأسباب وراء استمرار الحلف في توسيع نطاق مهامه بعد انتهاء الحرب الباردة رغم فقدان موجبات ومسوغات استمراره وبقائه، سيما وأن حلف وارسو قد انهار , وانطلاقاً من ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما طبيعة الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به حلف شمال الأطلسي رغم انتفاء الأسباب التي نشأ من أجلها ؟
2- ما طبيعة العلاقات السائدة بين دول الحلف , وهل تعكس الهيمنة الأمريكية على القرار الأوروبي, أو توزيع متكافئ للأعباء والأدوار في اتخاذ القرار وتنفيذ الاستراتيجيات؟

3- ما هو تأثير مسألة توسيع الحلف على العلاقات الأمريكية – الأوروبية من جهة , والأمريكية – الروسية من جهة أخرى ؟

4- ما هي أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل حلف شمال الأطلسي ؟

رابعاً: فرضيات الدراسة :

1- التحولات في النظام الدولي باتت تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الرجوع والاستناد إلى حلف شمال الأطلسي .

2- دور حلف شمال الأطلسي في بناء الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي , وعدم وجود أي مؤسسة غربية تستطيع منافسته على المدى المنظور .

3- إن نجاح الحلف في مهمته الأمنية – الأطلسية سيكون مقدمة لتحوله إلى قوة سياسية عسكرية كبرى تتحكم في مجريات السياسة الدولية , وتفرض شروطها وآلياتها عليها.

4- تحول حلف شمال الأطلسي إلى ذراع عسكري للسياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ مصالحها القومية عبر العالم .

خامساً: النطاق الزمني والمكاني للدراسة :

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من انتهاء الحرب الباردة حتى عام 2010 م ، ويعود اختيار الباحث انتهاء الحرب الباردة كبداية للدراسة نظرا" لما شهدته تلك الفترة من تغيرات عالمية متمثلة بانهيار الاتحاد السوفييتي, وظهور نظام عالمي جديد قائم على الهيمنة الأمريكية وسياسة القطب الأوحد ، أما مدّ فترة الدراسة إلى عام 2010 م , فيعود إلى التطورات العالمية المتسارعة التي ألقت بظلالها على إستراتيجية الحلف وبرامجه. ويعتقد الباحث أن الإطار الزمني للدراسة مناسب لما تضمنه من تطورات وأحداث ومواقف وردود أفعال حول الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي ,غير أن ضرورات البحث تقتضي العودة إلى بعض التطورات السابقة لانتهاء الحرب الباردة نظراً لصلتها الوثيقة بموضوع الدراسة .

أما النطاق المكاني, فقد تحدد في الرقعة الجغرافية التي يشملها نطاق نشاط الحلف كما وردت في ميثاقه , و في الحيز الجغرافي الذي يشغله.

سادساً: منهجية البحث :

استخدم الباحث **المنهج التاريخي** من أجل تقديم دراسة لحركة تطور حلف شمال الأطلسي ونشاطه , وعرض أبرز سمات مرحلة التبلور الجديد للحلف في فترة ما بعد عام 1990 م. وفي هذا الصدد, فإن البحث يقوم بعرض لأبرز التطورات التي مرّ بها الحلف , وبخاصة خلال الثمانية عشر عاماً التي مضت , وتسليط الضوء على تغيير استراتيجيات الحلف, و تغيير وظائفه ومهامه . كما استخدم أيضاً **المنهج المقارن,** في الدراسة للمقارنة بين دور حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة والتعرف على القيود التي كانت تحكم آليات عمله في تلك الفترة ،وبين دوره بعد انتهاء الحرب الباردة وما طرأ عليها من تغيرات جوهرية.
وكذلك **المنهج التحليلي الاستقرائي** الذي يقوم على الملاحظة المباشرة للأحداث السياسية من خلال جمع المعلومات والإحصائيات عن الحلف , ومحاولة تحليل أدوار الحلف وآلية عمله .

سابعاً: الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور حلف شمال الأطلسي, كان أبرزها على الإطلاق:

1- كتاب "دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة" للأستاذ نزار إسماعيل الحيالي،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى عام2003م ، ، حيث يرى بداية أن إحياء حلف شمال الأطلسي (NATO)وتوسيعه وتعديل استراتيجياته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية يعبر عن رغبة أعضاء الحلف في بناء الأمن على أسس ومعايير جديدة, ويعكس كذلك هيمنة عقلية الحرب. ويشير الكاتب إلى أن دور الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة ازداد أهمية نوعية خاصة في المنحى السياسي والعسكري, فهو اليوم القوة اللازمة المحددة لطبيعة توازنات القوى العالمية، والذراع الاستراتيجي لتثبيت الهيمنة الرأسمالية . وكذلك يضمن الحلف توافق القوى الغربية وتكاملها

العسكري والسياسي و الاقتصادي , وتقنين المنافسة بين أعضاء الحلف، بعد أن كانت مهمة الحلف محصورة في تحقيق التوازن مع السوفييت من أجل منع وقوع الحرب.

2- **كتاب "حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية- الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945- 2000" م** للباحثين**(ليلى مرسي وأحمد وهبان) , دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية: 2001** م, وفيه توصلا إلى نتيجة مؤداها: إن الغلبة في العلاقات الأمريكية – الأوروبية بين عامي (1945-1988) كانت للمصلحة القومية للدول المعنية, وليست لاعتبارات تتعلق بالتحالف , كما أن المتغيرات التي طرأت في سياق الحرب الباردة من بداية عقد الثمانينيات حتى عام 1988, لم تؤد إلى إعادة التماسك إلى العلاقات الأمريكية الأوروبية، على الرغم من أن هذه الأجواء خلال السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية هي التي كانت قد أحدثت ذلك التماسك . بالإضافة إلى التحديات العديدة التي تواجه حلف شمال الأطلسي في ظل النظام العالمي الجديد , والتي تتمحور حول طبيعة دوره الجديد بعد زوال العدو السابق, والذي نشأ من أجل احتوائه والمتمثل في الاتحاد السوفييتي (السابق) .

كذلك , يحاول الباحث دراسة أزمة كوسوفو, و أحداث 11 أيلول 2001, وأثرهما على المواقف الدولية والغربية بشكل خاص إزاء برامج الأطلسي الجديدة , وعلى وجه التحديد فيما يخص مبررات وجوده .

3- كتاب "منظمة معاهدة شمال الأطلسي (NATO) : العضوية والتعاون" ,ترجمة نافع أيوب لبس, مركز الدراسات العسكرية دمشق: 1996 م ،الذي يتضمن عرضاً تفصيلياً للظروف التي أحاطت بنشأة الحلف , بالإضافة إلى المؤسسات والبنى التي يعتمد عليها في ممارسة أدواره من خلالها بالحفاظ على العلاقات عبر الأطلسي , وعلى التوازن الاستراتيجي في أوروبا, بالإضافة التي التحول الذي طرأ على البيئة الأمنية في أوروبا منذ عام 1989 م، والذي ترك تأثيراً عميقاً في الحلف الأطلسي . فبالإضافة إلى التخفيضات الكبيرة في مستويات القوات المسلحة وفي مظاهر استعدادها, ومدى استجابتها, ونشرها, فقد أدى هذا التحول إلى عدد من المهام الجديدة أو الأكثر اتساعاً لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي. وقد شملت هذه المهام أيضاً الحوار والتعاون مع دول أوروبا المركزية والشرقية, والدول التي استقلت مؤخراً عن

الاتحاد السوفييتي (السابق) . ومن هذه المهام تطوير علاقة عمل وثيقة مع مؤسسات أخرى , كمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا, وإدخال بنى جديدة قيادية ومتعلقة بالقوات تعكس البيئة الإستراتيجية المتغيرة .

هذا, و يحاول الباحث تحليل وظيفة الحلف ومحددات عمله أثناء فترة الحرب الباردة و ما طرأ عليها من تغيير في الوظائف بعد زوال الخطر السوفييتي (المزعوم)على المدى القريب والمتوسط , بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء توسيع الحلف و الشراكة من أجل السلام مع الاتحاد السوفييتي , وما يمر من تحديات خاصة بعد الحرب الجورجية – الروسية عام 2008 م .

4– كتاب موسى حمد القلاب , "**أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج**" , **مركز الخليج للأبحاث, الإمارات:2005** م, وفيه توصل الباحث إلى أن حلف الناتو لم يعد منظمة دفاعية أوروبية– أمريكية محصورة ضمن النطاق الجغرافي الذي نشأ فيه الحلف, بل خرج من أوروبا نحو قارة آسيا, بعد أن اجتاح البلقان وضم دول البلطيق وبعض دول أوروبا الشرقية إليه عسكرياً , وإلى الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وبعد الحرب الأمريكية– البريطانية على أفغانستان والعراق, وعلى الإرهاب الدولي, يمكن القول إن حلف شمال الأطلسي (NATO) أصبح منظمة دفاعية– أمنية– ذات طابع عالمي , وسيتخذ من الشرق الأوسط الكبير (حسب المفهوم الأمريكي) مقراً عملياتياً له على مدى القرن الحادي والعشرين.

حاول الباحث أن يتناول الأدوار الجديدة للحلف في "مكافحة الإرهاب" الجديد بالإضافة إلى الدور المحتمل في الخليج العربي , مروراً "ببناء الدول الفاشلة" , والمساعدة على "نشر الديمقراطية" حفاظا" على السلام العالمي , بالإضافة إلى الأجندة الجديدة فيما يتعلق بتوسيع الحلف إلى مناطق النفوذ السوفييتي (السابق), وما سيترتب عليه من توترات على صعيد الحلف من جهة , وعلاقته مع روسيا من جهة أخرى.

ثامناً: تقسيم الدراسة :

تقع هذه الدراسة في مقدمة , وأربعة فصول, وخاتمة , **ففي الفصل الأول , تناول الباحث النظرية العامة للأحلاف العسكرية**, من خلال ثلاثة مباحث , تناول الأول التطور التاريخي لمفهوم الأحلاف العسكرية بشكل موجز, وتناول الثاني أثر الأحلاف العسكرية في العلاقات الدولية , وبشكل خاص بعد انتهاء الحرب الباردة , لما حققه حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو من سلام عم القارة الأوروبية نتجية توازن القوى طيلة فترة الحرب الباردة, أما الثالث فقد خصص للحديث عن نظرية العلاقات الدولية والأحلاف الدولية .

أما الفصل الثاني , فقد تناول نشأة وتطور حلف شمال الأطلسي (NATO) من خلال ثلاثة مباحث , تناول الأول انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تأسيس الناتو, أما المبحث الثاني فقد تناول البنية المؤسساتية لحلف شمال الأطلسي (NATO), أما المبحث الثالث خصص للتطرق إلى أهداف واستراتيجيات الحلف خلال الحرب الباردة .

أما الفصل الثالث , فقد تناول منعكسات المتغيرات الدولية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة على حلف شمال الأطلسي (NATO) من خلال ثلاثة مباحث , تحدث المبحث الأول الترتيبات الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة أما الثاني فقد خصص للجدل الدائر حول استمرارية حلف شمال الأطلسي (**NATO**), تناول المبحث الثالث أثر توسع الحلف على رسم الأهداف والاستراتيجيات في المرحلة الجديدة.

أما الفصل الرابع، فقد أفرده الباحث للحديث عن أثر تغير النظام الدولي على مستقبل حلف شمال الأطلسي(NATO),وذلك من خلال أربعة مباحث , تناول الأول أثر توسع الحلف نحو الشرق على الأمن الأوروبي , والانقسام الأوروبي حول ما قد تسبب هذه العملية من آثار على القارة الأوروبية . وتناول المبحث الثاني الموقف الروسي من برامج الحلف الجديد, وبشكل خاص توسعه باتجاه تخومها . أما المبحث الثالث , فقد خصصه الباحث لأدوار الحلف في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة , وبشكل خاص في أفغانستان والخليج العربي . أما المبحث الرابع , فقد تضمن رؤية للسيناريوهات المحتملة

لمستقبل الحلف ما بين الهيمنة الأمريكية و مشاريع الوحدة الأوروبية , حيث تريد الولايات المتحدة الأمريكية من الحلف أن يكون "حصان طروادة" لها في أوروبا , وبالتالي عرقلة مشاريع الوحدة الأوروبية , وبشكل خاص على الصعيد العسكري والسياسي .أما **الخاتمة** , فقد تضمنت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج .

الفصل الأول:النظرية العامة للأحلاف العسكرية:

حظي مفهوم الحلف باهتمام العديد من الكتاب والباحثين في العلاقات الدولية والقانون الدولي على حد سواء , باعتباره من الضرورات الحتمية التي تقتضيها البيئة الدولية . لذا سنتناول مفهوم الحلف وتطوره التاريخي , وبنيانه , وأثر الأحلاف على العلاقات الدولية .

المبحث الأول : التطور التاريخي لمفهوم الأحلاف العسكرية :

الأحلاف ظاهرة قديمة قدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تصطرع على القوة والنفوذ . لأن الدول تعمل بمستويات عدة للمحافظة على بقائها ونفوذها . وبالتالي عرفت الأحلاف منذ القدم, وإن كانت كلمة حلف في القديم تشير إلى علاقات الصداقة والتعاون , لكن ومع تطور التنظيم الدولي وتشابك العلاقات الدولية , وتطور وسائل الاتصال, تطور مفهوم الحلف واتخذ معاني عدة.

المطلب الأول : مفهوم الأحلاف :

عندما كان شخص واحد في العالم عرف السلام , وعندما كان ثمة شخصان عرف الصراع , وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عرفت المحالفات . لعل في تلك المقولة , القديمة , ما يعكس مدى قدم ظاهرة التحالف , التي يرجعها المؤرخون إلى أقدم العصور التاريخية .[1] ولعل أقدم الأحلاف المعروفة ذلك الذي عقد في عام 1294 ق. م بين رمسيس الثاني وملك الحثيين , كما عرف العرب الأحلاف قبل الإسلام مثل حلف الفضول [2] . ويمكن القول إن قدم ظاهرة التحالف الدولي مرده إلى طبيعة العلاقات الدولية ذاتها , والتي يمثل العداء جوهرها , والخوف منطلقها , والقوة أداتها , الأمر الذي يصح معه القول إن اللجوء إلى سياسة التحالف يعد , في كثير من

---

[1] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية , (القاهرة : مكتبة مدبولي , 1997) , ص 136 .

[2] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , (القاهرة :.جامعة القاهرة, 2005) , ص 164.

الأحيان , من الضرورات الحتمية التي تقتضيها البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السيادات [1].

أولاً : تعريف الأحلاف :

تعددت تعريفات الأحلاف بتعدد الدارسين الذين تناولوها , وتراوحت التعريفات ما بين التركيز على جانب محدد من الظاهرة , وتعريفات واسعة النطاق تفقد المصطلح تحديده . فهناك من ركز على البعد التعاقدي في الظاهرة فحسب , مستبعداً جميع الاتفاقات التي تفتقد إلى البعد التعاقدي. وهناك من أطلق المصطلح على تفاعلات واسعة النطاق , بصرف النظر عن وجود البعد التعاقدي من عدمه , بل ذهب البعض إلى وصف تفاعلات وعلاقات معينة بأنها تحالف , ومن قبيل ذلك ما سمي بالتحالف الضمني لوصف علاقة متطورة بين دولتين دون وجود الجانب التعاقدي, وهو ما أسماه جون سوليفان (John sullivan) الانحياز غير الرسمي , والذي يراه سلوكيات متوقعة في علاقات دولتين أو أكثر . واستخدم أيضاً مصطلح "تحالف واقعي" لوصف علاقة دولتين أو أكثر في ظل غياب الاتفاق الرسمي أو ما سمي بالانحياز السلوكي, وهو الجهد العملي الذي تبذله دولتان أو أكثر لتنسيق سلوكياتها في إطار محدد بالنظر إلى مصالحها المشتركة .

كذلك استخدمت كلمة تحالف , مضافة إلى كلمات أخرى , دون الالتزام بالمعنى الدقيق لكلمة تحالف , ومن قبيل ذلك مصطلح "التحالف من أجل التقدم" الذي وضعه الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" (john Keendy) لوصف برنامجه الخاص بالمساعدات إلى دول أمريكا اللاتينية . وأكد البعض أن الجانب الذي يتم التركيز عليه في تعريف الحلف هو التنسيق المشترك, حتى في ظل غياب الاتفاقات الرسمية , فالمهم هنا هو وجود درجة عالية من التنسيق والتشابه في السياسة الخارجية . وبالتالي , فالحلف هو علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر, تشمل توقعات متبادلة لدرجة ما من التنسيق السياسي في القضايا الأمنية في ظل غياب ظروف معينة في المستقبل . وهو المعنى الذي استخدمه أيضاً "ستيفن والت" (Stephen Walt) عندما عرف الحلف بأنه علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين

[1] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 136 .

دولتين أو أكثر تنطوي على نوع من التعهد وتبادل المنافع . ثم أضاف أن السمة الأساسية هي التعهد بالمساعدة العسكرية المتبادلة في ظروف محددة . وبرر أنصار توسيع نطاق تعريف الحلف مسلكهم بالإشارة إلى أن عديداً من الدول المعاصرة يحجم عن توقيع اتفاقات رسمية مع حلفائها , وبالتالي لا بد من إدخال تفاعلات التحالف غير الرسمية في هذا الإطار. و استخدم البعض مصطلح التحالف والانحياز بالتبادل تماشياً مع مقولة جورج ليسكا(George Liska) بأن الأحلاف ما هي إلا مجرد تأطير للانحيازات المبنية على المصالح أو المستندة إلى الإكراه , فالأصل هو وجود هذه الانحيازات بصرف النظر عن وجود الشكل الرسمي من عدمه[1] . وأكد جلين سنايدر (Glenn Snyder) أن التركيز ينبغي أن ينصب على الانحياز الذي يعني مجموعة التوقعات المتبادلة بين دولتين أو أكثر , تأمل كل منهما في الحصول على الدعم من الأخرى في المنازعات أو الحرب مع دولة أو دول أخرى محددة . وتأتي التوقعات من المصالح المشتركة المدركة , وهي تعتمد على طرفي العلاقة , وتأتي الأحلاف لتقوي الانحيازات القائمة , أو تخلق انحيازات جديدة من خلال الالتزامات القانونية . والانحيازات قضية متغيرة قد تقوى , أو تضعف , أو تتلاشى وفقاً للتغير في مصالح الدول , والأوضاع السياسية المحلية , وإدراك سلوك الدول الأخرى .

وفي مقابل هذه التعريفات واسعة النطاق , هناك تعريفات تحد من نطاق الحلف وتقصره فقط على الجوانب الأمنية – العسكرية , حيث ذهب باتريك جيمس(Patric James) إلى تعريف الأحلاف بأنها اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في المجالات الأمنية والعسكرية . وذهب فريق آخر إلى القول إن الحلف هو ترتيبات رسمية أو غير رسمية للتعاون العسكري بين الدول . ومن أكثر التعريفات تحديداً [2] , ذلك الذي قدمه دافيد ادواردز(David Edawards) الذي يرى أن الحلف هو التزام مشروط , ذو طابع سياسي أو عسكري , بين مجموعة من الدول , باتخاذ بعض التدابير التعاونية المشتركة في مواجهة دولة أو مجموعة من الدول الأخرى المعينة (رغم عدم اشتراط أن تكون هذه الدول مسماة على نحو صريح)[3]

---

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جدية في بيئة أمنية مغايرة , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية , 1998) , ص 18-19 .

[2] المرجع نفسه , ص 18 – 19 .

[3] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 139 .

ويعرف محمد طه بدوي , الحلف بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة , لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة , تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء [1]. أما أُبنهايم (Abnhim) , فقد عرف الحلف بمعاهدات اتحاد بين دولتين أو أكثر , بهدف دفاع كل منهما عن الأخرى ضد هجوم في الحرب أو للاشتراك في مهاجمة دول غير أو للغرضين معاً [2].

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك قاسماً مشتركاً بينها هو أنها تجمع على الجانب الأمني والعسكري لأي حلف , من ناحية أخرى , يتجاهل كل واضعي هذه التعريفات مسألة الإشارة إلى أن الأحلاف تنشأ خلال فترة محددة ولظروف مستجدة , وبالتالي لا تمتلك صفة الاستمرارية , وتنتهي عندما يتحقق الهدف المراد من إنشائها أو في حال فشله , وأن التحالفات الدولية كالرمال المتحركة , لا يمكن أن تكون ثابتة لفترة زمنية طويلة , وكثيراً ما يصبح حلفاء اليوم أعداء في المستقبل , مع الإشارة أنه ليس بالضرورة أن تكون الأحلاف مؤقتة .

ثانياً : الائتلاف :

يعني الائتلاف اتفاق مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة , وهي في العادة علاقة غير رسمية , وعادة ما يكون التعاون في مجال محدد ولمدى قصير , ولا وجود للعلاقة التعاقدية الرسمية فيه , أو لا تمثل عنصراً أساسياً لوجوده [3]. وبعبارة أخرى , هو الاستخدام المشترك للقدرات بغية تنفيذ قرار معين متفق عليه . ويطلق البعض على هذه الائتلافات تسمية الأحلاف الواقعية , ومن أمثلتها الائتلاف الغربي خلال حرب الخليج الثانية [4]..
من هنا فإن ما يميز الائتلاف عن الحلف هو :

1- غياب العلاقة التعاقدية الرسمية .
2- غالباً ما تتم استعداداً للحرب , أو بعد بدئها .
3- محدودية مجالات التعاون .

---

[1] محمد طه بدوي , مدخل إلى علم العلاقات الدولية , (الإسكندرية : المكتب المصري الحديث , 1976) , ص 258 .
[2] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 160 .
[3] عماد جاد , حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 22– 23 .
[4] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 149 .

4- غالباً ما تنتهي بانتهاء السبب المباشر لتشكلها [1].

إذاً , يمثل الائتلاف حالة تحالف مؤقت بدافع توافق المواقف والمصالح والأهداف تجاه قضية معينة تكون طارئة ومفاجئة في غالب الأحيان , بصرف النظر عن أيديولوجيات الأطراف والدول المشاركة فيه .

المطلب الثاني : أشكال الأحلاف العسكرية :

يتم التمييز بين الأحلاف العسكرية تبعاً لعدد من المعايير منها :

أولاً : عدد الأعضاء :

يجري التمييز بين الأحلاف الثنائية والأحلاف الجماعية . فالأحلاف الثنائية تتم بين دولتين فقط, وقد يكون ذلك بسبب إدراكهما لفاعلية التحالف الثنائي , وعدم الحاجة إلى حلفاء آخرين, كما قد يكون ذلك لاعتبارات أخرى عديدة , منها : رغبة دولة معينة في إقامة رابطة تحالف مع دولة أخرى , وهي غير قادرة على ضمها إلى حلف جماعي بسبب اعتراض الدول الأخرى أو الدولة ذاتها , ومثال ذلك المعاهدة الأمريكية – الإسبانية عام 1953م , بسبب اعتراض أعضاء حلف شمال الأطلسي على قبول عضوية إسبانيا في ذلك الوقت . وقد يكون ذلك تجاوباً مع الطبيعة الخاصة للنظام السياسي في دولة معينة يختلف عن النظم القائمة في تحالف جماعي , ومثال ذلك المعاهدة السوفييتية – الفنلندية عام 1948م. كما قد يكون ذلك تفادياً لتحميل أعضاء حلف جماعي أعباء الدفاع عن دولة , كما ترى إحدى الدول الأعضاء أهمية كبرى للتحالف معها , ومثال ذلك المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من كوريا الجنوبية والصين الوطنية (تايوان) في عامي 1953 و1954م . كما قد تكون هناك رغبة في إظهار درجة أعلى من التعاون بين دولتين أعضاء في حلف جماعي , ومثال ذلك المعاهدة الفرنسية- الألمانية عام 1963م. وأخيراً , قد تكون المعاهدات الثنائية مقدمة لإبرام حلف جماعي , كما حدث في أوروبا الشرقية باستبدال الاتحاد السوفييتي سلسلة المعاهدات[2] الثنائية بمعاهدة جماعية

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 22 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 20 .

هي حلف وارسو, أما الأحلاف الجماعية فهي أحلاف يزيد عدد أعضائها عن دولتين , ومن أبرز أمثلتها حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي [1].

ثانياً : الهدف من التحالف :

ويجري في هذا الإطار التمييز بين الأحلاف الدفاعية والأحلاف الهجومية :

1- الأحلاف الدفاعية :

تمثل الفئة الغالبة من الأحلاف عبر التاريخ الطويل للعلاقات الدولية , وعادة ما تؤكد جميع الأحلاف أن أغراضها دفاعية , وتكون الأحلاف دفاعية عندما تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن بعضها البعض في حالة حدوث اعتداء من دولة – دول – غير عضو على أي من أعضاء الحلف , ويسمى هذا الشكل عادة حلف الأمن الجماعي , ومن أمثلة ذلك حلف شمال الأطلسي الناتو وحلف وارسو وميثاق الدفاع المشترك الموقع بين الدول العربية عام 1950 م .

2- الأحلاف الهجومية :

تستهدف الهجوم على دولة أو دول معينة , وعادة ما تتسم هذه الأحلاف بالنزعة التوسعية , لذلك فهي في أغلب الأحيان سرية , لذلك فإن مواثيق هذه الأحلاف غالباً ما تنص على أهداف دفاعية على سبيل التمويه والموارية تجنباً لإدانة الجماعة الدولية , إلا أن الحقيقة تكمن عادة في البروتوكولات السرية . وتعرف هذه الأحلاف من خلال تحليل بنود مواثيقها , وخاصة البند الخاص بالأحوال الموجبة لتنفيذ بنود معاهدة الحلف , مثل المادة الخامسة لميثاق حلف شمال الأطلسي (NATO), أو المادة الرابعة من ميثاق حلف وارسو [2]. غير أن الحكم على مدى كون أحد الأحلاف دفاعياً أم هجومياً عادة ما ينطوي على قدر كبير من التحكم وعدم الموضوعية , كما يفسح المجال

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 20 .

[2] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 208 –209 .

لتضارب وجهات النظر الذاتية تبعاً لاختلاف انتماءات وتوجهات المحللين , فضلاً عن أن الأحلاف قد تنشأ – أصلاً – لأغراض دفاعية , ثم تتحول بعد ذلك إلى أحلاف هجومية [1].

ثالثاً : مدة سريان المعاهدة :

قد يكون هناك تحديد زمني لمدة سريان المعاهدة , تصبح بعدها المعاهدة منتهية , أو قد يتم الاتفاق على تجديد دوري لها بموافقة طرفيها أو أطرافها , كما قد لا تكون المعاهدة محددة الزمن. ويتخذ البعض من زمن سريان المعاهدة مؤشراً على قوة الروابط , وبالتالي فكلما طال أجل المعاهدة دل ذلك على قوة التحالف , ومكن أعضاء الحلف من نسج شبكة جديدة من المصالح على النحو الذي يحدد مصالح الحلف بعد انتهاء السبب الرئيس لنشأته. وهناك من يرى العكس , إذ إن مدة سريان المعاهدة قد تكون خادعة , وبالتالي لا يجب أن تؤخذ كمؤشر على قوة الروابط , بل يجب التركيز على الجوانب الموضوعية مثل السياسات و المواقف الفعلية المتخذة لتحقيق أهداف الحلف , بل إن هناك من يرى أن طول مدة سريان المعاهدة قد تكون سبباً في إضعاف رابطة التحالف , لاسيما مع سقوط , أو تراجع السبب الرئيس للتحالف[2] .

رابعاً : توقيت قيام الحلف :

قد تنشأ الأحلاف في وقت الحرب , أو تبرم في المراحل الأخيرة من الاستعداد للحرب , وعادة ما تفتقر إلى الدقة في الصياغة , كما أن الأهداف قد لا تكون متشابهة , وغالباً ما تتفكك بانتهاء الحرب . أما الأحلاف التي تنشأ وقت السلم فعادة ما تكون محكمة الصياغة , كما أن الأهداف عادة ما تكون محددة بوضوح [3].

خامساً : العامل الجغرافي :

يمثل العامل الجغرافي عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة , فهناك اعتبارات جغرافية عديدة تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة [4]. فعلاقات التحالف بين الدول المتجاورة جغرافياً عادة ما تكون

---

[1] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 184 – 185 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 21 – 22 .

[3] المرجع السابق نفسه , ص 21 – 22 .

[4] نوار هاشم , " قياس قوة الدولة" , المجلة العربية للعلوم السياسية , (بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , العدد 25 , عام 2010) , ص 79 .

أمتن وأوثق من علاقات التحالف بين الدول المتباعدة , قد يؤدي البعد الجغرافي في بعض الأحيان إلى إضعاف درجة تماسك الحلفاء , وإن كان من شأنه إدخال قضايا أو مشكلات متباينة الأهمية بالنسبة لأعضاء الحلف .

لكن هناك من يرى أن التجاور الجغرافي أو التباعد الجغرافي يكاد يكون عديم الأثر في تماسك الحلف , فالدافع وراء قيام الأحلاف هو وحدة المصالح والأهداف ومدى توافقها , بغض النظر عن أية عوامل أخرى قد تكون ذات أهمية ثانوية , فضلاً عن أن التقدم التكنولوجي في الاتصالات والمواصلات والأسلحة التي أصبحت اليوم عابرة للقارات والمحيطات , قد اختصرت المسافة والزمن[1].

وإذا كانت وحدة المصلحة عاملاً مؤثراً في تكوين الأحلاف , فما من تحالف الإ وراءه مصلحة يهدف إلى تحقيقها , لذلك نميز بين الأحلاف من هذه الزاوية بين :

1- الأحلاف التي تخدم أهدافاً متطابقة :

تكون الأهداف التي يرمي الأعضاء إلى تحقيقها متطابقة , أي أن وجهات نظر الدول الأعضاء متطابقة بشأن الخطر المشترك , وبخصوص طريقة دفعه أو أساليب التعامل معه , مثل تحالف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحرب العالمية الثانية الذي كان الهدف منه الإبقاء على توازن القوى في القارة الأوروبية .

2- الأحلاف التي تخدم أهدافاً متكاملة :

في هذه الأحلاف تختلف الأهداف , لكنها لا تتصادم , بل تتكامل , فكل عضو في التحالف له هدف معين , لكنه لا يتصادم مع أهداف بقية الأعضاء , بل يسير معه في الاتجاه ذاته , مثل التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان , فقد كان الهدف الأمريكي محاصرة مايسمى المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا , أما باكستان فقد كان هدفها من التحالف زيادة ودعم قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية في مواجهة الهند[2] .

---

[1] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 195 .

[2] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 211 .

المطلب الثالث : أساليب نشوء الأحلاف العسكرية ودوافعها:

تتعدد وتتباين الأسباب التي تدفع الدول إلى إبرام المحالفات فيما بينها, ومنها :

أولاً : رد العدوان : انطلاقاً من فرضية تقول إن علاقات الدول يحكمها العداء و الخوف من التعرض للعدوان [1]. وفي هذا المعنى يقول فروند (Freund)" حيث لا عدو لا تحالف " . وانطلاقاً من هذه الفرضية , يمكننا أن نقول إنه طالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين دول ذات سيادة , فستظل سياسة التحالف باقية , ولعل في ذلك ما يدفع البعض إلى القول " إن الأحلاف هي إحدى مظاهر التنافس بين السيادات " .

إن الرباط الذي يجمع بين المتحالفين هو رباط المصلحة , إذ ليس ثمة دولة تدافع عن دولة أخرى أو تحارب من أجلها إلا إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك , وهو ما يستلزم أن يكون هذا العدو مشتركاً , أي أنه يمثل خطراً أو تهديداً للحلفاء كلهم بصورة أو بأخرى , وبغض النظر عن اختلاف مستوى الخطر و التهديد بالنسبة لكل من الحلفاء .

من هنا يمكننا القول إن الخطوة الأولى نحو إبرام المحالفات تتمثل في تحديد العدو على نحو دقيق,عندما ترتب الدولة مصالحها الوطنية ما بين الحيوية والثانوية , لأن المصالح الحيوية تدخل الدولة من أجلها حرباً فورية . لذلك فإن مجرد الإعلان عن أية مصلحة معينة هي مصلحة حيوية يثير التوتر , مع أن الدولة غالباً لا تعلن عن مصالحها الإ في ظروف معينة , وتترك إبهاماً في التفريق بين المصالح الحيوية والمصالح الثانوية [2].

ويكمن دور الأحلاف في قدرتها, فيما يتصل بهدف رد العدوان , على زيادة مستوى ومصداقية الردع, ويصبح ضرورياً للغاية أن يتلازم الردع بجو من المصداقية , بتقديم أدلة مرئية بشأن تصميمه على ترجمة هذا التهديد إلى فعل مادي حقيقي تحت ضغط الاستفزاز الذي يتعرض له , ولا يمكنه السكوت عليه , وإنما يجب أن يظهر أيضاً توقعاته للخسائر التي من المحتمل تماماً أن تلحق بالخصم فيما إذا نفذ ذلك التهديد بحقه .

---

[1] حسن محمد طوالبة , نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق , (عمان : عالم الكتب الحديثة , عام 2005) , ص 78 .

[2] محمد موسى , أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي , (بيروت : دار البيارق , 1993) , ص 22 – 23 .

ويقول توماس شيللنج(Tomas Shellinij) " الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية ". كما يضيف أندريه بوفر(Andrieh Poffer) : "إن هدف الردع هو عدم تمكين أية قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية" [1].

ثانياً : السعي إلى زيادة القوة : إن هدف أية دولة من التحالف مع دولة أخرى هو زيادة قوتها , لتتمكن من تحقيق هدف لا يمكنها تحقيقه اعتماداً على قوتها الذاتية , وبالتالي يتوجب أن يكون الحليف قوياً بحيث يضيف قوة إلى قوة الدولة التي تحالفه [2]. وقد يكون اللجوء إلى سياسة التحالف كبديل لسياسة التسلح التي قد تستنزف جانباً كبيراً من موارد الدولة الاقتصادية , فضلاً عن سياسة التسلح إلى فترة زمنية أطول نسبياً , لكي تؤتي ثمارها المرجوة . من هنا فقد تستلزم اعتبارات " ترشيد" عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة أن يقوم متخذو القرار السياسي الخارجي بالمفاضلة بين سياستي التحالف والتسلح , على اعتبار أن سياسة التحالف قد تؤدي إلى النتيجة ذاتها , زيادة قوة الدولة , لكن بتكلفة أقل , وتتمثل وظيفة الحلف , في هذه الحالة, في زيادة قدرة الدولة من خلال تجميع قوة حلفائها إليها , وذلك تحقيقاً للشعور بالأمن, أو تحقيقاً لأهدافها الخارجية,سواء أكانت دفاعية أو هجومية .

وتأسيساً على ما سبق , فقد تلجأ الدولة إلى سياسة التحالف , إذا أدركت أن إمكاناتها من القوة قاصرة عن تحقيق أهدافها الخارجية , أو بصياغة رياضية يمكن القول إن الدولة تلجأ إلى سياسة التحالف عندما يتحقق الشرط التالي :

$$\frac{\text{قاعدة الإمكانات القومية المتاحة للدولة}}{\text{الإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الخارجية للدولة}} < 1$$ [3]

وقد يكون الدافع للتحالف هو زيادة القوة التفاوضية للدولة , وعندئذ تميل هذه التحالفات , في معظم الأحيان , لتكون قصيرة الأجل .

والتحالفات لا تخلو من المخاطر لأنها قد تصبح خطرة , خصوصاً إذا أصبح أحد الحلفاء استفزازياً على نحو يستفز دولاً كانت محايدة لتصبح معادية . وفي مثل هذه الحالات قد يكون على الدول

---

[1] إسماعيل صبري مقلد , نظريات السياسة الدولية , (الكويت : منشورات دار السلاسل , عام1985) , ص 267 .

[2] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 39 .

[3] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 167 - 168 .

الأعضاء إعادة التفكير, أو حتى التخلي عن روابطها , كما فعل الاتحاد السوفييتي (السابق) في بداية ستينيات القرن العشرين , عندما أصبحت السياسات الصينية الخارجية والداخلية " بالنسبة للاتحاد السوفييتي تتعارض مع المصالح السوفييتية [1].

ثالثاً : اعتبارات توازن القوى : تُعدُّ سياسة توازن القوى بمثابة الأداة التي تستطيع الدول بواسطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها بحيث تضمن استمرار النظام الدولي القائم على مبدأ التعددية , وأن تحمي استقلالها , وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية متفوقة عليها. فنزعات العدوان وسياسات التوسع التي يخلقها وجود فائض متراكم من إمكانات القوة يزيد عن متطلبات حماية الأمن القومي لبعض الدول , لا يمكن ردعها أو إحباط مضاعفاتها بفاعلية , إلا بأسلوب القوة المضادة , إما في مستوى مقارب لها, أو متفوق عليها. وإذا كان من المتعذر واقعياً على بعض الدول التي تتعرض لمثل تلك التهديدات أن تقاومها بقوتها الذاتية المحدودة , فإنه يصبح لا مفر أمامها من التحالف مع غيرها, لعلها تستطيع بالقوة الجماعية التي توفرها إمكانات التحالف أن تردع المعتدي برفع درجة المخاطرة على نحو غير مقبول له بمقاييس القوة وموازينها المجردة .

ومن هنا فإن توازن القوى يستلزم لتحقيقه واستمراره إقامة بناء من الأحلاف الدولية والأحلاف المضادة , والتي هي في حالة من السيولة والديناميكية الدائمة , حتى يمكنها أن تستجيب لظروف الواقع الدولي الذي تخلقه تقلبات القوة لدى تلك الأطراف , بعضها أو كلها , والتي يعتمد عليها صنع التوازن . فمؤشرات التوازن الدولي هي التي تتحكم في حركة الدخول والخروج من تلك المحالفات , و في الأسلوب الذي يتم به إعادة صياغتها وتكوينها, وبالكيفية التي تمكنها من تحقيق هدف التوازن بشكل فعال . وإذا كانت هناك وسائل اعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى , كالتسلح والتعويضات الإقليمية والتدخل ....., إلا أن سياسات التحالف التي هي بمثابة المظهر العملي الرئيس لتوزيعات القوة وتقسيماتها الدولية , تظل أقوى هذه الوسائل جميعاً وأكثرها ارتباطاً بأسس وأهداف هذا النظام [2].

---

[1] جيفري ستيرن , تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية , (دبي: مركز الخليج للأبحاث , 2000), ص 227 .

[2] إسماعيل مقلد , . نظريات السياسة الدولية , مرجع سابق , ص 79 -80 .

هذا وتهدف سياسة توازن القوى في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول أعضاء الجماعة الدولية , بمنع أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى حد يهدد الدول الباقية,إذ يمكن القول تجاوزاً إن سياسة توازن القوى تهدف إلى حفظ السلام أو المساهمة في العمل على إقرار حس التفاهم الدولي [1].

وتُعدُّ الحرب ملازمة لسياسات التحالف وسباقات التسلح . أي أن تلك الأخيرة هي طرق للمحافظة على التوازن من دون الحرب , لكنها إذا فشلت قد تكون الحرب لازمة . على أنه ثمة دور آخر للحرب في هذا النوع من النظام الدولي . إن توازن النظام معني بالاستقرار والموازنة ومنع التغيير , غير أن حل الصراع يحتاج في بعض الأحيان إلى التغيير الذي لا يمكن أن يحدث إلا عبر الحرب , بهذا المعنى فإن الحرب لا تشير إلى الفشل في حل الصراع , بل إن الحرب وسيلة لآلية التغيير [2].

رابعاً : الهيمنة والسيطرة على المتحالفين :

يُقصد بالهيمنة والسيطرة على المتحالفين تقييد سلوك بعض الدول الداخلة في التحالف , خوفاً من أن تضر بمصالح الحلفاء الآخرين [3].

وتزداد أهمية الوظائف الداخلية للحلف مع طول المدى الزمني الذي يستغرقه , ومع تراجع خطر التهديد الخارجي الذي يتهدد الحلفاء . وتمارس الدول هيمنتها استناداً إلى ما تتمتع به من نفوذ وتأثير لدى الحلفاء , بحكم ما توفره لهم من ضمانات دفاعية , كما هو الحال بالنسبة للمظلة النووية الأمريكية لدول أوروبا الغربية , أو بحكم ما تقدمه لهؤلاء الحلفاء من مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو دعم سياسي في المحافل الدولية .

وكلما تزايدت حدة عدم التكافؤ بين قوى الدول الأعضاء في الحلف , كلما كان ذلك إيذاناً بتزايد احتمالات الهيمنة والسيطرة لصالح الدولة الأكثر قوة على بقية أعضاء التحالف [4].

---

[1] فتحية النبراوي , محمد نصر مهنا , أصول العلاقات السياسية الدولية , (الإسكندرية : منشأة المعارف , 1985), ص 344 .

[2] كريس براون , فهم العلاقات الدولية , (دبي : مركز الخليج للأبحاث , 2004), ص 127 .

[3] حسن محمد طوالبة , نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق , مرجع سابق , ص 78 - 79 .

[4] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 172 - 174 .

خامساً : اعتبارات متعلقة بالسياسات الداخلية للدول المتحالفة : فقد تعاني بعض نظم الحكم في بعض الدول , لاسيما دول العالم الثالث, من افتقارها إلى الشرعية السياسية الداخلية , كما قد يتعرض البعض الآخر إلى ضغوط من جانب جماعات أو قوى المعارضة السياسية الداخلية .[1] وقد تلجأ هذه النظم إلى التحالف مع الدول الكبرى الداعمة لها , بهدف منح هذه الأخيرة إطاراً قانونياً مشروعاً للتدخل لمساندتها ,إذا دعت الحاجة إلى ذلك . وبطبيعة الحال , عادة ما يكون هذا الهدف غير معلن صراحة , نظراً لما قد يثيره من انتقادات لهذه النظم الحاكمة ذاتها , نتيجة سماحها لدول أجنبية بالتدخل في شؤونها الداخلية تحت ستار معاهدات التحالف هذه .

المطلب الرابع : أساليب سياسة الأحلاف العسكرية :

تمثل سياسة التحالف إحدى الخيارات المتاحة أمام الدول , فهي مسالة ملائمة , وليست مبدأ,بيد أن لهذه لسياسة تحالف , أساليب , ولعل أبرزها :

1- عرقلة قيام الأحلاف " المضادة " , أو الحيلولة دون اكتساب الأعداء لأي حلفاء جدد , عن طريق التأثير في حسابات الربح والخسارة للدول المعادية .
2- أسلوب حامل الميزان : قد يتهيأ لبعض الدول , بحكم ما يتوفر لها من قوة , وبحكم أوضاعها الجغرافية والاقتصادية , أن تمارس دور حامل الميزان , بدلاً من أن تكون في إحدى كفتيه , وهكذا يتاح لها أن تقوم بدور الموازن .
3- تجزئة الأحلاف العسكرية المضادة القائمة بالفعل , عن طريق التفريق بين المتحالفين الآخرين .
4- أسلوب الموازنة : من خلال تكوين الأحلاف والأحلاف المضادة وهو أكثر أساليب سياسة التحالف شيوعاً , فقد تدرك دولة ما أنه ليس بمقدورها التصدي بمفردها للأخطار والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها , أو أنّ القدرات المتاحة لها عاجزة عن تحقيق ما تتوخاه من أهداف خارجية[2], فتعمل على اكتساب الحلفاء إلى جانبها باعتبارهم يمثلون قوى إضافية لقوتها . و جملة القول إن أسلوب الموازنة يعني التحالف مع الأضعف في مواجهة الأقوى .

[1] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 59 .
[2] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 222 – 223 .

5- أسلوب المسايرة " المجاراة " : يعني ذلك التحالف مع القوة الغالبة التي تمثل مصدر التهديد اتقاء لشرها [1].

أولاً : انقضاء الأحلاف :

تنقضي الأحلاف نتيجة عدة عوامل من أبرزها :

1- عجز الحلف عن تحقيق الأهداف التي قام من أجلها .
2- عجز الحلف عن التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه أو على بيئته .
3- عجز الحلف عن التصدي للمشكلات الرئيسة التي تواجهه .
4- إذا حصل تحول في أهداف ومصالح الأعضاء في الحلف .
5- إذا حصل تراجع في الخطر الذي كان وراء قيام الحلف .
6- إذا تراجع الأعضاء عن دعم القيم التي تؤدي إلى تماسك الحلف .
7- إذا حصلت ظروف جديدة لم تعد بموجبها الرغبة موجودة في الإبقاء على الحلف [2].

ويرى معظم أصحاب النظرية الواقعية أن نهاية الأحلاف الدولية تكون نتيجة الانتصار أو الهزيمة في الحرب , إذ يؤكد هانز مورغانثو (Morgenthau) أن انتهاء الحلف يكون نتيجة الخسارة في الحرب , أما الانتصار فيها فإنه عادة ما يؤدي إلى ضموره نتيجة سقوط الحلف المضاد له , بسبب خسارة الحرب أو لانهيار داخلي , وهذا ما يفقده الحيوية وسبب الوجود . أما ليسكا (Liska) فيرى أن الأحلاف الدولية تنشأ ضد طرف معين , لكن سرعان ما تنهار بعد كسب الحرب أو توصل حليف رئيس إلى سلام منفصل . ويؤكد أنه للمحافظة على استمرار الحلف يجب استمرار وجود القوة المحورية فيه , كما يتطلب أيضاً تقليص عدد أعضائه لزيادة المكاسب التي يحصل عليها الأعضاء المؤثرون فيه , كما أن تزايد عدد أعضائه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الخلافات وتراجع الكفاءة , وهو ما يؤثر على درجة تماسكه .

ويرجع سوليفان (John sullivan) استمرار الحلف إلى غموض الأهداف وتعددها , كما أن الأحلاف تنتهي عندما تصبح نفقاتها أكبر من عوائدها , بالإضافة إلى التخوف من تآكل سيادة

[1] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 213 .
[2] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 41 .

الدولة بسبب الارتباط طويل الأمد بالأحلاف . أما ستيفن والت (Walt) , فيرى أن تشكل الأحلاف هو رد فعل على التهديد , يكون إما بمواجهة مصدر التهديد أو الالتحاق والانضمام إليه , وتتفكك الأحلاف عند تراجع هذا التهديد , أو عدم توافق أعضائه على مصادر تهديد جديدة . وقد وضع والت خمسة محددات لبقاء أو انهيار الأحلاف الدولية :

1- وجود قوة مهيمنة .

2- المصداقية .

3- إدراك التهديد .

4- السياسات الداخلية .

5- أثر المؤسسية .[1]

المبحث الثاني : أثر الأحلاف العسكرية على العلاقات الدولية :

اختلف الباحثون في العلاقات الدولية في تحديد أثر الأحلاف العسكرية على استقرار العلاقات الدولية , فمنهم من يرى أن الأحلاف عامل استقرار للعلاقات الدولية بما تحدثه من توازن بين الكتل الدولية , والبعض الأخر يراها عامل عدم استقرار , مع أن الدراسات التاريخية والكمية قد أثبتت أن الأحلاف يمكن أن تكون ركيزة للاستقرار , كما أنها يمكن أن تكون عاملاً مساعداً على اندلاع الحروب .

المطلب الأول : أثر الأحلاف العسكرية على استقرار العلاقات الدولية وتوازن القوى :

تُعدُّ سياسة التحالف أحد التوجهات الرئيسة للعلاقات الدولية، و تكمن أهميتها باعتبارها أكثر السياسات الخارجية واقعية والتقاءً مع العلاقات الدولية ، خاصة وأن الفكر السياسي الإنساني الذي كان يدعو إلى قيام منظمة عالمية هدفها تحقيق السلام بين الدول قاطبة , لم يكن ناجحاً بالمعنى الكامل , فقد فشلت تجربة عصبة الأمم , مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ولم تفلح هيئة الأمم المتحدة في وقف الخلافات بين الدول, وحتى مرحلة ما بعد الحرب الباردة,

---

[1] لخميسي شيبي , "الأمن الأورو – الأطلسي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة" , دراسات استراتيجية ومستقبلية , جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية , (العدد 21 , آذار 2009) , ص 35 - 36 .

واستئثار الولايات المتحدة الأمريكية "بمسؤولية ما يسمى "حفظ السلام الدائم " تحت مظلة الأمم المتحدة .

لجأت الدول إلى نظام التحالفات الدولية عندما شعرت أن المنظمات العالمية لم تستطع ضمان الأمن الدولي , فكانت التحالفات حماية لمصالح الدول من طمع الدول الأخرى في أراضيها .

نستطيع القول إنه طالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين الدول ذات السيادة , فستبقى عملية التحالف باقية , ذلك أن اللجوء إلى التحالف يعود بسببه إلى الخوف من الآخرين, وبالتالي فإن الرابطة التي تجمع بين المتحالفين هي مشتركة , وهي المصلحة بالدرجة الأولى [1].

وهنا , لا بد من إلقاء الضوء على القوة العسكرية باعتبار محور ونقطة التقاء الدول الأعضاء في الأحلاف العسكرية . تُعدُّ القوة العسكرية من العناصر الرئيسة لمكونات الدولة , وهي القدرة القتالية للدولة , وتشمل جميع الموارد البشرية والمادية التي تستطيع الدولة حشدها للمعركة,ومقوماتها العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي والتكنولوجي , والدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى وفي المسرح الدولي بفعل قوتها , وهذه القوة يعتريها التغير والتبدل , فيتغير تأثيرها سلباً أو إيجاباً تبعاً لذلك .

والدول لا تفتأ تستعمل القوة ضد بعضها , أو تلوح باستعمالها , حتى وإن لم تستعملها أو تلوح باستعمالها فإن مجرد وجودها له تأثيره على الدول الأخرى , إذ لا يمكن لدولة ما أن تتجاهل احتمال استعمال دولة أخرى لتلك القوة , فهي تمثل تهديداً محتملاً , وهي "تلوح" دائماً وراء تصرفات الدول في العلاقات الدولية . ودرجة استعمال تلك القوة , أو التلويح باستعمالها , يعتمد على المصلحة موضوع المساومة أو الصراع , وعلى الخصم الذي تستعمل ضده تلك القوة . ولا قيمة للقوة إذا لم تكن هناك إرادة لاستعمالها [2].

وقد كانت سياسة التحالفات الصفة البارزة للعلاقات الدولية , الهادفة إلى تحقيق مبدأ توازن القوى, وخصوصاً قبل مؤتمر فيينا, وامتدت بعده حتى ظهور الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية,وسقوط هذه الثنائية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي . لذلك , قامت دراسة العلاقات الدولية

---

[1] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 58 – 59 .

[2] محمد موسى , أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي , مرجع سابق , ص 14 – 17 .

حول محور التحالفات كأساس لضبط توازن القوى , وقد ظهر دور التحالفات في تحقيق استقرار العلاقات الدولية في مرحلتين :

المرحلة الأولى : من مؤتمر فيينا حتى الحرب العالمية الثانية .

المرحلة الثانية : من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تفكك الاتحاد السوفييتي .

فالنظام السياسي الدولي يتضمن دولاً تدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن , وأخرى تزمع تغييره . ويرى أنصار سياسة القوة في نظام توازن القوى عملية انتقال من حالة الاستقرار إلى اللا استقرار وبالعكس [1].

وبدراسة أثر الأحلاف على استقرار العلاقات الدولية يظهر رأيان متناقضان :

1-الرأي الأول : يقول إن الأحلاف تساهم في استقرار العلاقات الدولية , باعتبار أن قيام الأحلاف والأحلاف المضادة من شأنها أن تقضي على كل محاولة للإخلال بالتوازن الدولي، وتوقف أية قوة كبرى عن التطلع إلى السيطرة العالمية، ويقولون :إن سبب قيام الحربين العالميتين إنما كان يعود إلى عدم وجود أحلاف رادعة تستطيع القيام بعمل يمنع وقوع الحرب. كما يرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن الانتقادات الموجهة إلى الأحلاف باعتبارها عاملاً من عوامل عدم الاستقرار الدولي , مردها إلى أن نجاح الأحلاف في تحقيق الردع والحيلولة دون نشوب الحرب عادة ما لا يلفت الانتباه [2], في حين أن فشلها في تحقيق الردع عادة ما يكون واضحاً وجلياً نظراً لفداحة الخسائر التي تخلقها الحروب , وبالتالي فإن الربط بين الأحلاف وبين قيام الحروب فيه الكثير من التجني وعدم الموضوعية , إذ إنه يتجاهل الجوانب الإيجابية في الأحلاف , في حين يبرز الأحلاف باعتبارها المحرك الأساسي للصراعات الدولية , لذلك فهم يرون أن الأحلاف تمثل عرضاً (مظهراً) من أعراض الصراع الدولي , لا مسبباً لذلك الصراع[3]. مع الإشارة , أنّ الأحلاف ربما تكون عامل استقرار إذا كان ثمة أحلاف وأحلاف مضادة يوجد توازن نسبي في القوى بينهما . لكن , إذا كان يوجد حلف كبير واحد ينفرد بالسياسة الدولية , ويسعى للهيمنة , فهو بكل تأكيد عامل حروب وعدم استقرار .

---

[1] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 46 -47 .
[2] المرجع السابق نفسه , ص 47 .
[3] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 261 .

2- الرأي الثاني : إن الأحلاف هي من مسببات التوتر الدولي , فهي التي تزيد الشعور بالخطر وعدم الأمان بمجرد قيامها , ويعطون مثالاً كيف تطورت أزمة البلقان إلى الحرب العالمية الأولى بسبب التحالفات التي سادت تلك الفترة . ذلك أن التحالفات قد تشعر الدول بالقوة فتأخذ موقفاً سياسياً متشدداً يدعو الآخرين للتطرف , فيسير الطرفان نحو الحرب [1]. ومن ناحية أخرى , يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأحلاف ساهمت في زيادة حدة الاستقطاب الدولي في ظل النسق الثنائي القطبية , فضلاً عن أن لروابط التحالف مقتضياتها الخاصة التي تنعكس على السياسات الخارجية للدول , وبالتالي فهي قد تدفع الدول الأعضاء فيه أحياناً إلى تبني مواقف أو سياسات متشددة , اعتماداً على دعم ومساندة حلفائها . فمثلاً , تستند "إسرائيل" على علاقة التحالف التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية في معارضة كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المعبرة عن الإرادة الجماعة الدولية ككل فيما يخص القضية الفلسطينية . كذلك , يرى هؤلاء أن مجرد قيام علاقة تحالف بين أية مجموعة من الدول يفترض أن أي اعتداء يقع على أي منها يُعدُّ بمثابة عدوان عليها كلها , ويتعين عليها التصدي له , حيث أن في تجاهلها للعدوان انتقاصاً لمكانتها الدولية . وانطلاقاً مما سبق , يرى أنصار هذا الرأي أن الأحلاف تساهم في زيادة حدة التوتر الدولي , كما تساهم في توسيع رقعة الحرب , وبالتالي تزيد من عدم استقرار الأنساق الدولية . وعلى أية حال فإنه من المتعذر التوصل إلى علاقة واضحة بين الأحلاف أو الحد منها ,الإ بقدر كونها سبباً للصراع,أو عاملاً من العوامل المساعدة على تجنبه [2].

وهناك من يشكك بجدارة الأحلاف , ومنهم كلوز كنور(Klaus Knor) الذي يقول " باعتبار أن القوة المسلحة أقل فائدة , إما بسبب مشروعيتها المحدودة , أو بسبب الخوف من التصاعد في استخدامها , فإن الأحلاف ينبغي أن تكون أقل مما كانت عليه" [3].

ويذهب بورتون(Porton) إلى أبعد من هذا إذ يقول : " إن التنافس العسكري بين مجموعتين متصارعتين,وشيوع القطبية الثنائية في البنيان السياسي الدولي , لا يفشل في تحقيق مزيد من الأمل فحسب ,بل يساهم باطراد في زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثاً . إن الأحلاف لا

[1] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 47 .

[2] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 261 – 262 .

[3] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 30 – 31 .

تفشل في تحرير أعضائها من الإنفاق الزائد على التسلح فحسب , بل إنها تخلق تنافساً بين كتل من الدول مما يستدعي مزيداً من الإنفاق" [1].

ويضيف بورتون نقطة مهمة أخرى , فيقول : " ما أن يقوم تحالف مع دولة حتى تزداد أهمية استمرار حكومة تلك الدولة , ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول أي تغير سياسي داخلي يكون من شأنه تهديد التحالف . وهكذا , انساقت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم حكومات طاغية وغير شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير . كذلك بصورة حتمية فإن المساعدات الاقتصادية والتكنيكية أُعطيت على أساس تمييزي مبنية على اعتبارات الإستراتيجية القصيرة المدى , أكثر من أهداف الرفاهية البعيدة " [2].

المطلب الثاني : توازن القوة والأمن الجماعي :

أصبحت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام الدولي عقب معاهدة وستفاليا عام 1648 م[3] , من أهم الآليات التي عمل بها النظام في جميع المراحل التاريخية , وكان لظهور الدولة القومية في أوروبا أثر في ذلك من حيث إفضائها إلى رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها , واندفاعها إلى تطوير عوامل قوتها باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي لديها , فأصبح التوازن بينها عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز أي منها على حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها , وتم تأطير ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوترخت* عام 1713[4]م .

تتمثل القاعدة الأساسية لتوازن القوى في اعتبار الصراع الطابع المميز للعلاقات الدولية, وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب , وإنما في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول . ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها , فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول

---

[1] المرجع السابق , ص 31 .

[2] المرجع السابق , ص 30 – 31 .

[3] لمزيد من المعلومات حول معاهدة وستفاليا ، يمكن الرجوع إلى: إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسيَّة الدُّوليّة: دراسة في الأصول النَّظرية**، مرجع سابق، ص 47–52.

* تعدُّ تعتبر أول اعتراف رسمي وصريح لفكرة ميزان القوة , حيث استهدفت تقسيم الممتلكات الاإسبانية بين أسرتي البوبورن الفرنسية والهابسبرغ النمساوية الحاكمتين بهدف استعادة التوزان الأوروبي .

[4] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2003) , ص 20 .

الأخرى واستقلالها , وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تطوير قواها أو تجميعها في ائتلاف قوي أو محور مضاد قادر على مجابهة التحدي الصادر من الخصم[1].

ومن العوامل المهمة التي ساعدت على ترسيخ آلية توازن القوى في النظام الدولي هي الأحلاف, حيث أن التنافس على القوة الذي رافق ظهور الدولة القومية قد دفع الدول التي لا تستطيع مجاراة غيرها في تعزيز القوة إلى الدخول في أحلاف من أجل الموازنة مع القوى المضادة .

أولاً : نقاط الالتقاء بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي :

من المهم أن نعرض بالتفصيل نقاط الالتقاء والاختلاف بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي , وفيما يلي أبرز جوانب الالتقاء :

1- يرى الفريق المؤيد للالتقاء بأن نظام الأمن الجماعي صيغة معدلة لتوازن القوى , ولا يمثل في نظرهم انفصالاً عنه , ولا يمكن عده بديلاً له . فيرى إدوارد كوليك (Edwards Kolik) أنّ نظام الأمن الجماعي ليس إلا تطويراً لتوازن القوى , ويعتمد وسيلة التحالف التي قد تصل إلى مرحلة الائتلاف . فنظام الأمن الجماعي لا ينفصل عن توازن القوى , بل هو مشتق منه , وهو تطور منطقي له . والأمن الجماعي بالتالي ليس سوى فكرة أخرى لتوازن القوى أخذ صورة الائتلاف .

ووجد كوينسي رايت (kwency Rait) أنّ مبادئ نظام الأمن الجماعي لا تتناقض مع مبادئ توازن القوى , بل هي مكملة لها , وما سعي التنظيم الدولي إلى الأخذ بنظام الأمن الجماعي, الإ تطويراً منظماً ومخططاً للاتجاه الطبيعي, يجعل الدول تتبنى سياسات توازن القوى , فالأمن الجماعي يجب أن يعتمد على ميزان القوى الذي يصون الاستقرار العام , والذي يمكن من خلاله السيطرة على الأحداث[2] .

2- كلاهما ينطلقان من استشعار خطر دولة تملك إمكانات القوة , ويهتمان بكيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية . إن هذا الوضع يدفع بتوازن القوة إلى إنشاء محاور

---

[1] اسماعيل مقلد , الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية , 1979) , ص 108 .

[2] حسن محمد طوالبة , نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق , مرجع سابق , ص 56 .

وتجمعات , فيما يدفع الوضع ذاته بنظام الأمن الجماعي إلى تكتل الدول في محور قوي ضد الدولة التي تهدد السلام . وفي مواجهة الوضع الجديد , يستلزم توازن القوى التعادل النسبي في توزيع قوة المحور أو قوة الحلف . أما الأمن الجماعي , فيستلزم التفوق الساحق في قوة المجتمع الدولي . ولمواجهة القوة التي يعتقد أنها تهدد الأمن والسلام , أو تخل بالوضع السائد , فإن كليهما يسعيان إلى تملك أعلى مستوى من الاستعداد للحرب والتصميم على القتال عندما تستدعي الضرورة [1].

3- كلاهما يقومان على فكرة الردع , بمعنى أن منع دولة من استخدام تفوقها للإخلال بالأوضاع القائمة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مواجهة العدو بقوة رادعة أضخم منه , ورفع درجة المخاطرة بالنسبة للدولة المعتدية إلى حد غير مقبول لها .

4- كلاهما يتبنيان وجهة النظر التي تعتقد أن أقوى السبل لدعم السلام العالمي تكون في تملك مستوى عال من الاستعداد للحرب , والتصميم على القتال إذا دعت الضرورة له .

5- كلاهما يقيمان افتراضاتهما على أساس الاعتقاد في أن مواجهة العدوان وإحباطه سيتحققان من خلال الجهد المشترك للدول الأعضاء في الجماعة الدولية , حتى وإن كانت هناك دول لا يمسها هذا العدوان مباشرة .

6- كلاهما يعتقدان أن الدول التي تشارك في الترتيبات الجماعية التي تستهدف ردع العدوان وإحباطه إنما تتمتع بحرية ومرونة كاملتين في تكييف مواقعها وربطها بهدف السلام وحده دون ما عداه من أهداف [2].

ثانياً : نقاط الاختلاف بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي : فيما يأتي أبرز نقاط الاختلاف :

1- إن دافع كل منهما نحو السلام وردع المعتدي مختلف جوهرياً في الفكرتين , فهو دافع ذاتي أناني في سياسة التوازن , فيما يوصف بالموضوعية في نظام الأمن الجماعي , على الرغم من أن دافع الدول فيه خدمة مصالحها القومية أيضاً . فالتوازن قد يحقق السلام كنتيجة

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 56 .

[2] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 199 .

عرضية وليس هدفاً مخططاً , أما الأمن الجماعي فهدفه المعلن والمخطط له هو الأمن والسلم , بغض النظر عن نوايا الدول عند الاشتراك فيه [1].

2- يقوم نظام الأمن الجماعي في جوهره على وجود تحالف عام أو عالمي من القوى في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان , في حين أن سياسة توازن القوى تقوم على أساس ما يعرف بالتحالفات التنافسية . بعبارة أخرى , يستهدف نظام الأمن الجماعي تركيز القوى القومية للدول في جبهة عريضة قادرة على ردع المعتدي أيا كانت هويته أو إطار تحركه, أما نظام توازن القوى فهو يقوم على تجزئة القوة في المجتمع الدولي بين عدد من محاور القوى التي تتعادل إمكاناتها [2].

3- الردع المتبادل بين هذه القوى المتكافئة هو الذي يضمن بقاء الأوضاع القائمة دون تغيير[3]. ثم إنه في حالة الأمن الجماعي تكون علاقة الدول الداخلة مع بعضها في هذا التجمع العالمي علاقة ودية طابعها التعاون و الوفاق , بعكس العلاقة التي تسود تجمعات القوة المضادة في ظل توازن القوى , إذ هي علاقة تنافس وخصومة [4].

4- إن التحالفات التي تقوم في إطار توازن القوى موجهة إلى الدول أو التجمعات الخارجية في المواقف التي يظهر فيها اتجاه نحو الإخلال بتوزيعات القوى القائمة , وعلى النقيض من ذلك فإن نظام الأمن الجماعي , وهو تحالف عالمي أو شامل , إذ صح التعبير , ليس موجهاً ضد الخارج , بل ضد التصرفات العدوانية التي تصدر عن أية دولة داخلة في هذا التحالف , وهذا مظهر حيوي آخر من مظاهر الاختلاف في محور اهتمامات كل من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي , حتى وإن كان الهدف النهائي لكليهما هو ردع العدوان , لكن ليس بالضرورة أن يكون هدف الحلف ردع العدوان , بل قد يكون ارتكاب العدوان .

5- ينطلق نظام توازن القوى من افتراض أن الأصل في العلاقات الدولية هو التنافس والصراع , أما التعاون فهو الاستثناء . أما نظام الأمن الجماعي , فينطلق من العكس , أي من افتراض أن التعاون هو الأصل في العلاقات الدولية , وأن التنافس والصراع هو الاستثناء , وبالتالي يكيف كل نظام أسلوب عمله على أساس منطلقه .

---

[1] حسن محمد طوالبة , نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق , مرجع سابق , ص 58 .

[2] عبد الله آل عيون , نظام الأمن الجماعي :دراسة تحليلية في التنظيم الدولي الحديث ,(عمان :دار البشير , عام 1985) , ص 27 .

[3] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 200 .

[4] اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , (. القاهرة :المكتبة الأكاديمية ,1991) , ص 87 .

6- يقوم صلب نظام الأمن الجماعي على افتراض أن هناك تجانساً تاماً مطلقاً بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والأمن الجماعي , وأنه لا مجال للتصارع بين هذين الاعتبارين . وفي إطار هذا الافتراض فإن استجابة الدول , كل الدول , يجب أن تكون استجابة جماعية ضد أية دولة معتدية في أي مكان , وبغض النظر عن اعتبارات المصلحة القومية . أما نظام توازن القوى , فهو على العكس من ذلك يترك مجالاً أوسع لتفسير ما يُعدُّ تهديداً للمصالح القومية , ويستوجب الإقدام على رد فعل قوي أو الاستجابة بأية كيفية أخرى ملائمة . وبتعبير آخر , إن الاستجابة الدولية في نظام الأمن الجماعي هي استجابة إلزامية ومطلقة , في حين أن الاستجابة الدولية في نظام توازن القوى هي استجابة اختيارية ونسبية[1].

7- صحيح أن كليهما يستهدف الحفاظ على السلام وردع العدوان عبر تجميع القوى ضد المعتدي أو المهدد بالعدوان , لكن الدافع مختلف جوهرياً في الفكرتين. ففي توازن القوى,تتجمع الدول المتحالفة بدافع الحفاظ على المصلحة القومية لها , أما سعيها للحفاظ على السلام فهو ينطلق من هذا الدافع , وبالتالي فالسلام الذي يهمها الحفاظ عليه هو السلام الذي يخدم هذه المصلحة الأنانية . أما في نظام الأمن الجماعي , فالدول تتجمع بدافع الحفاظ على السلام للسلام ذاته , متخطية بذلك , أو هكذا يفترض , مسألة المصلحة القومية المباشرة , وهي إذ تفعل ذلك لا تتخلى عن هذه المصلحة , وإنما تعتقد أن الحفاظ عليها لا يكون سليماً إلا في ظل سلام عادل وشامل . توازن القوى والحالة هذه أكثر واقعية,أما الأمن الجماعي فأكثر مثالية .

ولذا , فإن الأحلاف التي تشكل إحدى أهم أدوات فلسفة توازن القوى لم تكن في أيام عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة أداة مساعدة للأمن الجماعي . والقول إن الأحلاف إنما نشأت كرد فعل لفشل الأمن الجماعي , صحيح , كما أوردناه سابقاً , لكن من الممكن أيضاً صياغته بصورة أخرى مفادها أن الأمن الجماعي فشل ، لأن الدول فضلت فلسفة التوازن حماية لمصالحها القومية المباشرة و الآنية على فلسفة الأمن الجماعي , وبالتالي انخرطت في أحلاف تنافسية جعلت من تطبيق الأمن الجماعي أمراً صعباً , إذ لم يكن مستحيلاً , خاصة في ضوء الإمكانات التقنية التخريبية الهائلة التي يملكها كل حلف من هذه الأحلاف , وفي ضوء هيمنة الدول الكبرى

[1] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 200 -202 .

(فترة الحرب الباردة و بعد انتهاء الحرب الباردة) صاحبة هذه الأحلاف على مجلس الأمن الأداة التنفيذية لفكرة الأمن الجماعي , مما شل أعماله وعطلها[1].

وتريد الولايات المتحدة الأمريكية تحويل حلف شمال الأطلسي إلى تحالف عسكري للأمن الجماعي يحتل مكان مجلس الأمن الدولي , بحيث تصبح التجمعات الإقليمية الأخرى تابعة له أو نائبة عنه [2]. فهناك فرق كبير بين التحالف العسكري والأمن الجماعي , فالأول يقوم على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب بين دولتين أو أكثر , مع رفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى , وعضويته تكون منحصرة بين الدول أصحاب المصالح المتبادلة . أما عضوية الأمن الجماعي فإنها تكون منفتحة على دول العالم , حتى تجعله عالمياً , وهدفه حماية السلم والأمن الدوليين وردع العدوان . لذلك كان تحذير تريفي لي (Trifi Lee) , الأمين العام السابق للأمم المتحدة , من سياسة الأحلاف بقوله " إنه إذا قبلت الشعوب أن تقوم الأحلاف الإقليمية مقام الأمن الجماعي ، فإن الأمل في سلام دائم يتعرض للخطر" . وأضاف: "حقاً إن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تكون مع ذلك وسيلة مفيدة جداً لبناء نظام الأمن الجماعي, فيما اعترفنا بتفوق شرعة منظمة الأمم المتحدة على الاتفاقات الخاصة " [3].

وهكذا فإن سياسة الأحلاف , التي ظهرت بشكل دقيق ومنظم بعد الحرب العالمية الثانية , كانت تهدف إلى خدمة التصورات الإستراتيجية للسياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (السابق) , مما يدفعنا إلى القول : إن سياسة التحالف العسكري , سواء أكانت شاملة أم جزئية، يمكن أن تؤثر في السياسة الخارجية للوحدة الدولية على النحو التالي :

1- تطبع السياسة الخارجية للوحدة الدولية بسمات وتوجهات معينة , مما يفقدها بعض الغموض والإبهام المفيدين أحياناً في اتخاذ مواقف معينة .
2- تحد من مرونة الوحدة الدولية في تحركها الدولي .
3- قد تمنح الوحدة الدولية قوة في سلوكها الدولي في بعض الأحيان .

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 203 – 204 .
[2] محمد منذر , مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة , (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 2002) , ص 105 .
[3] المرجع السابق نفسه , ص 105 .

4- تساهم في خلق صورة لدى الآخرين عن الوحدة الدولية المنتمية إلى الحلف , فالوحدات الدولية الأخرى تتشكل لديها صورة معينة عن هذه الوحدة الدولية , وهذه الصورة من شأنها التأثير على مواقف الوحدات الدولية تجاهها بشكل مسبق , قد يكون ايجابياً أو سلبياً نتيجة الصورة الناتجة عن تصنيفها .

ولا شك أن انضمام الوحدة الدولية إلى أي حلف عسكري سيعزز من مكانتها في البيئة الدولية,ويجعلها تتحرك في مواقفها دون تردد أو خضوع [1]. لكنها في الوقت ذاته تكون مقيدة بدائرة توجهات وشروط هذا التحالف . وفي كل الأحوال , تظل مكانة الدولة في الحلف ذاته أحد العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة مدى تأثير سياسة الأحلاف على السياسة الخارجية للدول المتحالفة عسكرياً [2].

المبحث الثالث : نظرية العلاقات الدولية والأحلاف الدولية :

تركز اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية حول نتيجة زيادة ظاهرة التحالفات في النظام الدولي المعاصر و زيادة دور هذه الظاهرة ، وأولوا هذه الظاهرة اهتمامهم,لاسيما ديناميكيات عملية التحالف.

المطلب الأول : السلوك التحالفي في نظرية العلاقات الدولية :

وضع الباحثان السياسيان , جورج ليسكا(Liska) و وليم ريكر (William Riker) , نظريات حول السلوك التحالفي ، و توصلا إلى أن التحالفات تنتهي بتحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله , سواء كان ضد جهة معينة , أو لتحقيق غرض معين . و مع أن الشعور بالجماعية قد يدعم التحالف, إلا أنه قلما كان سبباً في وجود التحالف ، فعند بناء التحالف يهيمن على صانع القرار موضوع الربح والخسارة من التحالف ، و عند غلبة الأولى على الثانية يرجح الدخول في تحالف معين، وتقيس الدولة المنافع الناجمة لها عن الدخول في تحالف أو عن محاولة حل أزماتها , أيا كانت, بنفسها.وعلى هذا الأساس , فإن صلابة التحالف مسألة مرتبطة بالعلاقة بين الضغوط الداخلية

---

[1] ناصيف حتي , النظرية في العلاقات الدولية , (بيروت : دار الكتاب العربي , 1985) , ص 171 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 171 .

والضغوط الخارجية , واستناداً إلى موازنة الربح والخسارة لكل طرف في التحالف، وعندما تتجاوز الخسائر الأرباح يتخذ القرار بحل التحالف . ويرى ليسكا أن الدول تنضم إلى التحالفات,سواء لتحسين مركزها الدولي , أو لضمان الاستقرار, أو لضمان أمنها . و هنا يرى ليسكا أن الشرط الأساسي للحفاظ على صلابة التحالف هو تطوير ما يسميه بأيديولوجيا التحالف التي يتمثل دورها في عقلنة سلوك التحالف , مستفيدة في أداء هذه الوظيفة من التجارب الماضية للأطراف ، و وضع برنامج للمستقبل 1، ولا بد إلى جانب ذلك من التشاور الدوري , لاسيما بين الأطراف الرئيسة في التحالف في المسائل الإجرائية أو الموضوعية , لأن في ذلك تعزيزاً لتماسك التحالف و الأيديولوجية2.

يلعب العنصر الأيديولوجي دوراً ملموساً في تماسك الأحلاف إلى الحد الذي يجعل البعض يتصور أن أهميته قد تطغى في بعض الأحيان على أهمية عنصر المصلحة الوطنية . و يرى أنصار هذا الاتجاه أن للتقارب الأيديولوجي أثرٌ إيجابيٌ على تماسك الأحلاف و فعاليتها، حيث يحمل المتحالفين على تخطي العديد من المشكلات و تجاوز الخلافات التي قد تواجههم، فضلاً عن كونهم, بحكم هذا التجانس الأيديولوجي , أكثر قابلية لتفهم أو تقبل وجهات نظر أو تصورات بعضهم البعض، و أكثر استعداداً لمراعاة مصالح و أهداف بعضهم البعض، و أكثر مرونة في تقسيم الأعباء و اقتسام المزايا أو المكاسب التي تنجم عن التحالف.

و يرى هانز مورغانثو أن الرابطة الأيديولوجية إذا تراكمت على وحدة المصالح من شأنها أن تدعم روابط التحالف ، غير أنه يبدي تحفظاً مهماً في هذا الشأن ، إذ يقول إن الرابطة الأيديولوجية قد تؤدي إلى النقيض إذا ما طفت على جانب المصلحة ، كأن يتخذ منها بعض المتحالفين أداة لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب بقية المتحالفين , الذين يرون من الرباط الأيديولوجي آنذاك قيداً يعرقل تحقيق أهدافهم و حماية مصالحهم 3 .

و بدراسة الرأيين المتناقضين حول أثر التحالفات على استقرار العلاقات الدولية , تظهر لنا أنواع متعددة من السياسات البارزة في تاريخ هذه العلاقات , و منها :

1- سياسة التوازن : ويقصد بها توازن القوى , وتقوم على أن ينضم , دون أن يتحالف, طرف قوي إلى أحد الأطراف الضعيفة عندما يشعر بوجود تحالف يضم قوى معينة يخل بتوازن القوى, ونرى أن

---

[1] جميس دورتي، روبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي , (الكويت ، مكتبة كاظمة للنشر و التوزيع ، 1998) ، ص 294 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 294 .

[3] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 246 - 247 .

بريطانيا لعبت هذا الدور بمهارة خلال تاريخها الطويل، فقد كانت تلقي بثقلها إلى جانب الدول الأضعف لكي تعيد التوازن إلى القوى الأوروبية , دون أن تلتزم بأي تحالف أو تكتل .

2 – سياسات التعويضات الإقليمية :و تقوم على إعطاء دولة إقليماً أو قطعة أرض مقابل ما أخذ منها لإعطائه لدولة أخرى ، للتعادل في توزيع القوة بين الدول . و تقوم هذه السياسات في مؤتمرات الصلح التي تُعقد بعد الحرب، كما حصل في تقسيم بولونيا ثلاث مرات بين روسيا و النمسا و بروسيا بين عامي(1772– 1795) م , و تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى أربع مناطق نفوذ بين دول الحلف الكبرى المنتصرة [1].

3 – المناطق العازلة : و هي عموماً مناطق صغيرة تشغلها قوّة ضعيفة تتوضع بين دولتين أو أكثر أكبر حجماً. و الهدف من وراء هذه المناطق العازلة هو أن كلاً من القوى الأكبر لها مصلحة في منع الآخرين من السيطرة على المنطقة [2]. و للتخفيف من إمكان اصطدام الدول القوية مع بعضها. و تستمد المناطق العازلة قوتها و بقاءها من الدول القوية المجاورة لها. إذ إنّ محاولة أي دولة من الدول القوية المجاورة ضمها إليها يعني الإخلال بتوازن القوة . لكن هذه السياسة تفشل إذا اتفقت الدول القوية على اقتسام المناطق العازلة (الدولة الحاجزة) بينها. فيذوب كيانها في الدول المجاورة,مثل قيام بولونيا كدولة فاصلة بين روسيا وألمانيا[3].

4 – مناطق النفوذ : يتعهد كل طرف باحترام ما يدعيه الخصم أنه حقوقه داخل منطقة , على أمل التقليل من الخلاف إلى أدنى حد ممكن , مثل مناطق النفوذ الأمريكية – السوفييتية منذ الأربعينيات وحتى انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين[4].

5– التدخل : بهدف الإبقاء على الوضع القائم أو تغييره لصالح الدولة المتدخلة , وكثيراً ما نلحظ هذه السياسة معتمدة في الوقت الحاضر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية , وتدخل الاتحاد السوفييتي في بولونيا والمجر عام 1956م وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968 م , والتدخل الأمريكي في هاييتي والصومال وأفغانستان والعراق.... .

[1] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 48 - 49 .
[2] جيفري ستيرن , تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية , مرجع سابق , ص 230 .
[3] محمد القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص 49 -50 .
[4] جيفري ستيرن , تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية , مرجع سابق , ص 230 .

6-**سياسة فرق تسد :** وتقوم على أن تعمل الدولة على عدم وصول الدولة المعادية إلى درجة من القوة تمكنها من تهديد مصالحها , كما قد تقوم هذه السياسة على إبقاء الدول الصغيرة مفككة ومنقسمة للحؤول دون قيام أي شكل من أشكال الوحدة التي قد تشكل خطراً على أمن الدولة التي تتبع سياسة التفرقة . وبمعنى آخر, تعني هذه السياسة العمل على تفتيت قوة كبيرة قائمة بالفعل إلى قوى صغيرة ضعيفة , أو بالعكس , العمل على عرقلة قيام قوة كبيرة في طريقها إلى الظهور خوفاً من أن تؤدي هذه القوة إلى الإخلال بنظام التوازن الدولي . مثل موقف فرنسا من الوحدة الألمانية [1].

المطلب الثاني : الحجم الأمثل للتحالف :

من الضروري حسب وجهة نظر ليسكا ووليم ريكر أن لا تقدم الدولة على التحالف مع أية دولة أو مجموعة من الدول , بل إن عليها أن تحسب المسألة بمعايير اقتصادية, بمعنى, إن عليها أن تحسب حتى الفوائد الهامشية التي يمكن أن تحصل عليها من أي التزام يفرضه عليها التحالف , وفي الوقت ذاته أن تحسب الأعباء التي ستتحملها من تنفيذ هذه الالتزامات[2] , ونستطيع التعبير عنها بصياغة رياضية بأن الدول تلجأ إلى سياسة التحالف عندما يتحقق الشرط التالي :

$$\frac{\text{قاعدة الإمكانات القومية المتاحة للدولة}}{\text{الإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الخارجية للدولة}} > \mathbf{1}$$ [3]

ويؤكد ريكر على موضوع حجم التحالف , بحيث لا يكون حجم التحالف أكبر بكثير من الهدف المتوخى تحقيقه . وهنا تبرز أهمية المعرفة الدقيقة التي تمكن الدول من تشكيل تحالف يحقق الأهداف بأقل عدد ممكن من الدول , وإلا فإن الدول ستشكل تحالفات أكبر بكثير من الهدف المطلوب . ولذا , فإن القاعدة تصبح أنه كلما كانت المعرفة والمعلومات أقل , كلما كان حجم التحالف أكبر , وهو ما يجعل عمر التحالف أقصر, سواء على المستوى الدولي , أو الداخلي (داخل الدولة) .

[1] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 246 - 247.

[2] جميس دورتي، روبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سابق , ص 295 .

[3] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , مرجع سابق , ص 167 - 168 .

وكرس ليسكا و ريكر الاهتمام بموضوع الفوائد المكتسبة من التحالف , وهنا يدعو ليسكا للنظر إلى موضوع المكاسب والخسائر من جهتين لكل منهما , فمثلاً , إن الحفاظ على أمن الدولة قد يكون دافعاً للتحالف وتحقيقه يمثل فائدة للدولة , لكن من جهة أخرى فإن انضمام الدولة للتحالف سيدفع إلى إثارة مخاوف دول أخرى , وبالتالي فهي خسارة من هذا الجانب .

كذلك فإن دخول التحالف لتحقيق مركز دولي جيد يجب أن ينظر إليه كذلك من زاوية التأثير على مدى استقلالية الدولة في بعض الشؤون ,لاسيما المرتبطة بالتحالف , ثم إن تقويم التحالف يجب أن يتم في إطار المقارنة النظرية بين الدخول في هذا التحالف , وبين الدخول في تحالف آخر, أو عدم التحالف , أو دخول – محدود – في التحالف .

ويعتقد ريكر أن دوافع التحالف تدور في عدة محاور :

1- الخوف من الانتقام في حالة رفض الدخول في تحالف معين .
2- الحصول على مكاسب معينة .
3- الحصول على وعود سياسية أو وعود باتخاذ قرارات معينة لصالح الدولة في المستقبل .
4- الحصول على مراكز أفضل أو ربما لدوافع عاطفية[1] .

المطلب الثالث: التحالف بين الصلابة والتفكك :

يرى جورج ليسكا أن التحالف يتفكك نتيجة إقدام أحد أطرافه على التوصل لاتفاق سلام منفرد مع العدو خلال الحرب , ولذا فإن إغراء طرف من جانب الحلف المعادي لعقد اتفاقية سلام منفردة يمثل أحد الاهتمامات الإستراتيجية للدول المتحالفة . من هنا , فإن الدول تلجأ إلى الإغراء أو الإكراه أو كليهما معاً لتدفع بعض الدول إلى الخروج من حلف معين ودخول حلف آخر , ولذا يدعو الباحثون الإستراتيجيون إلى التركيز على الطرف الأضعف في الحلف المعادي , سواء بالوسائل العسكرية أو السيكولوجية لدفعه نحو التخلي عن حلفه والانضمام إلى الحلف الآخر[2] .

أما ريكر فإنه يشير في نظريته إلى حالة عدم التوازن في داخل التحالف , ويرى أنها توجد بتواجد شرطين :

---

[1] جميس دورتي، روبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سابق , ص 295 – 296 .
[2] المرجع السابق , ص 295 – 296 .

1- تغير في وزن المشاركين في التحالف .

2- رغبة الطرف المنتصر في فرض شروط قاسية .

ويركز ريكر على دور الاتصالات بين الأطراف , لاسيما في تحديد حجم التحالف , إذ كلما كانت الاتصالات بين الأطراف أقل , كلما كان حجم التحالف أكبر من الهدف المطلوب .

أما كارل دويتش (Carl Dwitch) , فيركز على دور المنطقة المركز في إقامة التحالف , في حين يؤكد ليسكا أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية في التحالف , أما ريتشارد هاس (Hass) فإنه يركز على البعد البراغماتي في دفع الدول لتتحالف مع بعضها البعض .

كذلك , فإن دور الدول والأهداف المتوخاة من قبلها للتحالف مرتبطة بمدى الإمكانات المتوفرة لكل منها , ولذا فإن زيادة القوة " القوة المركزية " للتحالف تسهم في تدعيم وكفاءة التحالف . لكن ليسكا يرى أن الأسلحة النووية أضعفت من مفهوم القوة المركزية , وبالتالي ساهمت في إضعاف صلابة التحالف , حيث أن الأسلحة النووية جعلت القوة المركزية معرضة للهجوم من قبل قوى أخرى, ولم تعد تلك القوة المركزية محتكرة لوضعها هذا.

إضافة إلى ذلك , ركز ليسكا دراسته على مفهوم التوازن في البيئة الدولية , مستخدماً المصطلح الاقتصادي في تحديد معنى التوازن , ولذا فإن ليسكا في دراسته للمنظمات الدولية وضع عدة شروط لتحقيق التوازن الهيكلي في هذه المنظمات :

1- التطابق بين القيود المفروضة على الأعضاء , وبين استعداد هؤلاء الأعضاء لقبول هذه القيود.

2- تساوي نفوذ الأعضاء في المنظمة – أو التحالف – وبين القوة الفعلية لهؤلاء الأعضاء .

3- مدى التزام الأعضاء بالهدف الرئيس للحلف "(مثل مدى الاستعداد لتقديم المساعدة لمواجهة أي تهديد لأي من الأعضاء) .

4- أن تتطابق مجالات ووظائف واختصاصات الحلف أو المنظمة مع الأهداف المتوخاة منه[1].

5- أن يغطي التحالف أو نشاط المنظمة منطقة جغرافية ملائمة للتوزيع الجغرافي للأعضاء.

---

[1] المرجع السابق ، ص 296 -297 .

6- وجود قوى مؤثرة بين دول التحالف قادرة على جعله يحقق أهدافه . ويرى ليسكا أن هذه الشروط هي إلى حد ما مشابهة للتوازن الائتلافي على الصعيد الداخلي , أو التحالف على الصعيد الإقليمي أو الدولي . ويرى أنه لا بد من توازن العوامل السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية , وتوازن قوة الضغط وقوة الدفاع عن استقرار التحالف , أو ما يسمى بتعدد التوازنات [1].

وأخيراً بعد دراسة النظرية العامة لسياسة الأحلاف العسكرية تمّ التوصل إلى النتائج التالية :

1- يعكس تشكيل الأحلاف العسكرية وجود حالة غير طبيعية في العلاقات الدولية طابعها العام تنافس قوي في ظل استقطاب إقليمي أو دولي حاد ، يمكن أن يؤدي إلى صراع بين دولتين أو أكثر ، وبالتالي يصبح التحالف هو الردّ المناسب لتصحيح هذه العلاقة من خلال تنفيذ سيناريوهات متعددة تتراوح بين الضغط السياسي ، والتهديد باستخدام القوّة ، وصولاً إلى استخدام القوّة عندما تصبح السبيل الوحيد المتوفر لدى المتحالفين . وفي حال تشكيل حلف مضاد من قبل الطرف الأخر المشارك في النزاع ، وفي ظل توازن القوى بين الحلفين تصبح مسألة شن الحروب بالوكالة من القضايا المطروحة بقوّة كبديل للمواجهة المباشرة . وفي التاريخ المعاصر الكثير من الأمثلة الحيّة على ذلك منها الحرب في الهند الصينية وحرب الفيتنام ، والحرب في أنغولا.... .

2- أغفل الباحثون في العلاقلات الدولية لدى دراسة أساليب نشوء الأحلاف العسكرية ودوافعها وأسبابها دور العامل الأيديولوجي الذي فرض نفسه بقوّة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وإنّ كان هانز مورغانثو يرى أن الرابطة الأيديولوجية إذا تراكمت على وحدة المصالح من شأنها أنّ تدعم دور الحلف . فإن دور العامل الأيديولوجي أكبر من ذلك بكثير, فقد فرض نفسه بقوّة في ظل الانقسام بين الشرق والغرب , وكان من أسباب تشكيل حلف وارسو , وعندما انتفى دور دور هذا العامل في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها الاتحاد السوفييتي (السابق) بسبب سياسة البيريسترويكا "وحرية التعبير" , "والتفكير الجديد" انهار هذا الحلف بجرّة قلم في حزيران 1991 م .

---

[1] المرجع السابق , ص 297 – 298 .

الفصل الثاني:

نشأة حلف شمال الأطلسي (NATO)وتطوره

تُعدُّ معاهدة حلف شمال الأطلسي الحلقة الأولى في سلسلة تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياسة الاحتواء التي سعت إلى تطبيقها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد أدت المحاولات التوسعية التي قام بها الاتحاد السوفييتي في إطار سعيه لتشكيل امبرطورية شيوعية عالمية في أعقاب الحرب, إلى تزايد مخاوف الدول الأوروبية الغربية , مما دفعها إلى إبرام ما عرف ميثاق بروكسل عام 1948 , والذي يُعدُّ النواة الأولى لحلف شمال الأطلسي .

المبحث الأول : انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس حلف شمال الأطلسي (NATO):

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية , حتى بدأت الخلافات تظهر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي , فالتخوف الأمريكي من النفوذ الشيوعي السوفييتي المتزايد في أوروبا الشرقية, والذي يمكن أن يصل إلى أوروبا الغربية , وخاصة بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والسياسية فيها , بالإضافة إلى التطلعات الأمريكية للسيطرة على العالم , حدا بالولايات المتحدة الأمريكية للخروج من سياسة العزلة التقليدية , فكانت سياسة احتواء النفوذ الشيوعي , هي أبرز ملامح ذلك التحول الكبير في الإستراتيجية الأمريكية .

المطلب الأول : أسباب الحرب الباردة :

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم , بفضل نظامها الاقتصادي الحر , وسلاحها الذري , واحتكارها نصف الإنتاج الصناعي العالمي, بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي (السابق) الذي برز كقوة عظمى , رغم تعرضه لخسائر مادية وبشرية كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية , وقدرته خلال فترة وجيزة , على إعادة بناء اقتصاده وقوته العسكرية . ونتيجة لتزايد قوة الدولتين العظميين , فقد ازداد حذرهما على مسرح الأحداث الدولية, وتعمقت جذور العداء والشك بينهما . وكما انصرفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم

المساعدات المادية للدول المحيطة بالاتحاد السوفييتي , وبناء المشاريع الاقتصادية , وعقد الأحلاف معها لتضمنها إلى جانبها في حال نشوب صراع محتمل , كذلك سعى الاتحاد السوفييتي إلى كسر طوق العزلة عنه , فعمد إلى توثيق الروابط مع الدول على قدم المساواة , ومساعدة الشعوب الضعيفة على النهوض الاقتصادي والتحرر الوطني [1].

ما لبث أن نشأ نظام عالمي ثنائي القطب , كانت ملامحه الأساسية , وبالتحديد العسكرية , منها تبلورت بدرجة رئيسة تحقيقاً لاستحقاقات النتائج العسكرية للحرب العالمية الثانية , والتي رسخت تجليات التنافس والصراع في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والعلمية ....الخ , وشكلت مجتمعة ما عرف بالحرب الباردة بين التشكيلتين السياسيتين – الاقتصاديتين- الاجتماعيتين اللتين تبوأتا سدتي النظام العالمي[2].

عرّف علماء العلاقات الدولية الحرب الباردة بقولهم : "الحرب الباردة هي حرب الدعاية والإعلام والتنافس السياسي والاقتصادي والعسكري والتهديد بالقوة لتحقيق المكاسب في العالم"[3] وإنّ اتفقوا على هذا التعريف فقد اختلفوا في تاريخ بدايتها ، ويعيد بعضهم تاريخ بدايتها إلى مؤتمر يالطا في شباط 1945 م ، ويعيده البعض الآخر إلى مؤتمر بوتسدام في تموز- آب 1945م ، أي قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية في آسيا ، بسبب اختلاف الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي حول مستقبل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب ، في حين يرى فريق ثالث أنّ الحرب الباردة بدأت عام 1946م إثر الخلاف الأمريكي- السوفييتي حول جملة من القضايا كالوضع في أوروبا الشرقية والمشكلة الألمانية ، وإنّ كنا نرجح رأي الفريق الذي يعيد بدايتها إلى مؤتمر يالطا ، لأنه الأقرب إلى الدقة والموضوعية .

أما أسباب الحرب الباردة فيمكن ردّها , من حيث المبدأ , إلى تناقض السياسات والأيديولوجيات والأهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تجاه القضايا والمشكلات الدولية التي ظهرت في أواخر الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة , حيث سعت كل دولة منهما إلى لعب دور

---

[1] جان ألنشتاين , الصراع على العالم 1950- 1988 , ترجمة : عمر الأيوبي ,(دمشق : دار الشاري للنشر والتوزيع , 1991) , ص 8.

[2]عبد الناصر ناصر , "إعادة انتشار القوات والقواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير", مجلة قضايا راهنة, (المركز العربي للدراسات الإستراتيجية , عدد 41 , 2008), ص 10 .

[3] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا ، قضايا عالمية معاصرة ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، ط1 1998 م) ، ص 3 .

مركزي في السياسة الدولية وصياغة نظام دولي يخدم أهدافها وتطلعاتها الخاصة ، وفيما يأتي أهم أسباب الحرب الباردة :

1- **المشكلة الألمانية** ، والخلاف بين الاتحاد السوفييتي من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى حول تقرير مصير المناطق الاحتلال الألمانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وتقسيم ألمانيا إلى دولتين شرقية وغربية ، مما زاد من حدّة التناقضات الدولية لدرجة أصبحت فيه المشكلة الألمانية المحراك الرئيس للحرب الباردة[1] .

2- **زيادة حدّة التناقضات والخلافات بين الاتحاد السوفييتي من جهة والحلفاء الغربيين من جهة أخرى** , وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الأهداف السوفييتية بعد الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش الأحمر السوفييتي في أوروبا الشرقية من إمكانية استمرار تقدم القوات السوفييتية لتشمل أوروبا الغربية .

3- **فشل الحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في إنشاء نظام دولي للأمن الجماعي** ، بسبب التناقضات الأيديولوجية بينها ، وتضارب المصالح والأهداف التي عادت لتسيطر على نظام العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب ، وأصبحت المواجهة بين الحلفاء بعد انقسامهم أمراً محتماً ولا مفرّ منه .

4- **استخدام القنابل الذرية ضدّ اليابان** (هيروشيما وناغازاكي) الذي مثل لحظة تحوّل خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية ، فقد شكلت مسألة امتلاك هذا السلاح المدمّر عاملاً مؤثراً ودافعاً قوياً لدى الولايات المتحدة الأمريكية نحو الهيمنة وسباق التسلح ، واستخدامها كأداة ضغط ضدّ الاتحاد السوفييتي وإجباره على التسليم بالسياسات الأمريكية . غير أنّ الاتحاد السوفييتي تمكن خلال فترة وجيزة من اختراع القنبلة الذرية ، مما فتح أبواب سباق التسلح على مصراعيها .

5- **رفض الولايات المتحدة الأمريكية قبول وجود الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى** لها ثقلها النوعي في الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، حيث رأت أنّ الدور السوفييتي انتهى مع نهاية الحرب والقضاء على القوّة الألمانية ، وأنّ على السوفييت أن يسيروا خلف واشنطن كبقية الحلفاء الآخرين في أوروبا الغربية ، في حين كانت القيادة

[1] انظر تفاصيل المشكلة الألمانية في المرجع نفسه ، ص 67 -77 .

السوفييتية مصممة على لعب دور عالمي في مرحلة ما بعد الحرب لا يقل عن دور الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعل الحرب الباردة قدر يتحكم بالعلاقات بين القوى الدولية العظمى.

6- **دفعت السياسة العدوانية التي اتبتها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الاتحاد السوفييتي** بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة القيادة السوفييتية إلى اعتماد سياسة الردع المناسبة ، إذ رأت واشنطن أن إضعاف الدور السوفييتي في الساحة الدولية سيمكنها من إقامة نظام دولي جديد تحت قيادتها ، ورفضت تكليف نفسها عبء فهم نظرية التحدي التي فرضها يوسف ستالين وأندريه جدانوف[1] في الساحة الدولية منذ الأيام الأخيرة للحرب ، والتي مثلت امتداداً لنظرية بطرس الأكبر وبيكاترين الثانية والكساندر الأول .

7- **اعتمدت السياسة الخارجية السوفييتية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة** على فرضية عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة دور عالمي شبيه بالدور الذي مارسته في العشرينيات ، وعندما تبنّت واشنطن استراتيجية نشر القواعد العسكرية في العالم رأت موسكو في ذلك موقفاً عدوانياً ن مما دفع ستالين إلى الحديث صراحة عن حتمية الصراع بين الماركسية والرأسمالية[2] .

وهكذا , يمكننا أن نضع مقاربة "منطقية" لحرب استمرت آثارها وتراكماتها ما يناهز الخمسين عاماً, فالمحاور الأساسية للسياسة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , والتي من شأنها ترجيح ميزان القوى , كانت تقع بالقرب من الاتحاد السوفييتي , لاسيما أوروبا واليابان . وقد وصف جورج كينان هذا الموقف بقوله : " كانت هناك أربع مناطق من الابتكار الصناعي والتكنولوجي في العالم اتحدت بطريقة أو بأخرى , وستكون النتيجة تحول ميزان القوى العالمي . وهذه القوى هي : الولايات المتحدة

---

[1] أندريه جدانوف (1896 – 1948) م : عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعية السوفييتي بين عامي (1934 – 1948) م وعضو المكتب السياسي بين عامي (1939 – 1948) م ، يعدّ من صفوة الطبقة السياسية التي كانت تحيط ستالين ، ومن أشهر منظمي حملات التصفية والتطهير التي شهدها الاتحاد السوفييتي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين . لعب دوراً كبيراً في رسم السياسات الخارجية السوفييتية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . توفي عام 1948 م . انظر القاموس الموسوعي الكبير ، المؤسسة العلمية للطباعة والنشر ، (الموسوعة الروسية الكبيرة) موسكو الطبعة الاولى 2000 م ، ص 397 .

[2] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا ، قضايا عالمية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 49 – 52 .

الأمريكية و الاتحاد السوفييتي , أوروبا واليابان . وكان دخول اليابان و أوروبا في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي له مغزى كبير"[1].

وتحت ذريعة مواجهة السياسة التوسعية السوفييتية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية , اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل لتكريس نفوذها , ثم تجميع كل هذه الدول في حلف عسكري تحت الزعامة الأمريكية , وقد تمثلت هذه الوسائل حسب ترتيبها التاريخي بما يلي :

1- **مبدأ ترومان :** يُعدُّ مبدأ ترومان أول تطبيق لسياسة الاحتواء , وبمقتضاه تم تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان[2] , وبدأت الخطوة التمهيدية لطرحه عندما أرسلت السفارة البريطانية في واشنطن , في 21 شباط 1947 م مذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت فيها عجزها عن تحمل الأعباء الاقتصادية والعسكرية المترتبة على تأييد اليونان وتركيا , فقررت الإدارة الأمريكية بذل كل ما في وسعها للسيطرة على المناطق الاستراتيجية المهمة في البلقان وشرقي البحر المتوسط بصورة تلامس فيها دائرة نفوذها السياسي والعسكري حدود الاتحاد السوفييتي . وتوجه الرئيس ترومان بطلب إلى الكونغرس , في 12آذار 1947 م لتخصيص 400 مليون دولار من أجل تقديمها كمساعدات عاجلة إلى اليونان وتركيا , واقترح إرسال مجموعة من الأخصائيين الأمريكيين من مدنيين وعسكريين إليهما للمساعدة في إعادة بناء الدولتين , ومراقبة تقديم المساعدة المالية والمادية لهما.

كان الطابع المعادي للاتحاد السوفييتي في برنامج السياسة الخارجية الأمريكية الذي صاغه مبدأ ترومان واضحاً منذ البداية , ودلّ على بدء مرحلة جديدة في العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي , وقد أشار إلى ذلك الصحفي الأمريكي المعروف والتر ليبمان (Walter Libman), بقوله : "إننا اخترنا تركيا واليونان لا لأنهما تحتاجان إلى المساعدة , ولا لأنهما تمثلان نموذجين رائعين للديمقراطية , بل لأنهما تمثلان بوابة إستراتيجية تؤدي إلى البحر الأسود , إلى قلب الاتحاد السوفييتي" [3] . وأدت هذه الخطوة الجديدة في السياسة الأمريكية في المناطق المجاورة للاتحاد السوفييتي إلى ردود أفعال قوية

---

[1] جوزيف ناي , المنازعات الدولية , مقدمة للنظرية والتاريخ , ترجمة مجدي كامل و أحمد أمين الجميل , (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية , 1997) , ص 164 .

[2] ليلى مرسي , حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية– الأوروبية بين التحالف والمصلحة , مرجع سابق , ص 33 .
[3] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , (منشورات جامعة دمشق , ط1 , 1998) , ص 82 .

لدى السوفييت الذين شجبوا مبدأ ترومان بشدة في الامم المتحدة ، واتخذوا كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز أمن الدولة السوفييتية .

2- **مشروع مارشال :** واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مواقف التاريخ الأوروبي الحديث خطورة . فلم تخفق الأنظمة الاقتصادية الأوروبية في التعافي من آثار الحرب المدمرة فحسب, بل ظهر أن معظم الدول الأوروبية تغرق في أزمة كساد اقتصادي لم يكن بوسع أحد التنبؤ بنهايته[1] . وكانت الدولارات المستثمرة في مشروع مارشال مهمة في تحقيق الأهداف الأمريكية وإعادة إعمار أوروبا, والتي نقلت معها أفكار الثقافة الأمريكية[2]. وتأسيساً على ما سبق , وفي خطوة ثانية على طريق التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية بعد صدور مبدأ ترومان قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام المساعدات الاقتصادية والمالية الأمريكية لتكريس نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة الأوروبية , عن طريق تنفيذ خطة وضعها وزير الخارجية "جورج مارشال"(George Marshal)عرفت باسم "مشروع مارشال", وذلك عندما ألقى خطاباً في جامعة هارفرد في 5 حزيران 1947م, وقد تضمنت البنود التالية :

1- تقديم المساعدة للحكومات والدول من أجل مقاومة الخطر الشيوعي .

2- تقديم المساعدات لأوروبا الغربية المدّمرة نتيجة الحروب , ومنع وصول الأحزاب الشيوعية إلى السلطة في إيطاليا وفرنسا .

3- التخطيط لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب والتركيز على مبدأ الاعتماد على الاقتصاد الذاتي .

4- تقديم المساعدات المتبادلة في المجال العسكري .

5- تقديم تقرير منفصل لواشنطن من قبل الدول الراغبة بالحصول على هذه المساعدات, على أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المالية والعينية[3] .

---

[1] والتر ميد , "السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم" , ترجمة نشوى ماهر , (القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية , عام 2005), ص 80 .

[2] جوزيف ناي , القوة الناعمة:وسيلة لنجاح السياسة الخارجية , ترجمة محمد البيجرمي , (الرياض : دار العبيكان ,)1997, ص 83 .

[3] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , مرجع سابق , ص 82 – 83.

بعد طرح مشروع مارشال عقد وزراء خارجية الاتحادالسوفييتي وبريطانيا وفرنسا اجتماعات لهم في باريس بين 27 حزيران و3 تموز 1947 م ، شهدت مناقشات حادة بينهم حول الشروط الأمريكية ، واضطر مولوتوف* إلى ترك الاجتماع ، ورفض أنّ تكون بلاده جزءاً من مشروع مارشال . كما رفضت ألبانيا وبلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وفنلندا الاشتراك في هذا المشروع الذي أصبح أشبه ما يكون بخطة لتقسيم أوروبا والتدخل في الشؤون الداخلية لدولها[1] .

في كانون الأول 1947 م قدم ارئيس هاري ترومان إلى الكونغرس الأمريكي مشروع مارشال من أجل مناقشته والتصديق عليه . وقد بلغت قيمة المساعدات المقترحة 17 مليار دولار, يتم توزيعها على الدول المستفيدةمنه خلال أربعة سنوات وثلاثة أشهر , على أن يقدم مبلغ 6,8 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهراً الأولى . وقد وجهت انتقادات حادة إلى المشروع من قبل هنري ويلز نائب الرئيس الأمريكي الذي أطلق عليه إسم "امبريالية الدولار" و " المشروع العرفي" الذي يهدف إلى إضعاف أوروبا وتقسيمها , ورفض التصويت إلى جانبه. غير أن الكونغرس وافقق عليه , ووافق الرئيس هاري ترومان عليه وأصبح المشروع قانوناً . وبلغ إجمالي المساعدات التير قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفق هذا المشروع خلال أربع سنوات 12 مليار دولار , وأثر المشروع بشكل مباشر في تغيير نتائج الانتخابات في إيطاليا , وأدى إلى هزيمة الحزب الإيطالي الذي كان من المؤكد حصوله قبل طرح المشروع على نتائج طيبة في الانتخابات[2] .

المطلب الثاني : نشأة حلف شمال الأطلسي (NATO):

جاءت قرارات الاجتماع الذي عقدته الدول الأوروبية الغربية في لندن في شباط 1948 م , إنشاء ألمانيا الغربية وإشراكها في مشروع مارشال , لتؤكد بوضوح أن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا سلكت طريق إنشاء حلف عسكري في أوروبا الغربية . وفي آذار 1948م

* فيتسشلاف ميخايلوفيتش مولوتوف (1980 – 1986) م : كنيته الحقيقية (سكيريابين) أحد القادة السياسيين المشهورين في الاتحاد السوفييتي السابق ، بدأ حياته السياسية عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أوكرانيا بين عامي (1920 – 1921) م ثم شغل مناصب حزبية مختلفة في العاصمة موسكو ، وعين وزيراً للخارجية السوفييتية بين عامي (1939 – 1949) م وبين عامي (1953 – 1956) م . ثم شغل سفيراً في منغوليا بين عامي (1957 – 1960) م ثم عين مندوباً للاتحاد السوفييتي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بين عامي (1960 – 1962) م . توفي عام 1986 م انظر : القاموس الموسوعي الكبير ، ص 749 .

[1] ج أندريه ، تصدير الرأسمال الأمريكي , (موسكو : ط1 1957) ص 358 .

[2] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , مرجع سابق , ص 84 .

, وبمبادرة من بريطانيا , تم إنشاء أول حلف عسكري سياسي موجه ضدّ الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية,ضم بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ , أطلق عليه إسم "الحلف الغربي",وجرى التوقيع على المعاهدة الخاصة بإنشائه في بروكسل بتاريخ 17 آذار 1948م[1].

سارعت الإدارة الأمريكية إلى وضع يدها وحمايتها رسمياً على "الحلف الغربي" , وأعلن الرئيس هاري ترومان أن الولايات المتحدة الأمريكية ستؤيد هذا الحلف , وطلب من الكونغرس انضمام الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً إليه , رغم أنه يتعارض مع المبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية . وفي حزيران 1948م , أعطى الكونغرس الضوء الأخضر لوزارة الخارجية الأمريكية لإجراء المفاوضات اللازمة للانضمام إلى الحلف , وبرر المسؤولون الأمريكيون ذلك ب "سياسة الدفاع المتبادل عن النفس" ,ورداً على التطورات التي وقعت في أوروبا الشرقية وألمانيا قبيل تشكيل هذا الحلف , وأهمها:

أولاً : الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا (22 شباط 1948 م) : فبعد سيطرة قوات الجيش الأحمر على تشيكوسلوفاكيا , ساد فيها توجه كبير وواسع الانتشار للتعاون السياسي والعسكري مع الاتحاد السوفييتي , لكن البلاد كانت اقتصادياً وثقافياً تميل إلى الغرب , وجرت فيها انتخابات حرّة في آيار 1946 م , تمتع فيها الحزب الشيوعي بمركز قوي , وظل التدخل السوفييتي فيها محدوداً حتى صيف عام 1947 م , حيث بدأ التدخل الأمريكي المباشر في شؤونها الداخلية , والعمل على زعزعة السيطرة السوفييتية فيها , لأنها كانت تمثّل الحلقة الأضعف في الجبهة الاشتراكية التي أوجدها السوفييت , وعملت واشنطن على إبعاد الشيوعيين عن السلطة بإقالة الحكومة التي كان يرأسها زعيم الحزب الشيوعي التشيكي كليمنت غوتفالد, بالاتفاق مع الرئيس فارد بينيش الموالي للغرب , الأمر الذي دفع السوفييت إلى التدخل والتصدي للخطة الأمريكية , وقطع الطريق عليها , فأوعزوا إلى (غوتفالد) بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسته , ثم نفذ الانقلاب الشيوعي في 22 شباط 1948م[2]. وبالتالي صعق هذا الانقلاب الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] المرجع نفسه , ص 85 .
[2] المرجع نفسه , ص 64 – 66 .

ثانياً : حصار برلين : فبعد هزيمة ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية وخضوعها لسيطرة القوات السوفييتية والأمريكية والبريطانية والفرنسية , رفضت فرنسا وبريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً سوفييتياً بتشكيل حكومة ألمانية مركزية تلتزم بمعاهدة السلام وتدفع التعويضات, ودمجت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منطقتي الاحتلال في القسم الغربي من ألمانيا في منطقة واحدة (البيزونيا) , في 2 كانون الأول 1946م , ثم ألحقت بها منطقة الاحتلال الفرنسي في 16 آب 1948م,تمهيداً لإعلان قيام دولة ألمانيا الغربية , فردّت القيادة السوفييتية على هذا الإجراء بفرض حصار على مدينة برلين الغربية,مما اضطر الدول الثلاث إلى إقامة جسر جوي باهظ التكاليف لنقل المؤن والبضائع , وتحولت برلين إلى مركز للحرب الباردة[1] . وفي نيسان 1949م , عقد ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية* وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وبلجيكا وهولندا والبرتغال و الدانمرك والنرويج وأيسلندا ولوكسمبورغ اجتماعاً لهم في واشنطن للتوقيع على معاهدة تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO), وأعلن المجتمعون أن كل دولة موقعة على هذا الاتفاق يجب أن تساهم بكل إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية للدفاع عن بقية الدول الأخرى في حال وقوع اعتداء عليها . وفي تموز 1949م , تمّ الإعلان بشكل رسمي وعلني عن تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) بعد موافقة مجالس وحكومات الدول المشاركة فيه[2] .

تجدر الإشارة هنا إلى أن وزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" لعب دوراً كبيراً في تأسيس هذا الحلف , وكان من المشجعين لأن تلعب بلاده دوراً مركزياً فيه, وكان يرى أن هذا الحلف سيشكل حاجزاً لدرء الخطر "الشيوعي" , وحائط سدّ في وجه "التوسع الشيوعي" في أوروبا , في حين عدّ

---

[1] المرجع نفسه , ص 70 - 73 .

* ومن الجدير بالذكر أن معظم أدبيات العلاقات الدولية لا تتحدث عن أسباب عدم انضمام واشنطن إلى الاتفاقية , رغم أنها مارست سياسة الاحتواء المعادية للسوفييت , وقد يعود ذلك إلى رغبتها في عدم قطع الجسور نهائياً مع موسكو , ومن أجل استمالتها لسحب الجيش السوفييتي من أراضي دول أوروبا الشرقية والوسطى, وإيجاد حلول للمعضلة الألمانية , أو لأن المؤسسة العسكرية الأمريكية والرأي العام الأمريكي لم يكونوا على استعداد لتقبل فكرة انضمام دولتهم إلى أحلاف خارجية قد تكون مكلفة اقتصادياً وغير معروفة النتائج , خاصة وأن واشنطن خرجت تواً من عزلتها الدولية . بيد أن إقدام السوفييت على حصار برلين بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية بروكسل ربما دفع سريعاً لتقبل هذه الفكرة , ليس لأن التفاوض مع السوفييت أصبح مستحيلاً فحسب , بل لأن عدم إقدام واشنطن على تقوية علاقاتها بدول أوروبا الغربية إلى حد التحالف , قد يجعل الخطوة السوفييتية التالية هي احتلال ألمانيا الغربية نفسها , وعندئذ ستقع أوروبا كلها تحت النفوذ السوفييتي , وخاصة أن رد الفعل الغربي على الحصار كان واهناً جداً , مما يشكل دافعاً قوياً لموسكو للقيام بهذه الخطوة .

[2] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , مرجع سابق , ص 85 -86 .

السيناتور "آرثر وندنبورغ" (A urther Windbereg) أن الحلف جاء كخطوة لتوسيع مبدأ مونرو* , ورأت المعارضة الأمريكية في الحلف " شركة دولية للمجرمين والقتلة"[1].

اتفقت الدول الموقعة على معاهدة الحلف على إدارته من قبل مجلس شمال الأطلسي الذي أُوكلت إليه مهمة قيادة القوات المندمجة في أوروبا, بالإضافة إلى قيادة الحلفاء في أوروبا(UACEUR),والقيادة المركزية لقوات الحلفاء في أوروبا (UHAPE) , ومجمع الدفاع الأوروبي (ADC) داخل الحلف ذاته , وقُبلت القوات الألمانية في هذا المجمع عام 1952 (أي قبل قبول ألمانيا الغربية في هذا الحلف بثلاثة أعوام) . وفي بداية عام 1950م , حصلت ثماني دول غربية على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية , بلغت قيمتها مليار دولار , بهدف تقوية البنية التحتية لقواتها العسكرية . وفي عامي 1951 – 1952م , انضمت اليونان وتركيا إلى الحلف* . ثم ألمانيا الغربية في عام 1955م[2]*. وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقامة التحالف الغربي الواسع ضدّ الاتحاد السوفييتي , وبدأت مرحلة جديدة من سباق التسلح والحرب الباردة بين الدولتين العظميين , تجاوزت حدود القارة الأوروبية , وشملت مناطق جدية في آسيا والعالم.

---

* مبدأ مونرو : صدر مبدأ مونرو عام 1823 م عن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو , وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه بعدم التدخل في شؤون العالم القديم مقابل تعهد الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤون القارة الأمريكية . انظر : نعنعي , عبد المجيد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , الطبعة الأولى 1983 م ,ص 116 -117 .

[1] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , مرجع سابق , ص 86 .

* رغم معارضة الدول الاسكندينافية التي كانت ترى أن هاتين الدولتين من دول البحر المتوسط وليس لهما أي اتصال بالمحيط الأطلسي , ولا يساعدان على تقوية الحلف , بل أن حدودهما المشتركة مع الاتحاد السوفييتي وحلفائه تزيد أعباء الحلف ثقلاً , لكن الدبلوماسية الأمريكية تغلبت على تلك الاعتراضات بعد أن تبين للحلف أن العدوان السوفييتي قد لا يأتي من وسط أوروبا عبر ألمانيا الغربية , أو من الشمال عبر هولندا ولوكسمبورغ , وإنما من الجنوب عبر تركيا واليونان , بالإضافة لموقع تركيا واليونان المهيمن على البحر المتوسط يمكن أن يصلح قاعدة جوية لاستقبال طائرات الحلف القادمة من أوروبا وأمريكا عند أي عدوان محتمل عن طريق الجنوب , والحدود التركية الطويلة مع الاتحاد السوفييتي .

[2] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" , مرجع سابق , ص 45 .

* عارضته فرنسا وألمانيا للأسباب التالية : 1– حلف الأطلسي ميثاق دفاعي , وقبول ألمانيا فيه سوف ينقلب إلى ميثاق هجومي , لأنها ستكون الدولة الوحيدة التي لها مطالب إقليمية بسبب تقسيمها , ومن ناحية آخرى بسبب انتزاع بعض الأقاليم منها . 2– إذا قويت ألمانيا في ظل الحلف فقد تتخلص منه , وتتقرب من الاتحاد السوفييتي لاسترداد وحدتها واستعادة أقاليمها المنتزعة. 3– الاتحاد السوفييتي يخشى الجيش الألماني أكثر مما يخشى أي جيش آخر , لأنه سبق وأن وصل إلى أبواب موسكو , وإعادة تكوين هذا الجيش وتسليحه بالمعدات الأمريكية يكون تحدياً للاتحاد السوفييتي يخشى أن يؤدي إلى قيام الحرب .

المبحث الثاني: البنية المؤسساتية لحلف شمال الأطلسي (NATO) :

اتخذ الحلف منذ البداية شكلاً مؤسسياً على نحو جعله مغايراً للأحلاف الدولية السابقة , إذ وضعت الدول الأعضاء في المعاهدة هيكلاً تنظيمياً للحلف يتألف من مؤسستين سياسية وعسكرية.

المطلب الأول : المؤسسة السياسية : تتألف المؤسسة السياسية في حلف شمال الأطلسي (NATO) من الأجهزة التالية :

أولاً : مجلس الحلف : يمثل أعلى سلطة سياسية في الحلف, لأنه يضم ممثلين دائمين من وزراء خارجية الدول الأعضاء , ويقع على عاتقه مناقشة القرارات السياسية والعسكرية التي ينوي أن يتخذها الحلف والتمهيد لمؤتمرات قمته , كما أنه يضم موظفين اختصاصين في الشؤون المالية والاقتصادية والعسكرية لمساعدة الأعضاء الدائمين في تنفيذ أعمالهم . ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة و بانتظام لتدارس أوضاع الحلف السياسية والعسكرية وما يحيط به من تحديات وتطورات , لكنه قد يجتمع عدة مرات في السنة أو حتى في الأسبوع الواحد في حالات الطوارئ و الأزمات [1]. كما يحضر جلساته – أيضاً– وزراء الدفاع والمالية في الدول الأعضاء , ويتناوب وزراء خارجية الدول الأعضاء على رئاسة المجلس[2] , حسب الترتيب الأبجدي للحروف الأولى من أسماء دولهم , ومدة الرئاسة عام واحد , وتتخذ قرارات المجلس , سواء في دورات انعقاده العادية أو الاستثنائية , بالإجماع , وليس بالأغلبية , الأمر الذي يجعل من عملية اتخاذ القرارات في المجلس عملية معقدة , تستغرق الكثير من الوقت والجهد [3] . واللغات الرسمية لاجتماعات المجلس هي الانكليزية والفرنسية [4] , ويساعد المجلس في النهوض بمهامه ما ينوف عن عشرين لجنة أساسية أخرى , إضافة إلى اللجان المؤقتة التي تشكل حسبما تدعو الحاجة . ومن أهم اللجان الأساسية : لجنة الشؤون السياسية , لجنة شؤون الدفاع النووي, لجنة تخطيط الدفاع, لجنة التخطيط الاقتصادي [5] .

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 86 .
[2] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 70 .
[3] المرجع السابق نفسه , ص 70 - 71 .
[4] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 448 .
[5] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 48 .

ثانياً : لجنة تخطيط الدفاع : ترتبط بمجلس الحلف , وتضم في عضويتها الأعضاء الدائمين كافة , ومهمتها تقييم القدرات الدفاعية للحلف , سواء بشكلها التقليدي , أو النووي , وتقديم التوصيات إلى مجلس الحلف من أجل تطويرها أو إجراء تعديلات وتخفيضات عليها , أو حتى اقتراح إجراء تغييرات في الإستراتيجية العسكرية [1].

ثالثاً : الأمين العام : يمثل أعلى منصب سياسي في الحلف , لأنه يرأس كلاً من مجلس الحلف ولجنة تخطيط الدفاع بالإضافة إلى الأمانة العامة , وأهم صلاحياته التنسيق داخل الحلف بين الأعضاء الدائمين عند مناقشة القرارات التي تهم الحلف , وتأمين المستشارين في أمور الأمن و غيرها . ونظراً إلى كثرة أعمال الأمين العام وتشعبها , فإن مكتبه يتألف من عدة شعب تساعده في إنجاز أعماله , وهذه الشعب هي :

أ- الشعبة السياسية : ويرأسها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية , وأهم صلاحياتها إعداد التقارير حول الموضوعات السياسية وتقديمها إلى الأمين العام .

ب- شعبة تخطيط الدفاع : ويرأسها مساعد الأمين العام للتخطيط والسياسة الدفاعية , وأهم مهامها إعداد المناقشات في لجنة تخطيط الدفاع التابعة لمجلس الحلف في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع .

ت- الشعبة العلمية : ويرأسها مساعد الأمين العام للشؤون العلمية, ومن أهم صلاحياتها تقديم المشورة في المجالات العلمية المتعلقة بتطوير الأسلحة ووسائل الاتصالات والمعلومات,ومسألة الترابط بين الصناعة المدنية والعسكرية [2] .

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية :

تتألف من جهازين رئيسين , هما :

أولاً : اللجنة العسكرية : هي الجهاز العسكري الرئيس لحلف شمال الأطلسي [3], وتضم رؤساء أركان حرب الدول المتحالفة , باستثناء أيسلندا التي ليس لها قوات مسلحة, ويمثلها مندوب مدني[4].

---

[1] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 86 .
[2] المرجع السابق نفسه , ص 87 .
[3] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 72 .
[4] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 48 .

ومكان اجتماع هذه اللجنة في واشنطن, وتجتمع مرتين في العام [1] . ومن صلاحياتها إعداد التوجيهات والمقترحات اللازمة لتأمين دفاع مشترك وفعال للحلف , وتقديمها إلى المجلس التابع للمؤسسة السياسية بغية اتخاذ القرار بشأنها . كما أن من مهامها إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ أي تغييرات أو تعديلات تحصل في إستراتيجية الحلف العسكرية [2] . وتعين الدول الأعضاء ممثلين دائمين لها في اللجنة العسكرية , فضلاً عن رؤساء الأركان , حيث يجتمع هؤلاء الممثلون باستمرار بقصد التخطيط للسياسات العسكرية للحلف . و كانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية تتمثل فيما يعرف بالمجموعة الدائمة, [3] وتتكون من ممثل لكل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية,وهي صورة مصغرة عن اللجنة العسكرية , ومقرها في واشنطن , وهي مسؤولة عن الإدارة الإستراتيجية للحلف , وتتولى توحيد الخطط التي تضعها القيادات العسكرية للمناطق[4] , لكن بعد انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية للحلف في آذار1966م , تمّ إلغاء المجموعة الدائمة , واستبدالها بجهاز جديد أطلق عليه اسم "الهيئة العسكرية الدولية" [5] . ويرأس هذه الهيئة ضابط ينتمي إلى إحدى الدول الأعضاء في الحلف , شريطة أن تختلف جنسيته عن جنسية رئيس اللجنة العسكرية. وتتمثل مهمة الهيئة العسكرية الدولية في إعداد الدراسات والخطط المبدئية فيما يتصل بالشؤون ذات الطبيعة العسكرية , وتقديم المشورة لكافة أجهزة الحلف فيما يتعلق بهذه الشؤون [6].

ثانياً : القيادات العسكرية الرئيسة : وتمثلت هذه القيادات في حقبة الحرب الباردة في ثلاث قيادات رئيسة موزعة على مسرح عمليات الحلف في أوروبا ومنطقة الأطلسي , ولكل قيادة رئيسة قيادات فرعية , هي :

1- القيادات الرئيسة لمنطقة الأطلسي : ومقرها في نوفرفلك في الولايات المتحدة الأمريكية [7] ويمتد نطاق إشرافها من القطب الشمالي إلى مدار السرطان , ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى شواطئ أوروبا وإفريقيا , بما في ذلك البرتغال والجزر البريطانية , وكافة المسطحات المائية في هذه المنطقة , ماعدا القنال الانجليزي . وتنصب مهمة هذه القيادة

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 450 .
[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 88 .
[3] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 72 .
[4] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 451 .
[5] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 50 .
[6] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 72- 73 .
[7] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 89 .

وقت الحرب على تأمين المحيط الأطلسي , وحماية الطرق البحرية فيه , ومنع أي عدوان من أن ينفذ إليها , وكذا الدفاع عن الجزر الكائنة فيه , مثل أيسلندا وجزر أزور . كما تعمل على مساعدة قيادة أوروبا , إذا اقتضت الظروف مثل هذه المساعدة . وتتبع قيادة الأطلسي قوة صغيرة من مشاة البحرية تتكون من مقاتلين من كافة جنسيات الدول الأعضاء في الحلف , وقد تم تشكيل هذه القوة عام1967[1]م.

وتتبع هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية , هي :

أ- قيادة منطقة غرب الأطلسي : وتتألف من أسطول غواصات وقواعد بحرية وجوية , وقوات برية في جزر برمودا ولازور وغرينلاند .

ب-قيادة منطقة شرق الأطلسي : وتتألف من قوات بحرية وجوية في وسط وشرق الأطلسي وجزر أيسلندا ونيرو.

ت-القيادة البرية في وسط الأطلسي : ومقرها جزيرة ماديرا .

ويعتمد التجهيز الرئيس لقيادة منطقة الأطلسي بالدرجة الأولى على الأسطول الثالث الأمريكي وجزء من الأسطول السادس في البحر المتوسط والقوة الجوية البرتغالية , أي أنها قيادة أمريكية في الجزء الأكبر منها[2] .

2- القيادة الرئيسة لمنطقة القنال : مقرها نورث وود في بريطانيا, ويغطي نطاق إشراف هذه القيادة القنال الانجليزي , ومداخل بحر الشمال ابتداءاً من نهاية المساحات اليابسة حتى الخط الذي يصل اسكتلندا بوسط الدانمرك . وتتبع هذه القيادة أيضاً قوة من مشاة بحرية الناتو في المانش [3] , وهي تتألف من قوات بريطانية وهولندية وبلجيكية وأسطول دائم , ونظراً إلى صغر صغر حجم مسرح العمليات الذي تدافع عنه فإنه لا توجد لديها أي قيادات فرعية [4].

3- القيادات الرئيسة في أوروبا : مقرها حالياً ايفير قرب بروكسل في بلجيكا, ويرأس هذه القيادة ضابط أمريكي [5] , وتعدُّ أهم القيادات على الإطلاق , وتنصب مهمتها على الدفاع عن المنطقة الممتدة من مملكة النرويج وحتى شمال إفريقيا , ومن ساحل المحيط الأطلسي إلى

---

[1] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 73 .
[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 89 .
[3] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 73 – 74 .
[4] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 89 .
[5] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 50 .

الحدود التركية – الإيرانية [1] . وبالتالي فهي تغطي مساحة من الأرض أكثر من مليوني كم2 , وأكثر من 3مليون كم2 من البحار , ومجموع سكانها 320 مليون نسمة , وتتفرع من هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية , هي :

أ- قيادة تحالف شمال غرب أوروبا : ومقرها هاي واكومب البريطانية , وتتولى قيادتها بريطانيا, وتتكون من قوات بحرية في هاي واكومب , وقوات بحرية في نورث وود , وقوات برية في مدينة ستاتنجر النرويجية .

ب-قيادة التحالف لوسط أوروبا : وتتولى قيادتها ألمانيا, ومقرها مدينة برونسوم الهولندية , ويمتد مسرح عملياتها من جنوب منطقة قيادة تحالف غرب أوروبا حتى الحدود الجنوبية لألمانيا , وتتألف من قوة برية وجوية رئيسة في ألمانيا , إضافة إلى أسطول بحري في الدانمرك .

ت-قيادة التحالف لجنوب أوروبا : ومقرها مدينة نابولي الإيطالية , وتتولى قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية , وصلاحياتها الدفاع عن منطقة تشمل إيطاليا واليونان وتركيا والبحر المتوسط عند مضيق جبل طارق , حتى سواحل سورية وبحر مرمرة والبحر الأسود[2] .

إن قادة القيادات الرئيسة العسكرية مسؤولون عن تطوير الخطط الدفاعية لمناطقهم المعنية , وعن تحديد متطلباتهم من القوات , وعن نشر وتدريب هذه القوات الموضوعة بأمرتهم . ويرفعون تقاريرهم وتوصياتهم في شأن القوات المخصصة لهم , والمتعلقة بالدعم الإداري لها إلى اللجنة العسكرية للناتو [3].

فالملاحظ هو احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للمناصب القيادية العسكرية في التحالف. – ولا يعني هذا بالطبع تلقي قادة التحالف الأمريكيين للأوامر من الحكومة الأمريكية بشأن مهامهم . ولذلك فقد كان قادة الحلف دائماً من الأمريكيين , حتى بالنسبة لحالات قيادتها لقوات ذات جنسية غير أمريكية , واقتصرت مشاركة الدول الحلفاء على القيادات العسكرية المساعدة وعلى السكرتارية العامة للحلف . وقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في الخلاف الأمريكي – الفرنسي حول قيادة بعض المناطق العسكرية للحلف , ورغبة فرنسا في تولية عسكري فرنسي لقيادة هذه المناطق [4].

---

[1] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 74 .
[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 90 .
[3] نافع أيوب لبس,منظمة معاهدة شمال الأطلسي (NATO)العضوية والتعاون, (دمشق : مركز الدراسات العسكرية, 1996 م), ص 105.
[4] جاسر الشاهد, " تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو" , مرجع سابق , ص 97 .

المطلب الثالث : قواعد العضوية :

يتكون ميثاق الأطلسي من ديباجة و أربع عشرة مادة , اشتملت الديباجة على أمور رئيسة , منها:

1- التأكيد على تراثهم المشترك والعمل على الحفاظ عليه .
2- إن ميثاق الحلف دفاعي , وليس هجومياً .
3- يعترف الميثاق بأولوية هيئة الأمم المتحدة ويخضع لمبادئها , ويلتزم بالتزاماتها .
4- لا يقتصر الميثاق على الأمور العسكرية فحسب , بل يسعى لنشر الرفاهية .
5- تقوم الحضارة المشتركة لأعضاء الميثاق على أسس من الديمقراطية ومبدأ سلطان القانون وحرية الفرد , وهي الأسس التي تقوم عليها حضارة الغرب , وقد اتخذ الحلف منذ البداية شكلاً مؤسسياً على نحو يجعله مغايراً للأحلاف الدولية الأخرى [1].

وقد نصت المادة العاشرة من ميثاق معاهدة حلف شمال الأطلسي على ما يأتي :(تستطيع الأطراف , بإجماع الآراء , أن تدعو أية دولة أوروبية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمال الأطلسي , للانضمام إلى المعاهدة , وأية دولة تتم دعوتها على هذا النحو قد تصبح طرفاً في المعاهدة بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية , التي تبلغ كل الأطراف بتلك المستندات[2].

وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة أوضحت أنها مفتوحة للانضمام اللاحق , إلا أنها وضعت شروطاً أربعة للعضوية , يتعين توافرها في كل دولة تطلب الانضمام إلى هذه المعاهدة [3], وهي :

1- موافقة الأعضاء الأصليين وبإجماع الآراء ,فإذا لم يوافق أحد أطراف المعاهدة على انضمام دولة جديدة لا يمكن أن تقبل .
2- أن تكون الدولة طالبة العضوية أوروبية. ويرى البعض أن هذا الشرط يرمي إلى حقيقة مفادها[4] :

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 416 .
[2] المرجع السابق , ص 437 – 438 .
[3] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 65 .
[4] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 438 .

((إن الدول الأوروبية هي وحدها القادرة على التصدي للبلشفية)) . أما المقصود من الدول الأوروبية فهي الدول التي تكون أراضيها داخل القارة الأوروبية , ومن السهل تحديد هذه القارة , التي يحدها من الناحية الغربية المحيط الأطلسي , ومن الناحية الشمالية المحيط المتجمد الشمالي , ومن الناحية الجنوبية البحر المتوسط من البوسفور إلى جبل طارق . فالجغرافيون اختلفوا في حدوده الشرقية . فهل تكون عند مستنقعات نهر بريق فرع دينبر التي كانت حداً فاصلاً بين بولندا وروسيا , أم تنتهي عند جبال الأورال ؟ الأمر له أهمية كبرى من الناحية القانونية , فإذا أخذنا برأي من يقولون بالحدود الضيقة لأوروبا نجد أن روسيا لا تستطيع أن تدخل في الحلف الأطلسي , وهذا المنع يكون مطلقاً , طبقاً لنص المادة العاشرة . لكن إذا أخذ بالحدود الواسعة لأوروبا فإنه يتيح المجال أمام روسيا من حيث المبدأ للانضمام إلى هذا الحلف .

3- أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام في مركز يساعد على تعزيز مبادئ هذه المعاهدة المذكورة بالديباجة , وهي مبادئ الديمقراطية* , وحرية الفرد , وسلطان القانون .

4- أن تكون الدولة المراد ضمها في مركز يساعد على تعزيز المحافظة على السلم والأمن في منطقة شمال الأطلسي , وهذا شرط عسكري , بالإضافة إلى موقعها الجغرافي على وجه الخصوص[1]*.

5- هذا الشرط خاص بالإجراءات القانونية لكي تنضم أية دولة إلى حلف الأطلسي , وهي:

أ- دعوة الدول الأعضاء الأصليين إلى الدولة الجديدة بالانضمام إلى الحلف .

ب-أن تودع الدولة الراغبة في الانضمام وثائق تصديقها على ميثاق حلف شمال الأطلسي لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ت-أن تبلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل طرف في المعاهدة بإيداع وثائق الانضمام لديها[1].

* اسبانيا عند انضمامها للناتو كانت خاضعة لحكم الجنرال فرانكو الديكتاتوري . والبرتغال من الدول الأعضاء للحلف على الرغم من أن نظامها السياسي – آنذاك- كان أبعد ما يكون عن مبادئ الديمقراطية . وبالتالي تخضع عملية الانضمام لاعتبارات سياسية أكثر منها قانونية.

[1] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 67 .

* الموقع الاستراتيجي لجزر الأزور و ماديرا التابعة للبرتغال ما يبرر وجود البرتغال في حلف شمال الأطلسي , برغم عدم كونها من الدول الديمقراطية .

المطلب الرابع : أهداف الحلف :

عُدّ حلف شمال الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة الخصم الأساسي لحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفييتي (السابق)[2] . وقد وضع ميثاق حلف شمال الأطلسي القواعد اللازمة لتنفيذ هذا الهدف , حيث نصت المادة الخامسة من معاهدة الحلف , والتي تعدُّ العمود الفقري للحلف[3] : "إن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الأطلسي يُعدُّ عدواناً ضد كل الدول المتحالفة* ويتعين في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضرورياً من الإجراءات القادرة على مقاومة العدوان , بما في ذلك استخدام القوة , وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن العدوان والترتيبات التي اتخذت في مواجهته إلى مجلس الأمن ليقوم بواجباته المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاقالأمم المتحدة" .

كما نصت المادة الثالثة من المعاهدة على " إعلان الدول المتعاقدة عن رغبتها في أن تدمج وتنسق جهودها بالشكل الفعال الذي يمكن هذه الدول من تحقيق الأهداف التي قام من أجلها هذا التحالف"[4].

أما النطاق الجغرافي لحلف شمال الأطلسي , فقد حدد بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة , حيث نصت هذه المادة على ما يلي : " يكون الهجوم المسلح واقعاً على طرف واحد أو أكثر متى وقع على الأراضي التابعة لأي طرف في أوروبا أو أمريكا الشمالية , أو على المديريات الفرنسية في الجزائر , أو على قوات الاحتلال التابعة لأي طرف في أوروبا , أو على الجزر التابعة في منطقة شمال الأطلسي الواقعة على مدار السرطان, أو على السفن التابعة لأي طرف في هذه المنطقة" [5] *

ونصت المادة الرابعة على :" مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التي يعتقد معها بوجود تهديد للكيان الإقليمي أو الاستقلال السياسي أو لأمن أي دولة منها ".

كما أدت المادة السابعة من معاهدة الحلف إلى عدم تعارض نصوص المعاهدة مع الحقوق والالتزامات التي تضطلع بها الدول الأطراف في المعاهدة في ظل ميثاق الأمم المتحدة . كما أدت

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 440 .

[2] علي رحال ,جريدة البعث , حلف شمال الأطلسي واحتمالات المستقبل , العدد 11822, 2002/7/1.

[3] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 459 – 462 .

* يشترط لتطبيق المادة الخامسة من ميثاق حلف الناتو أن يقع الاعتداء فعلاً فلا يكفي التهديد أن يكون من الخطورة بحيث لا يمكن دفعه إلا بالقوة المسلحة ,أن يكون مسلحا أي أن تقوم به قوات مسلحة على إقليم دولة عضو في الحلف .

[4] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 46 .

[5] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 60 .

إلى استمرار اعتراف هذه الدول بسلطة مجلس الأمن باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن حفظ الأمن والسلم في العالم [1].

بالإضافة إلى الهدف العسكري , والذي هو هدف رئيس لأي تكتل عسكري , فإن المادة الثانية من المعاهدة تنصّ على أنه : " سيعمل أطراف المعاهدة على توثيق العلاقات السلمية والودية بمراعاة تقاليد الحرية المأثورة عندهم , والسعي إلى توضيح المبادئ التي اتبعت على أساسها هذه التقاليد , وكذا العمل على ترسيخ الاستقرار ونشر الرفاهية, فضلاً عن أنهم سيسعون إلى تفادي حدوث أي نزاع فيما يتعلق بسياساتهم الاقتصادية الدولية , وسيعملون على تحقيق التعاون فيما بينهم" [2]. أما الأسباب التي أدت إلى اهتمام حلف شمال الأطلسي بالتعاون في المجال الاقتصادي , فهي :

1- إعادة تعمير أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية .
2- المواجهة بين النظم الاقتصادية , نظام رأسمالي يقوم على اقتصاديات السوق في الغرب , ونظام اشتراكي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي في الشرق .
3- ظهور قضية التنمية الاقتصادية للعالم الثالث كواحدة من المشكلات الرئيسة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية , حيث انقسم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف يسعى إلى التنمية .

وهكذا , نستطيع أن نستخلص المحاور السياسية التي ارتكز عليها حلف شمال الأطلسي فترة الحرب الباردة , وهي:

1- دعم المكانة والهيبة الأمريكية على المستوى العالمي
2- إتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها على حلفائها الأوروبيين .
3- زيادة فعالية ردع الكتلة الغربية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية , في مواجهة الكتلة الشرقية " الشيوعية " تحت قيادة الاتحاد السوفييتي .

---

* عدلت هذه المعاهدة بانضمام تركيا واليونان بمقتضى بروكوتول لندن الذي وقع في 23 تشرين الأول 1951 , وفي ضوء التعديل فإن النطاق الجغرافي يشمل تركيا واليونان , وتم إخراج إقليم الجزائر من النطاق الجغرافي للحلف , فور استقلال الجزائر عن فرنسا 1962.

[1] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 46 .

[2] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 63 .

4- دعم الاستقرار على الصعيد العالمي فضلاً عن الاستقرار على الصعيد الإقليمي في منطقة شمال الأطلسي .

5- الإبقاء على توازن القوى بين القوتين العظيمتين إبان مرحلة الحرب الباردة , مما جعل من الصعب قيام حرب عالمية ثالثة [1].

المبحث الثالث : أهداف حلف شمال الأطلسي (NATO) واستراتيجياته خلال الحرب الباردة :

تطورت العقيدة العسكرية للحلف حسب مقتضيات مواجهة ما يُسمى " الخطر الشيوعي" , وتطور أسلحة التدمير الشامل لدى حلفي شمال الأطلسي ووارسو . ونتيجة تفاعل هذين العاملين,كان الحلف يعيد النظر في إستراتيجيته العسكرية , سواء بإدخال تعديلات, أو تغيير العقيدة العسكرية برمتها .

المطلب الأول : محددات إستراتيجية حلف شمال الأطلسي (NATO) خلال الحرب الباردة:

لم ينشأ حلف شمال الأطلسي من فراغ , وإنما جاء استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية , بالإضافة إلى ارتباط النشأة بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي والأمريكي لمظاهر " الخطر الأمني الجديد" المتمثل في تحول الاتحاد السوفييتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة متسلحاً بأيدلوجية عالمية متناقضة تماماً مع مفاهيم الغرب وقيمه [2] , وبالتالي منع امتداد هيمنة النفوذ السوفييتي على أوروبا الغربية . وقد أكدت تجربة الحرب الكورية عام 1950- 1953 م مدى الخطورة التي يمكن أن تسببها قوة شيوعية إقليمية للحلف , حيث وجد فيها الحلف خدعة سوفييتية لسحب القوات الأمريكية من أوروبا إلى آسيا , الأمر الذي يتيح لموسكو التحرك في وسط أوروبا , وهذا ما دفع الحلف مع تصاعد العمليات العسكرية للحرب إلى زيادة فرقه العسكرية البرية في وسط أوروبا , بحيث وصلت إلى 75 فرقة عسكرية . كما تقرر في اجتماع الحلف في لشبونة عام 1952 " التركيز على أن موسكو تستمر في انتهاج هذا

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 479 -480 .

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 29 .

الأسلوب لإضعاف التحالف الأطلسي , وجره إلى معارك جانبية في مناطق العالم الثالث "[1] , عن طريق استخدام القوات المسلحة للاتحاد السوفييتي , سواء كان ذلك عن طريق الغزو أو التهديد , ذلك لأن نجاح الاتحاد السوفييتي في إحكام نفوذه على الموارد البشرية والمادية الهائلة في أوروبا الغربية كان كفيلاً بإحداث اختلال خطير في ميزان القوى لصالحه [2] . بالإضافة إلى دعم انتعاش ألمانيا ولتوفير الأمن اللازم لتحقيق الازدهار الأوروبي[3] , والمحافظة على قدرة عسكرية شاملة للتحكم بالأزمات المؤثرة في أمن أعضائه , والأسلوب التعاوني في حماية الأمن الأوروبي , بما في ذلك الإجراءات المعدة لتحقيق تقدم في مجالي السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح. ولكي يحقق الحلف هدفه الرئيس , فإنه ينجز المهام الأمنية الجوهرية التالية :

1- يؤمن أحد الأسس التي لا يمكن الاستغناء عنها في إقامة أمن مستقر في أوروبا,يعتمد على تنامي المؤسسات الديمقراطية ,والالتزام بالحلول السلميةللنزاعات
2- يخدم الحلف بوصفه منتدى عبر قاري للمشاورات الحليفة في شأن القضايا المؤثرة في المصالح الحيوية لأعضائه , وهو يسهل التنسيق الملائم لجهود الأعضاء في مجال الاهتمامات المشتركة .
3- يؤمن الردع والدفاع ضد أي شكل من أشكال العدوان ضد أراضي أية دولة عضو فيه.
4- يحافظ على التوازن الاستراتيجي في أوروبا [4].

ونستطيع أن نلخص محددات إستراتيجية حلف شمال الاطلسي (NATO) خلال الحرب الباردة بنقطتين رئيستين،هما:

1- سعي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدور الذي رسمته لنفسها عبر حلف شمال الأطلسي (الناتو), إلى العمل كقائد في مجال التخطيط الاستراتيجي للحلف

---

[1] مورتن هالبرين , الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة , (بغداد : دار النهضة , 1987), ص 462.

[2] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 309 .

[3] هارلان كليفلاند , ميلاد عالم جديد : فرصة متاحة لقيادة عالمية , تقديم روبرت مكنمارا , ترجمة جمال زهران ومحمود محمد, (القاهرة : المكتبة الأكاديمية , 2000), ص 316 .

[4] نافع أيوب لبس , "حلف الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقه المستقبلية" , مجلة الفكر السياسي , (ربيع وصيف 2000), ص127- 128 .

, حيث أنها تقوم بحمل العبء الأكبر من تكاليف هذا الحلف , وبالتالي فإن هذا يخولها صلاحية القيادة واختيار أولويات الحلف . بالإضافة إلى انفرادها – دون سواها- بلعب هذا الدور القيادي من الناحية التكنولوجية والعلمية , ولذلك لم يكن من السهل أن تقبل أي شركاء في هذه القيادة المنفردة .

2- الرغبة الأمريكية في توجيه السياسات العامة للحلف . وكانت المبادرات الأمريكية حاسمة في اعتناق الحلف لبعض الاتجاهات التي تخدم السياسة الأمريكية, وكان هذا واضحاً في الضغط على دول الحلف من أجل قبول بعض الدول كأعضاء في الحلف [1].

المطلب الثاني : تطور العقيدة العسكرية خلال الحرب الباردة :

واجه الحلف خلال مرحلة نشوئه وتطوره معضلات عديدة أثرت في مستوى أدائه , وكادت أن تحدث فيه انقسامات لمرات عدة . وكانت مسألة تحديد نوعية العقيدة العسكرية التي ينبغي اعتمادها لمواجهة الخطر السوفييتي من أهم تلك المعضلات . ويتمحور السؤال الذي استقطب اهتمامات المسؤولين فيه حول الخيار المركزي للدفاع , أهو خيار تقليدي , أم نووي ؟ وفي كلتا الحالتين لم يتوصل الحلف إلى قرار قاطع[2] , فإن تم اختيار الدفاع التقليدي فالمعضلة تكمن في امتلاك الاتحاد السوفييتي (السابق) أكبر قوة عسكرية برية في التاريخ , تؤازرها قوات الحلفاء من أوروبا الشرقية التي كان تسليحها يتطور إلى الأفضل يوماً بعد يوم . وبالتالي إدراك حكومات الدول الأعضاء في الناتو حقيقة أنهم لا يستطيعون مضاهاة الفرق الخمس والتسعين التي يمكن لحلف وارسو حشدها في أوروبا الشرقية [3], الأمر الذي حدا بحلف شمال الأطلسي إلى تبني إستراتيجية تعتمد على تدعيم القوة التقليدية لأوروبا بالقوة النووية للولايات المتحدة الأمريكية , أي تقسيم مسؤولية الدفاع عن الغرب إلى مهمتين :

1- المشاركة بالأسلحة التقليدية , وتتولاها أساساً أوروبا الغربية .

---

[1] جاسر الشاهد, " تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو", مجلة السياسة الدولية , مرجع سابق , ص 96 - 97 .

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 36 .

[3] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 310 -311 .

2- المشاركة بالأسلحة النووية , وتتولاها أساساً الولايات المتحدة الأمريكية [1].

وهكذا , تبلورت بلور سياسة حلف الناتو العسكرية , والتي أطلق عليها تسمية إستراتيجية "السيف والترس" وينحصر مضمون هذه الإستراتيجية في إعداد الناتو لشن حرب نووية عالمية. وخصص دور " الترس " عند ذلك للقوات البرية في ساحة الحرب الأوروبية التي كلفت بمساعدة الطيران التكتيكي والقوات البحرية بالانضمام إلى مهمة " السيف" الطائرات الاستراتيجية القاذفة حاملة الأسلحة النووية[2].

ولتطوير هذه الإستراتيجية , أعدت ما تسمى بالنظرية الإستراتجية "الدفاع المتطور" التي صادق عليها مجلس حلف شمال الأطلسي (NATO) في دورته التير عقدها الناتو في نيويورك في أيلول 1950م. والتي انطلقت من ضرورة زيادة قوات الترس ((القوات المسلحة التقليدية)) , ونقل الأعمال العسكرية في المرحلة الأولى من الحرب إلى أبعد نقطة ممكنة في الشرق[3] . الإ أنه في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الحرب الكورية في مطلع خمسينيات القرن العشرين , دخلت تحولات على إستراتيجية الحلف تتلاءم مع التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية[4] لمواجهة معضلة التفوق التقليدي لحلف وارسو , عبر ما سمي بمبدأ " الحرب النووية المحدودة " , والمتضمن إمكانية استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى العمليات العسكرية . فمثل هذا الاستخدام , بقدر ما سيؤدي إلى تحطيم تفوق الخصم , فإنه سيحصر الحرب في نطاق محدود دون أن تتصاعد إلى حرب شاملة . لكن الخوف من الدمار الذي سيلحق بقوات الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو من جراء هذا الاستخدام النووي التكتيكي , قد يدفع موسكو إلى استخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية ضد المراكز الحيوية أو البشرية في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية , وعندئذ تتحول الحرب من مستواها المحدود إلى المستوى الشامل [5]

ومنذ عام 1967م , قامت العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي على مبدأي الدفاع المتقدم والرد المرن[6] * وجوهرها التدرج في رد الفعل العسكري بحسب التحدي[1] , فإذا كان هذا العدوان تقليدياً مع

---

[1] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 53 .

[2] الكسييف كروتسكيخ , الروح العسكرية الأمريكية , ترجمة محمد شعبان , (دمشق : دار دمشق , 1988), ص 91.

[3] المرجع السابق نفسه , ص 91 .

[4] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 53 .

[5] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 37 .

[6] عماد جاد , "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 137, 19999), ص 101.

استخدام تكتيكي للأسلحة النووية أو استخدام تدريجي , فإن الرد يكون بالمثل , وهكذا تتصاعد الخيارات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي وتتقلص لدى خصمه . لكن هذه الاستراتيجية تعرضت للانتقاد على أساس أنها لا تمثل عقيدة قتال واضحة وموحدة كتلك التي يمتلكها حلف وارسو , وإنما هي مجرد خيارات عسكرية تعتمد على مستوى الفعل السوفييتي , أي أنها أقرب إلى المناورات التكتيكية منها إلى الإستراتيجية [2]. بالإضافة إلى انتقاد الدول الأوروبية – خصوصاً فرنسا–التي رأت أن هذه الاستراتيجية تعني إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن الدفاع عن أوروبا , وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخل حرباً نووية مع السوفييت إلا عند مهاجمة القارة الأمريكية [3] . وبالتالي,الاتجاه الأمريكي إلى زيادة الاعتماد على الأسلحة التقليدية كان يرجع إلى الرغبة الأمريكية في تجنب زيادة الإنفاق العسكري[4] , وبالتالي انحسار أهمية حلف الأطلسي في نظر خصوم الاستراتيجية الجديدة إلى مجرد حاجز أمان للولايات المتحدة الأمريكية [5].

وفي نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين , عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة الاحتواء التي سادت الفترة الأولى من فترات الحرب الباردة , وبذل الناتو جهده لتهدئة المخاوف التي تساور الأوروبيين حول قيمة الحماية النووية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية, وذلك بإصدار قراره في عام 1979م بنشر صواريخ بيرشينغ وصواريخ كروز الأرضية في أوروبا الغربية .

وكانت حجة المسؤولين في حلف شمال الأطلسي (NATO) أن نشر تلك الصورايخ , والذي بدأ أواخر عام 1983م , يمثل إجراء أكثر أماناً وفاعلية للردع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة النووية التكتيكية ذات المدى القصير , والتي كانت لا تمثل تهديداً لأحد سوى لسكان القارة الأوروبية . وانتهى احتمال قيام السوفييت بهجوم مباشر على أوروبا مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م [6].

---

* بلور النظرية ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية وطبقها مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق الذي تولى مهماته في عهد جونسون .

[1] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 54 .

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 37 .

[3] عدنان السيد حسين , "حلف شمال الأطلسي : استراتيجيته في الشرق الأوسط " , مجلة الفكر الاستراتيجي العربي , مرجع سابق , ص 101- 103 .

[4] عماد جاد , "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان ", مجلة السياسة الدولية , (العدد 137, 1999), ص 101.

[5] محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" ,مرجع سابق , ص 54 .

[6] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 313 .

وهكذا حقّق حلف شمال الأطلسي بالتأكيد الهدفين الرئيسين اللذين قام من أجلهما , وهما : احتواء القوة العسكرية السوفييتية , وتقديم إطار من التعاون الوثيق , يمكن من خلاله إعادة توحيد ألمانيا دون إحياء المخاوف والمنافسات الأوروبية القديمة . إلا أننا نستطيع القول إنه منذ أواخر ستينيات القرن العشرين أصبح حلف شمال الأطلسي (NATO) بمثابة "مؤتمر سياسي دؤوب لكيفية صنع السلام مع السوفييت"[1].

وأخيراً وبعد تقديم دراسة تاريخية مختصرة عن نشأة حلف شمال الأطلسي(NATO) وتطوره يمكن وضع النتائج التالية :

1- شكّل مبدأ ترومان (21 شباط 1947م) ومشروع مارشال (5 حزيران 1947 م) وإنشاء حلف شمال الأطلسي (NATO) في تموز 1949 م ثلاثة منعطفات رئيسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية وبخاصة تجاه دول أوروبا الغربية . فقد كان الهدف من مبدأ ترومان إشراك دول أوروبا الغربية في محاصرة الاتحاد السوفييتي ومنعه من مدّ نفوذه إلى منطقة منابع النفط في الخليج العربي . وكان الهدف الرئيس من مشروع مارشال تقديم المساعدات المالية الأمريكية لدول أوروبا الغربية وإعادة بناء ما هُدم خلال الحرب العالمية الثانية وربط اقتصاد هذه الدول بالعجلة الأمريكية والتحكم بتطوره وفق المصلحة الأمريكية . أما الهدف من إنشاء حلف شمال الأطلسي(NATO) فهو جعله الحلقة الرئيسة من حلقات تطبيق استراتيجية الأحلاف العسكرية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية , وبالتالي , جعل الحلف أداة بيد واشنطن تبرر بها الاحتفاظ بقواتها وقواعدها العسكرية على الأرض الأوروبية .
2- حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون لحلف شمال الاطلسي (NATO) أيديولوجيته الخاصة , والتي تتمحور حول مواجهة ما سمته "الخطر الشيوعي" في القارة الأوروبية , وبناء عليه جعلت من الحلف الأداة القوية والفاعلة لمواجهة الاتحاد السوفييتي (السابق) في أوروبا والعالم مستغلّةً حاجة دول أوروبا الغربية (في ظل الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب) إلى المظلة النووية الأمريكية , في وقت لم تكن فيه دول أوروبا الغربية قادرة على امتلاك ترسانة نووية تعادل الترسانة النووية السوفييتية , وبالتالي ساهمت الحرب الباردة في ترسيخ الدور القيادي

---

[1] هارلان كليفلاند , ميلاد عالم جديد : فرصة متاحة لقيادة عالمية , مرجع سابق , ص 97 .

للولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف نفسه , وفي تكريس الهيمنة الأمريكية على دول أوروبا الغربية , وإن تمّ تبرير هذه الهيمنة الأمريكية وتغليفها بشعارات براقة (التعاون , التنسيق , تلاقي الأأهداف , وحدة المصير...) .

3- تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية القسم الأكبر من تكاليف حلف شمال الأطلسي (NATO) المالية , وتمتلك القوّة الضاربة فيه , وبخاصة البحرية والجوية , وتمتلك المظلة النووية , مما يخوّلها اختيار الأولويات وانتقاء الأهداف بالشكل الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية في أوروبا والعالم كله. وبناءً عليه تتحكم واشنطن بوضع استراتيجيته وتعديلها وحتى تغييرها(عندما تدعو الضرورة والحاجة الأمريكية إلى ذلك) حتى وإن تعارضت مع مصالح الدول الأعضاء في الحلف , فعندما رفضت دول أوروبا الغربية في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات في القرن العشرين زيادة حصتها في نفقات الحلف تخلت واشنطن عن استراتيجية (الردّ الشامل) وتبنت استراتيجية (الرد المرن) كي تجبر حلفاءها الأوروبيين الغربيين على زيادة نفقاتهم العسكرية , وبالتالي فإن المعيار الوحيد لإحداث أي تغيير داخل الحلف , على مستوى الاستراتيجية والأهداف مرتبط مباشرة بالمصلحة الأمريكية بعيداً عن مصالح حلفائها الأوروبيين .

الفصل الثالث:

منعكسات المتغيرات الدولية التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة على حلف شمال الأطلسي (NATO):

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والتغير الذي طرأ على النظام الدولي , سعى حلف شمال الأطلسي إلى إحداث مجموعة من المتغيرات على بنيته وعقيدته العسكرية من خلال صياغة المفهوم الاستراتيجي الجديد وتوسيع عضوية الحلف وإنشاء قوة التدخل السريع بما يتلائم مع تحديات البيئة الأمنية الجديدة ودور الحلف المستقبلي بعد انتهاء الحرب الباردة .

المبحث الأول : الترتيبات الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة .

أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفييتي , وانهيار حلف وارسو , إلى نهاية نظام القطبية الثنائية , وانتهى ما شهده من صراع أيديولوجي حاد بين قوتين عظميين بانتصار التحالف الغربي , وتم الاختلاف في توصيف ماهية النظام الدولي الجديد , فالبعض وصفه بأحادية القطبية , ذهب البعض الآخر إلى وصفه بأنه متعدد الأقطاب , ورأى الفريق الثالث أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية .

المطلب الأول : العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة :

مثّل انهيار جدار برلين في خريف عام 1989م شعاراً لنهاية حقبة كاملة , وعنواناً لبداية حقبة جديدة. لأن العالم كما وصفته عبارة "ت . اس . اليوت(Eliot) كان ينبض بين حياتين, وأنه لم يضطر أن ينتظر سنة كاملة لكي يلحظ حياته الجديدة"[1].

يقول لويس غاديس (Luis Gaddies) : " إن نظام العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية , لم يصممه أحد أو حتى يفكر في أنه قد يبقى فعالاً لفترة طويلة , ولم يكن قد تأسس

[1] هاري كليفلاند , "ميلاد عالم جديد :فرصة متاحة لقيادة عالمية" ترجمة جمال زهران ومحمود محمد,(القاهرة : المكتبة الأكاديمية ,عام 2000), ص 130 .

على ما تمليه الأخلاق والعدالة , بل قام على تقسيم العالم بطريقة عشوائية ومصطنعة كثيراً إلى مناطق نفوذ جسدت أشد أنواع العداء مرارة وأطولها عمراً في التاريخ الحديث , وإن لم تصل إلى مرحلة الحرب المباشرة "[1] .

لا يمكن لقوة عظمى تتصدر النظام العالمي أن تستمر لسنوات بلا رؤية واضحة للدور الذي تلعبه على قمة هذا النظام . فلا يكفي أن تمتلك القوة اللازمة لفرض إرادتها حين يستلزم الأمر , وإلا صارت قوة عمياء قد تضر بأصحابها أكثر مما تفيد على المدى الطويل[2] . ويتساءل ريتشارد هاس(Hass) "هل يجب أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة التي لا غنى عنها , الدولة العظمى الوحيدة , "عمدة البلد المتمنع"؟ ويضيف : لقد أنفق واضعو السياسة والأساتذة والنقاد قدراً كبيراً من الوقت وهم يناقشون ما الذي يتطلبه وقوف الولايات المتحدة الأمريكية على قمة التسلسل الهرمي للأمم في العالم . والمعنى الضمني لكثير من الحديث الدائر حول الوضع الراهن لهذا البلد هو نوع من التخمين حول قدرته على إدارته ما يترتب على هذه المرحلة من هيمنة القطب الواحد. ويتساءل كثيرون كم من الوقت ستحتفظ فيه الولايات المتحدة الأمريكية بهيمنتها قبل أن يظهر أكثر متحديها احتمالاً (الصين) كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى[3] .

مع انهيار الاتحاد السوفييتي واختفائه من المسرح الدولي كقوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية , انتهت فترة "القطبية الثنائية"[4], وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع فريد من نوعه. وبالتالي , فهي تمثل الآن القوة العالمية الأولى والوحيدة في آن واحد[5] .

وقد أشار غاري هارت (Gary Hart) إلى تغير الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة , بقوله: "لقد تطلبت الحرب الباردة أحلافاً في أوروبا (**NATO**) وكان هناك القليل من التفكير في الذهاب وحدنا ضد التهديدات التي مثلها الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية , وبذلت جهود دبلوماسية كبيرة في سبيل العناية بأحلافنا وصيانتها , وقُدّمت مساعدة اقتصادية كبيرة لأولئك الراغبين في الوقوف

---

[1] فرانك هارفي,عودة المستقبل : التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة ,(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,عام 2003), ص 163 – 164 .

[2], التقرير الاستراتيجي العربي 1998 , "تفاقم أزمة الاستراتيجية الأمريكية يربك النظام العالمي" , (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1999), ص 47 .

[3] العسل والخل : الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية , ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان , ترجمة : اسماعيل عبد الحكم (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر , 2002), ص 120 .

[4] السيد أمين شلبي , ".من الحرب الباردة إلى البحث عن النظام الدولي الجديد",مجلة السياسة الدولية , (العدد 179 , عام 2010), ص 34 .

[5] زبغينو بريجنسكي , رقعة الشطرنج العظمى , ترجمة نافع لبس , (دمشق : مركز الدراسات العسكرية , 1999), ص 25 .

معنا والالتحاق في دفاع مشترك , وكانت هذه الأحلاف السياسية والعسكرية مع أمم ذات سيادة هي الخيار الأفضل , وفي الحقيقة الخيار الوحيد , إما لتشكيل امبرطورية عسكرية أمريكية , أو لعزل الولايات المتحدة الأمريكية داخل قلعتها الجزيرة" . فعندما بدأت البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي السابق في دلالة إلى بداية نهاية الحرب الباردة بدأ الاعتراف الضمني بحقائقها يظهر في تحليلات خيارات الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الحرب , حيث نشرت النيويورك تايمز في كانون الأول 1988م مقالة تحليلية عن الحرب الباردة , لاحظ فيها ديمتري سايمز (Dmitri Saymis) أنه بابتعاد السوفييت عن الطريق أصبح من الممكن "تحرير السياسة الخارجية الأمريكية من القيود التي تفرضها عليها عداوة الدول العظمى" بثلاث طرق :

أولاً: ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من جعل منافسيها الأوروبيين يدفعون تكاليف حلف شمال الأطلسي (NATO).

ثانياً: ستتمكن من إنهاء "تلاعب أمم العالم الثالث" بالولايات المتحدة الأمريكية , عبر اتخاذ مواقف أقسى حيال موضوع الديون , ومطالب العالم الثالث غير المسوغة بالمساعدات .

ثالثاً: وهو الأهم , إن "التراجع الواضح في التهديد السوفييتي ....يجعل القوة العسكرية مفيدة أكثر بوصفها إحدى وسائل السياسة الخارجية الأمريكية ضد أولئك الذين يتحدون المصالح الأمريكية المهمة , وستكون أيدي واشنطن طليقة , طالما انتهى القلق من رد فعل سوفييتي مضاد , مما يسمح باعتماد أكثر على القوة العسكرية في الأزمات"[1] .

كان من شأن التحولات الجذرية التي طرأت على السياسات والمواقف السوفييتية الخارجية في أعقاب تولي "ميخائيل غورباتشوف" مقاليد السلطة في الاتحاد السوفييتي عام 1985م , أن دخلت العلاقات الأمريكية – السوفييتية في مرحلة جديدة وصفت بأنها مرحلة " وفاق جديد" , أو أنها نهاية للحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والليبرالي . غير أن هذه التحولات لم تقف أبعادها أو تنتهي آثارها عند تلك التغيرات "الإيجابية" في مجالات العلاقات بين الشرق والغرب فحسب , بل تركت وراءها تغيرات بعيدة الأثر وعميقة التأثير في بنية النسق العالمي ككل , وعلى نمط التفاعلات السياسية

---

[1] نعوم تشكومسكي,النظام الدولي الجديد القديم,ترجمة : صفوان عكاش ,(حلب :فصلت للدراسات والترجمة والنشر , 2000) , ص 107.

الدولية التي تجري في إطاره[1] . وأدت إلى تبدلات جوهرية في أنماط التحالفات الدولية , من حيث علاقات الصداقة والعداء , عما كان سائداً لفترات طويلة على امتداد سنوات الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين ,وقد ظهرت بوادر هذه التحولات في:

1- الخلافات التي بدأت "تطفو" على السطح , من آن إلى آخر , بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها , حول بعض الموضوعات السياسية , أو الاقتصادية , أو العسكرية , إضافة إلى تغير نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من دول العالم الثالث , وكذلك إلى الصين,فضلاً عما طرأ من تغيرات على علاقات الشمال بالجنوب بوجه عام , إذ لم يعد هناك مبرر بالنسبة للشمال الغني للاستمرار في انتهاج سياسات الاستقطاب في مواجهة دول الجنوب."بعد تراجع مخاطر التغلغل السوفييتي" في دول العالم الثالث , من هنا , فقد اتجهت أنظار الدول الكبرى إلى دول أوروبا الشرقية التي كانت تحت سلطة الاتحاد السوفييتي , فطالبتها بالإسراع بعمليات التحول إلى النمط الليبرالي سياسياً عن طريق المساعدات الاقتصادية الكبيرة , واقتصادياً من خلال الأخذ بآليات السوق , بل وعسكرياً عبر محاولة توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي ليشمل العديد من دول أوروبا الشرقية , وهذا ما تم بالفعل[2].

2-تزايد أهمية العامل الاقتصادي , وتراجع أهمية الأداة العسكرية كأداتين للسياسات الخارجية في مجال التفاعلات السياسية الدولية . فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ضعف القدرات الاقتصادية السوفييتية , مقارنة بالقدرات الاقتصادية الكبيرة لدول المعسكر الغربي , كان السبب الرئيس وراء عجز الاتحاد السوفييتي عن مسايرة ركب التطور الحضاري والتقني, وفشله في مجاراة الغرب في سباق التسلح الذي انزلق إليه المعسكران منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[3].ويتضح مما سبق أن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى إحداث تغيرات جذرية وجوهرية في صورة توزيع القوة على المستوى العالمي , الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتوافق مع المصالح الغربية بوجه عام , ومع الأهداف القومية الأمريكية بشكل خاص . من هنا , كانت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية , مع مطلع تسعينيات القرن

---

[1] ممدوح مصطفى , مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية , (دبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2005) , ص 34 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 36 .

[3] المرجع السابق نفسه, ص 40 .

العشرين , إلى ما سمي " بالنظام العالمي الجديد"[1] . وتأكيداً على ما تقدم , نُورد ما جاء في التقرير السري الذي أعده وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني (Richard Tshine) في شباط 1992م , بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي حتى عام 2000م: "إن على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على موقعها كقوة عالمية , لكي تحافظ على النظام العالمي الجديد , بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية على نحو ما تحدده الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للدول الصناعية المتقدمة المصالح التي ستتحقق لهذه الدول , لكي تثنيها عن محاولة زعزعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراهن , أو حتى عن مجرد التطلع إلى ممارسة أدوار إقليمية أو عالمية أكثر نشاطاً , إذ من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل , وإنما ينبغي العمل على أن يظل حلف شمال الأطلسي الركيزة الأساسية للدفاع عن العالم الغربي وأمنه , فضلاً عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر وأن تشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية . كذلك , من المتعين أن نظل محتفظين بقدرتنا على تحديد معايير الصواب والخطأ , وبقدرتنا على تقرير ما يعدُّ صواباً أو خطأ , فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات الدولية بصورة انتقائية , على النحو الذي يتفق مع مصالحنا"[2] .

المطلب الثاني : الجدل حول طبيعة النظام الدولي الجديد :

بعد انتهاء الحرب الباردة , تم طرح السؤال الآتي : ماذا يعقب الثنائية القطبية ؟ هل هو هيكل عالمي متعدد الأقطاب , أم على العكس آحادي القطبية[3] ؟ فعندما اندلعت الأزمة العالمية التي تسببها الغزو العراقي للكويت في 2 آب 1990 م, كان حائط برلين قد سقط , وانتهت الحرب الباردة بالفعل,ولاحت فرصة نادرة ليس لإحياء نظام الأمن الجماعي كما ورد في الميثاق الأمم المتحدة فحسب, بل و لاستكمال مقوماته , وربما لتطويره أيضاً , بعد أن طالب جورج بوش الأب وغيره من زعماء العالم بإقامة " نظام عالمي جديد" تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيس في المحافظة على السلام والأمن في العالم . فقد أوحى هذا الشعار الجديد بأن الطريق أصبح مفتوحاً لتشكيل نظام الأمن الجماعي , بنصه وروحه , لأن الحرب الباردة , التي عُدّت مسؤولة عن تعطيله , كانت في

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 41 – 42 .
[2] المرجع السابق , ص 45 -46 .
[3] بهجت قرني,"من النظام الدولي إلى النظام العالمي",مجلة السياسة الدولية,(العدد161 , يوليو 2005,مجلد 40) , ص 43 .

طريقها إلى الانتهاء[1].لكن , وعلى الرغم من سقوط نظام القطبية الثنائية , إلا أن ذلك لم يتبعه تغير في تركيب المنظمات الدولية القائمة , رغم محاولات إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عدد مقاعد الدول الأعضاء في مجلس الأمن , وكذلك احتفاظ الغرب بمنظمة حلف شمال الأطلسي رغم انهيار حلف وارسو . وبما أن طبيعة النظام تتغير نتيجة التحولات البنيوية الكبرى التي تحصل فيه , فقد غيرت نهاية الحرب الباردة من طبيعة النظام الذي ساد خلالها ووظيفته . وعلى المستوى الأكاديمي , هناك اتفاق بين الباحثين في علم العلاقات الدولية على سقوط نظام القطبية الثنائية, لكن هناك اختلاف حول وصف طبيعة النظام الدولي الحالي , إذ نجد القائلين بالقطبية الآحادية والقائلين بتعدد الأقطاب . ومعيار التمييز بين آراء الباحثين هو الاختلاف في رؤية المحدد الرئيس الموجه للتفاعلات الدولية , وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة اتجاهات , هي :

أولاً : اتجاه يعطي دوراً أكبر لهيكل النظام الدولي وتوزيع القوى داخله في تحديد القطب المسيطر على التفاعلات الدولية[2] , حيث نشر صموئيل هنتنغون مقالاً عام 1992م بعنوان " القوة العظمى المنعزلة", وصف فيه إطار العلاقات الدولية المعاصر بنظام أحادي القطبية , يتضمن قوة عظمى وحيدة , وعدداً من القوى الكبرى المختلفة . ففي أحد الجوانب, فإن هناك الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة , ولديها القوة العسكرية والقدرة المالية للقيام بأي تحرك دولي ترغب فيه , لكن هناك تحركات دولية قوية لناحية تشكيل عالم متعدد الأقطاب حقيقي , حيث لا تستطيع فيه أي قوة أن تسود أو تهيمن على الدول الأخرى . ونتيجة للتفاعل بين هذين الحدين , تتبلور حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها بالفعل القدرة المادية لمتابعة سياسة خارجية أحادية الطابع , لكنها عملياً مقيدة سياسياً ولا يمكنها أن تفعل ذلك بحرية كاملة[3] . فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي , الذي بلغ عشرون ضعفاً للناتج القومي الهندي , وتسعة أضعاف الناتج القومي الصيني , وثلاثة أضعاف الناتج القومي الياباني , وخمسة أضعاف الناتج القومي الألماني,وستة أضعاف الناتج القومي البريطاني , وتقدر ميزانيتها العسكرية بأكثر من مجموع ميزانيات الدفاع للدول التسع التي

---

[1] حسن نافعة,"انهيار نظام الأمن الجماعي",مجلة السياسة الدولية , (العدد 161 , يوليو 2005 , مجلد 40) , ص 56 .

[2] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , دراسات استراتيجية ومستقبلية , (جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية , العدد 21, آذار 2009), ص11.

[3] حسن أبو طالب, "هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية " , مجلة السياسة الدولية , (العدد 161 , يوليو 2005 , مجلد 40) , ص 197 .

تليها مباشرة , وتُسهم بربع ميزانية الأمم المتحدة , وخمس ميزانية صندوق النقد الدولي , والمعلوم أن نظام التصويت في االصندوق يعتمد على مستوى إسهام الدولة في الميزانية , كما لا يزال الدولار , رغم صعوده وهبوطه , العملة الدولية الأكثر تداولاً في الحسابات العالمية[1] .أما قدرتها العسكرية , فلم تتقلص من حيث النفوذ والقوة عالمياً , سوى أنها اتخذت إجراءات لإعادة هيكلتها. وهنا دعى "جوزيف ناي" في كتابيه " ملزمون بالقيادة" و"القوة الناعمة" إلى ضرورة جمع الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة التقليدية وأسلوب المؤسسة الليبرالية ودعم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان , وهذا ما يؤهلها لاحتلال مواقع الريادة مقارنة مع الاتحاد الأوروبي,أو روسيا ,أو الصين[2] . ولدرجة وصف مادلين أولبرايت , وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "الدولة التي لا غنى عنها , أو الأمة الضرورة ", وهو ما يعني أن الأمم الأخرى يمكن الاستغناء عنها , أو أنها ليست ضرورة[3] . وفي هذه النقطة , يعارض "جوزيف ناي" ذلك بقوله : " إن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون هي القوة العظمى الوحيدة , لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها تستطيع التصرف بانفراد, وتأمل في الوقت ذاته في الإبقاء على علاقات حميمة مع دول أخرى". وإذا كان تشكيل تحالفات دولية مسألة جيدة , وخصوصاً تلك التي تتم برغبة طوعية, فإن هذه التحالفات , إذا فرضت عن طريق التخويف لا القبول تفشل , وإن كان المدافعون عن اتجاه الهيمنة يزعمون أن واشنطن قامت بذلك فعلاً في حربها على العراق , وأن هناك تحالفاً هو الذي فاز في العراق , فإنه يرد على ذلك بأن الامبرطوريات الأكثر أمناً في التاريخ هي تلك التي تمكنت من القيادة المقبولة طوعاً , وليس عن طريق الإجبار. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مجموعة من الأصدقاء حول العالم , إلا أنها تحرص على اختبار ولائهم إلى أقصى حد . ويثير هذا الموضوع مسألة الشرعية عموماً , والمشكلة التي تعاني منها واشنطن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في كيفية إضفاء الشرعية على ما تقوم به في الخارج .ويرى "مايكل ايجناتييف" (Michel Ejnateeph) , أحد أبرز علماء العلاقات الدولية المعارضين للتوجه الامبرطوري الأمريكي, "أنه رغم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية أصولاً هائلة ونفوذاً عالمياً من دون منافس , فإنه لا يوجد لديها إدراك حقيقي لذاتها كقوة عالمية , وبالتالي فليس لديها أيديولوجيا تحدد ما تسعى إلى تحقيقه

[1] بهجت قرني , "من النظام الدولي إلى النظام العالمي",مرجع سابق,ص 43 .

[2] لخميسي شيبي, الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص 12 .

[3] حسن أبو طالب , "هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية " , مرجع سابق , ص 198 .

عالميا[1] . ومما يثير الدهشة أن الأمريكيين ليسوا راغبين في دفع الثمن أو الذهاب بعيداً في مجال بناء ما يتصورنه نظاماً عالمياً جديداً تحت الهيمنة الأمريكية"[2].

ثانياً : هناك اتجاه فكري آخر يرى أن النظام الدولي الحالي أقرب إلى التعددية القطبية , انطلاقاً من أن هناك عناصر أخرى لها دور أكبر في التفاعلات الدولية , سواء أكانت هذه العناصر اقتصادية أو ثقافية , مع الاختلاف بين هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في القرن التاسع عشر, إذ إنّ مراكز القوى في النظام الدولي الجديد تمثل "المجتمع الأمني المتعدد" كما أسماه كارل دويتش (Carl Dwitch) , حيث اعتمدوا على عدم تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة المطلقة , بمعنى القدرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية , والتي تترافق بتعددية الأقطاب الاقتصادية العالمية[3] , فالتمييز أو المعيار في هذه الرؤية يعتمد التفريق بين القدرة (بمعنى عناصر القوة) وبين النفوذ (بمعنى القدرة على التأثير على سلوك الآخرين) . وفي تناولهم لحدود القوة , عمدوا إلى بيان حدود القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية . وتعدد مصادر القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة لتتمتع بدور القطب المسيطر على التفاعلات الدولية , وفي ظل ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل , فإن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً , وفي نطاق عدد محدود من القضايا ,كما أن هناك أنواعاً من القدرات يجب أن تتمتع بها الدولة , إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية . فإلى جانب القدرات العسكرية , فإن هناك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية, وقدرات غير مادية في مقدمتها القدرة الثقافية . من هنا جاء اصطلاح "جوزيف ناي" "القوة الناعمة", التي تتمثل في الطراز السياسي والثقافي والإعلامي المعولم أمريكياً ......كل هذا يزيد من قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين . ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مراجعة عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة في هذا النظام , الولايات المتحدة الأمريكية _ روسيا _الاتحاد الأوروبي –الصين , يوضح أنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة , وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية , التفوق التكنولوجي , وجاذبية الأفكار السياسية والاقتصادية والدبلوماسية , وعلاقات صداقة مع عدد من الوحدات الدولية , وانتشار

---

[1] أحمد ثابت,"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي :دور القوة والتوازن الدولي الجديد" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 171 , 2008 , مجلد 43) , ص 13 -14 .

[2] المرجع السابق , ص13 -14 .

[3] لخميسي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص 12 -13 .

الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية,إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني في المجال الاقتصادي من مشكلات كبيرة , إذ إنها تواجه تهديداً اقتصادياً في إطار تدهور أداتها في هذا المجال , مقارنة بأوروبا واليابان[1]. فعلى سبيل المثال , قدر الناتج القومي الإجمالي لليابان بأكثر من (4734) مليار دولار عام 2006 م , والصين ب(1938) مليار دولارفي العام ذاته , بنسبة نمو سنوية تقدر ب(9 –10 %) عام 2006م , كما أن تداخل المصالح الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في تزايد ولصالح الصين , إذ ارتفعت صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي(1992 –2009) إلى أكثر من (1600 %), أما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين فقد زادت في الفترة ذاتها بنسبة(415 %)[2] . و يرى أنصار هذا الاتجاه عدم إمكان قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب الواحد , بالنظر إلى عدم تمتعها بالقوة , بمعنى القدرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية[3] .

ثالثاً : هناك اتجاه ثالث يرى أن النظام الدولي في طور النشأة , والمرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية من نظام القطبية الثنائية إلى نظام توازن القوى . فرغم انتهاء الحرب الباردة , إلا أن النظام الدولي لا يزال يحتفظ بمؤسساته ومنظمته الدولية , كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يتبعه زوال حلف شمال الأطلسي , ولاستمراره يجب أن تكون أدواره وفق السياسات أو المسارات التي يعمل بها النظام الدولي , كالهيمنة القطبية وتوازن القوى وتوازن المصالح والتنافس الدولي[4].

كما يرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها الفاعل عالمياً بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد , فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم[5] , إلا إننا نجدها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية , ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصاديات القوى العظمى الأخرى , بالإضافة إلى استراتيجتها العسكرية التوسعية الخارجية التي أرادتها الإدارة الأمريكية كحل لأزمتها

---

[1], عماد جاد ,حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 1998),ص 148 - 149 .

[2] لخميسي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص13 .

[3] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ,ص 149 –150 .

[4] لخميسي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص 13 .

[5] السيد أمين شلبي,"الولايات المتحدة..صعود أم انحدار؟",مجلة السياسة الدولية , (العدد 173,عام2008,مجلد 43), ص 227 .

الاقتصادية,واستمرارها في التمدد المفرط الذي تحدث عنه بول كينيدي(Paul Keendy) في كتابه "سقوط الامبرطوريات" , ستكون سبباً أساسياً في انهيار الامبرطورية الأمريكية " الوشيك والمدوي"[1] .

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حسمت الصراع السياسي والاقتصادي لصالحها بعد انتهاء الحرب الباردة وصارت "القطب الأوحد" , إلا أن هناك , كما يقول "هنري كيسنجر" , وزير الخارجية الأمريكية الأسبق :" عفناً في بؤرة الأخلاق الأمريكية " وهذا العفن يمكن أن يحدث انهياراً شاملاً للمجتمع الأمريكي . فكما يرى "أرنولد توينبي" بقوله : "إن سبب انهيار الحضارات يكمن في أنها في نموها وازدهارها لا تلتفت إلى الأخلاق على المستوى الفردي أو الأسري أو المجتمعي , ويحدث نوعاً من التسيب فيستشري الفساد في الجسد من الداخل , وتبقى في القشرة الخارجية , حيث تنهار فجأة" , وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية "[2] .

المبحث الثاني : الجدل الدائر حول استمرارية الحلف :

عبر اللورد إيسماي (Ismai) , أول أمين عام للحلف , بعبارة مختصرة , أن الغرض من حلف شمال الأطلسي " هو إبقاء الأمريكيين في الداخل , وإبقاء السوفييت في الخارج , و إبقاء الألمان خاضعين"[3] . ومع انهيار الاتحاد السوفييتي , زالت الأخطار التي كانت تهدد أمن الغرب واستقراره, الأمر الذي أثار الكثير من الجدل حول مبررات وجود الحلف[4]. إذ بدا أنه يعيش أزمة هوية حقيقية[5], وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض لاستمرار الحلف , واستند كل طرف في موقفه على مجموعة من الحجج

المطلب الأول : حجج المعارضين لاستمرار الحلف :

تتمثل حجج المعارضين لاستمرار الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة فيما يأتي :

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 227 .

[2] عصام عبد الشافي ,"دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية : الأزمة العراقية نموذجاً",مجلة السياسة الدولية , (العدد 153 , يوليو 2003 , مجلد 38), ص 138 .

[3] مفارقة القوة الأمريكية , جوزيف ناي , ترجمة محمد البيجرمي , (الرياض : دار العبيكان , 2003), ص 78.

[4] عبد الله صالح , "بعد قمة مايو : أهداف خطة توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , عام 1997), ص 84 .

[5] توفيق المديني , "استراتيجية حلف شمال الأطلسي" , مجلة فتح , (العدد 522 , عام 2002) , ص 37 .

أولاً : بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي كأحد القطبين العظميين , كان من المتوقع حل حلف شمال الأطلسي (NATO) نتيجة لزوال التهديد الذي أنشئ الحلف لدرئه [1]. وحسب ما تؤكده القاعدة العامة في العلاقات الدولية أن الأحلاف ذات الطابع العسكري تزول لمجرد انتهاء التهديد الذي قامت من أجله أو الأسباب التي دفعت إليها , لذلك فإن بقاء حلف شمال الأطلسي يمثل حالة شاذة أو خروجاً على هذه القاعدة التاريخية . وقد أشار الرئيس الفرنسي (السابق) "فرانسوا ميتران" , في أثناء قمة الحلف في روما عام 1991م , إلى هذه الحقيقة بقوله " إن الحلف ليس شيئاً مقدساً , بل هو عرضة للتغيير, وإنه ليس بديلاً عن أمن أوروبا ".

ثانياً : تغير طبيعة التهديدات . التي كانت تتأتى من دول كبرى , وتواجه الأمن الأوروبي قبل زوال الاتحاد السوفييتي , وتتطلب وجود مؤسسة عسكرية قوية لمواجهتها مثل حلف شمال الأطلسي (NATO). فالتحديات الحالية تتأتى من داخل دول صغيرة وضعيفة[2] , وخصوصاً الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي والبلقان , كالنزاعات الإثنية والعرقية والطائفية والمذهبية , والكيانات السياسية غير المستقرة, والمشكلات الاقتصادية [3], ومثل هذه التحديات يمكن للأوربيين حسمها سياسياً بما يمتلكونه من مؤسسات تقليدية دون الحاجة إلى القوة العسكرية للحلف . حتى لو تطلبت هذه التحديات استخدام القوة من أجل الفصل بين الفئات المتقاتلة , أو حماية اللاجئين في أثناء الحروب الأهلية , أو تقديم المساعدات الإنسانية لهم [4] , عن طريق اتحاد غرب أوروبا , والذي يُعدُّ الذراع الدفاعي لأوروبا [5].

ثالثاً : كانت الثنائية القطبية إبان الحرب الباردة , وما نتج عنها من توزيع توازنات القوى في العالم , أهم مصادر التعاون عبر الأطلسي . فقد أدى التهديد العسكري الذي مثله الاتحاد السوفييتي إلى إنشاء تحالف عسكري مضاد اتخذ شكل منظمة معاهدة شمال الأطلسي [6]. وقد رأى "هنري كيسنجر"

---

[1] محمد أسامة عبد العزيز , " الاستراتيجية االجديدة لحلف الناتو ", مجلة السياسة الدولية , (العدد 146 , العام 2001), ص 207.

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 42 .

[3] زبغنيو بريجنسكي , رقعة الشطرنج العظمى , سليم ابرهام (دمشق : مركز الدراسات العسكرية , عام 1999) , ص 137– 138 .

[4] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 42 .

[5] هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 1997), ص 119 .

[6] تشالرز كوبتشان , الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه : شركاء أم متنافسون ؟ (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , عام 2008), ص 19 .

أن المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في هذا التحالف مردها إلى أسباب عدة أهمها :

1- إن الدفاع عن أوروبا لا يمكن أن يدار من أمريكا الشمالية , وإنما لا بد من وجود أمريكي داخل القارة الأوروبية يستند إلى فعالية في الأداء .

2- لا توجد دولة أوروبية قادرة على التصدي بمفردها للتهديدات السوفييتية [1]. مما منح التفوق الأمريكي الذي لا يجارى ضمن مجموعة عبر الأطلسي, الأوروبيين حوافز قوية لقبول العمل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية , والاستفادة من استعدادها للعب دور الضامن الاستراتيجي لأوروبا [2], فأصبح الدفاع عن أوروبا الغربية بمثابة الدفاع عن أمريكا , والعكس صحيح[3].

وبانتهاء الحرب الباردة , وبعد أن أصبحت الإمكانات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تضاهي إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية , وبعد تكرر الخلافات بين الكيانين بشأن مسائل مالية وتجارية, فإن بروز أوروبا من الناحية العسكرية قد يجعل منها منافساً للولايات المتحدة الأمريكية. ولا مفر من أن تشكل تحدياً للهيمنة الأمريكية . لكن لن يكون من السهل إقامة شراكة متساوية حقاً بين هاتين القوتين العظميين , لأن أي تعديل من هذا النوع يستدعي تقلصاً كبيراً في التفوق الأمريكي وتوسعاً كبيراً مساوياً للتفوق الأوروبي , ولن يعود حلف شمال الأطلسي (NATO)حلفاً تقوده الولايات المتحدة الأمريكية , أو قد يؤول إلى الزوال[4].

المطلب الثاني : مبررات مؤيدي استمرار الحلف :

لم يبق للحلف إلا عدد من الحجج التي صيغت كلها لتبرير استمراره , وهي :

1- الوقوف أمام الخطر الروسي في حالة سقوط روسيا في يد نخبة قياديّة روسية متطرفة[5]

---

[1] خليل حسين , النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية , (بيروت : دار المنهل , 2009), ص 135.

[2] تشالرز كوبتشان , الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه : شركاء أم متنافسون ؟ , مرجع سابق , ص 19 .

[3] زبغنيو بريجنسكي , الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم , ترجمة عمر الأيوبي , (بيروت : دار الكتاب العربي , 2004), ص 121 .

[4] المرجع السابق نفسه , ص 106- 107 .

[5] بيتر شميت , عرض نهى المكاوي , "مستقبل حلف الأطلنطي والجماعة الأوربية", مجلة السياسة الدولية , (العدد 128 , عام 1997), ص 215 .

2- ينظر إلى حلف شمال الأطلسي على أنه ضرورة من ضرورات أمن الولايات المتحدة الأمريكية , لما يقوم به من منع التوترات بعد انتهاء الحرب الباردة .

3- أصبح الحلف وسيلة للحفاظ على مركز الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا [1]. لذا , فإنه أصبح ضرورة من ضرورات الأمن والاقتصاد على السواء[2] , باعتباره الأداة المؤسسية الوحيدة لضمان النفوذ الأمريكي في القارة الأوروبية , وإن مثل هذا النفوذ مهم للولايات المتحدة الأمريكية, فتقاعسها الولايات المتحدة الأمريكية عن متابعة قضايا الأمن في أوروبا , وفي العالم , معناه تعريض المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية للخطر [3] .

4- يُعدُّ الحلف ضمانة ضد عودة أوروبا إلى ممارسة سلوكها السابق المتمثل في سباق التسلح والمنافسات القوية والصراعات العرقية . وبالتالي , يرى المؤيدون لاستمرار الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة أنه مهم لمنع تجدد حالة عدم الاستقرار أو الصراع بين دول أوروبا الغربية , هذا الصراع الذي كانت نتيجته في الماضي حربين عالميتين . فالحلف وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [4]

5- احتواء ألمانيا الموحدة من خلال مقولة احتواء النزاعات الأوروبية التي تريد الانسلاخ عن التعريف الجماعي للمصلحة القومية [5], وبالتالي الحلف ضروري للأوروبيين الذين يسعون من أجل اندماجهم [6].

6- إيجاد إطار مؤسسي للتعاون مع الأمم المتحدة التي أصبحت غير قادرة بمفردها على القيام بأعباء الحفاظ على السلام العالمي , وتستطيع في الوقت ذاته أن توفر للحلف المساندة ليواجه المشكلات الدولية و الإقليمية الجديدة عليه .

7- إيجاد إطار مؤسسي للدخول التدريجي في علاقات شراكة وتعاون مع الدول الأوروبية خارج أوروبا الغربية , وأهمها روسيا [7]. وقد عبر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "وارن كريستوفر"

---

[1] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , (الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع , 1999) , ص 139 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 140 .

[3] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 ,عام 1997) , ص 69 .

[4] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق , ص 139 .

[5] بيتر شميت , مستقبل حلف شمال الأطلنطي والجماعة الأوربية , مرجع سابق , ص 215.

[6] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق, ص 139 .

[7] بيبتر شميت , مستقبل حلف شمال الأطلنطي والجماعة الأوربية , مرجع سابق , ص 215 .

عن المسوغات لاستمرار حلف شمال الأطلسي , بقوله : " إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على إيجاد هيكل أمني قاري واسع "[1] .

المطلب الثالث : وظائف حلف شمال الأطلسي (NATO) بعد الحرب الباردة :

رغم أن حلف شمال الأطسي (NATO) فقد أسباب وجوده بانتهاء الحرب الباردة , إلا أنه استطاع التكيف مع المستجدات الاستراتيجية من خلال مجموعة من الوظائف التي تم تطويرها , ويبدو أن هذه الوظائف أوسع نطاقاً من نظائرها أثناء الحرب الباردة , وهي :

1- استمر الحلف يؤدي دوره في تعظيم الأمن لأعضائه ضد الأخطار والتهديدات المحتملة . وبالتحديد , فإن المهمة الخارجية للحلف هي مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد,* وذلك عن طريق حفظ التوازن الاستراتيجي في القارة الأوروبية .

2- حماية الأعضاء من أي تهديد آخر محتمل[2], ولم تعد الهيمنة متركزة في أوروبا حصراً , وإنما في قوسين من الأزمات ؛ أحدهما القوس الشرقي[3] , ويتمثل في منطقة عدم استقرار بين ألمانيا وروسيا الاتحادية , ثم شمالاً بعبور شمال أوروبا , ثم جنوباً عبر تركيا والقوقاز ووسط آسيا , وتتمثل مصادر عدم الاستقرار فيها في وجود قوات روسية ضخمة [4] , وانتشار تكنولوجيا إنتاج الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل فيها[5]. وتفاعلات صراعية بين عدد من كبير الدول , ثم الفراغ الأمني في أوروبا الوسطى والشرقية . ثم القوس الثاني , وهو الجنوبي , ويبدأ من شمال إفريقيا والبحر المتوسط إلى الشرق الأوسط , ثم إلى جنوب غرب آسيا [6], وهو يمثل عنصر عدم استقرار وتهديد للأمن الأوروبي والأطلسي , وذلك لتردي أوضاع أقطارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن

---

[1] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق, ص 140 .

*روسيا ما تزال تمتلك أكبر قوة نووية في هذه المنطقة والثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم.

[2] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مرجع سابق , ص 70 .

[3] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 75 .

[4] عماد جاد , "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان " , مرجع سابق , ص 101 .

[5] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مرجع سابق , ص 70 -71 .

[6] عماد جاد , "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان " , مرجع سابق , ص 101 .

تقود إلى حروب أهلية داخلية تنشط من عمليات الهجرة الجماعية فيها إلى أوروبا[1]. وبالتالي ربما انتقال الصراعات إلى هذه الدول , كذلك هناك خطر تدخل أطراف أخرى في هذه النزعات [2].

3- دعم وترسيخ عمليات التحول السياسي والديمقراطي في الدول التي كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفييتي[3], للحيلولة دون تفجر أية اضطرابات فيها[4] , وإعادة تأهيلها من أجل الاندماج في إطار أوروبي يشمل أوروبا الشرقية و الغربية من الناحية الاقتصادية والأمنية [5] , مثلما كان الحلف قد فعل فعل ذلك سابقاً إزاء ألمانيا و إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية [6], واعتبار هذه المنطقة مصلحة حيوية واستراتيجية لدول الحلف , وعلى الغرب أن يعمل على تكثيف الاتصالات معها , وأن يقوم بملء الفراغ الذي تركه انهيار حلف وارسو [7].

4- استمرار الحلف بهيكله العسكري المتكامل مع الوجود الأمريكي من شأنه أن يزيل أية مخاوف عميقة من ألمانيا الموحدة .

5- تعميق الشفافية بين الأعضاء , ذلك أن الخطأ في الإدراك وسوء الفهم المتبادل هما أحد مصادر الصراعات الدولية , نتيجة غياب المعلومات التفصيلية الموثوقة , مما قد يجعل كل طرف يفهم الآخر بأكثر عداوة مما هو في الواقع , ولهذا السبب غالباً ما تتسم العلاقات الدولية بالريبة وعدم الثقة . ويستطيع حلف شمال الأطسي (NATO) في هذا المقام أن يقضي على هذا النوع من التفاعلات , وأن يعظم الثقة المتبادلة بين أعضائه من خلال توفير درجة عالية من الشفافية .

6- منع الاستقلال بالسياسات الدفاعية أو الأمنية من جانب الدول الأعضاء , التي يفترض أن تصيغ سياساتها الأمنية في إطار الحلف , وليس على أسس وطنية .

---

[1] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 75 .

[2] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مرجع سابق , ص 71 .

[3] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 515 .

[4] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مرجع سابق , ص 71 .

[5] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق, ص 76 .

[6] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 92 .

[7] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق, ص 77 .

إن استقلال هذه السياسات من شأنه أن يرفع من حدة التنافس بين هذه الدول , وأن يجعل التفوق العسكري هدفاً لكل دولة , وأن يحمل هذه الدول على استخدام قدراتها العسكرية في تعضيد نفوذها السياسي [1].

المطلب الرابع : هيكلية الحلف بعد الحرب الباردة :

قام الناتو بإجراء بعض التعديلات على هيكل مؤسسته العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة [2], حيث تمت إعادة تنظيم قوات الحلف في ثلاث فئات , هي :

1- قوات الرد السريع الفوري , وتتكون من قوات برية وجوية وبحرية على درجة عالية من الاستعداد , ومجهزة للعمل السريع للرد على الأزمات والطوارئ .

2- قوات الدفاع الأساسي , وهي القوات النظامية الأساسية للحلف .

3- القوات المعاونة أو التعزيز , وهي قوات احتياطية تلعب دوراً مهماً في الإطار العام للهيكل الدفاعي للحلف إلى جانب القوات النظامية .

وفي عام 1994م , تم تخفيض عدد القيادات الرئيسة إلى اثنتين بدلاً من ثلاث , وهي القيادة المتحالفة لأوروبا , والقيادة المتحالفة الأطلسية [3].

وقد جاء هذا التعديل في ضوء قيام الحلف بتخفيض عدد قواته التقليدية في أوروبا عملاً بمعاهدة خفض هذه القوات , والتي عقدت مع حلف وارسو (السابق) عام 1990م , وتتجلى في بعدين متكاملين , الأول يتعلق بالأسلحة التقليدية , والثاني : يتعلق بالأسلحة النووية التكتيكية , ولأن مسرح عمل هذه القيادة الرئيسة (منطقة القنال الانكليزي) فائض ومتداخل مع مسرح عمليات القيادة الفرعية لتحالف شمال غرب أوروبا , كان القرار بدمجهما . كما تم استحداث ثلاث قيادات فرعية داخل القارة الأوروبية , تتولى المسؤولية عن مناطق الجنوب والوسط , والشمال الغربي[4] . ومن جهة أخرى , قام حلف شمال الأطلسي (NATO) بإنشاء القوات متعددة الجنسيات والمهمات , ووضعها تحت قيادة

---

[1] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مرجع سابق , ص 71 .

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 92 .

[3] عماد جاد , "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 136 ,عام 1999), ص 209- 210 .

[4] ممدوح منصور , سياسات التحالف الدولي , المرجع السابق نفسه , ص 327 .

اتحاد غرب أوروبا , في أثناء قمة مجلس تعاون شمال الأطلسي في برلين عام 1996م , إقراراً منه بوجود هوية دفاعية أوروبية,ومن أجل السماح لدول أوروبا الشرقية والوسطى بالمشاركة في هذه القوات في حال انضمامها إليه , ويمكن أن تستخدم هذه القوات للرد أو مواجهة الأزمات التي تقع خارج أوروبا ومنطقة الأطلسي, استثناءً من نص المادة الخامسة من ميثاق الحلف[1].

المبحث الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي(NATO) وإعادة رسم الأهداف والاستراتيجيات في المرحلة الجديدة .

بعد انتهاء الحرب الباردة , اتجه قادة حلف شمال الأطلسي (NATO) خاصة الولايات المتحدة الأمريكية, إلى إحداث تغييرات جوهرية في البنيان الداخلي الحلف , حتى يتسنى للحلف مواجهة التطورات الجديدة في العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي , والتأقلم مع البيئة الأمنية في أوروبا . في ظل اتساع أدوار الحلف وتكييفها لتشمل قارة أوروبا بشقيها الغربي والشرقي وخارج أوروبا أيضاً .

المطلب الأول : أثر البيئة الأمنية الجديدة على استراتيجية حلف شمال الأطلسي(NATO):

مع انتهاء الحرب الباردة , وما أدت إليه من تغير في البيئة الأمنية , سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات , وبدأ ذلك بقرار مجلس حلف شمال الأطلسي في حزيران 1990م , حيث رأى قادة الحلف أنه رغم أن دور الحلف الرئيس(أي الدفاع المشترك) لا يزال قائماً ومطلوباً , فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيراً في المهام العسكرية التي يضطلع بها الحلف , وبالتالي لا بد من إدخال تغييرات على استراتيجية الحلف العسكرية . وقد ترافق مع ذلك قرار لجنة تخطيط الدفاع بإجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية للحلف من أجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار .

أصدر قادة الحلف إعلان روما في تشرين الثاني 1991م[2] , والذي كان الهدف الأساسي منه تعريف الأبعاد الأمنية والسياسية لدول الحلف , في ضوء ظهور مفهوم أمن أوروبي جديد , يقوم

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 512 –513 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 1998), ص 153.

أساساً على بحث سبل تأسيس التعاون بين الشرق والغرب في المجالات المتعلقة بالأمن [1]. كما تم التأكيد على أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها تختلف في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي , من حيث :

1- إن التهديد بهجوم شامل على كل جبهات الحلف الأوروبية لم يعد قائماً , وبالتالي لم تعد نقطة التركيز في استراتيجية الحلفاء .

2- إن خطر الهجوم المفاجئ في وسط أوروبا قد تراجع , واتسعت مدة الإنذار بالنسبة للحلفاء[2].

3- إن المخاطر التي يواجهها أصبحت متعددة الأوجه والجهات , مما يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها , والتي تتمثل بانتشار أسلحة التدمير الشامل عالمياً , والانقسام والفوضى السياسية والعرقية والطائفية في الدول التي كان مهيمناً عليها الاتحاد السوفييتي قبل انحلاله لأسباب عدة , وخطر انقطاع الموارد الحيوية بسبب الأزمات الإقليمية التي يمكن تفاقمها سريعاً في المناطق المحيطة بدول الحلف[3] , ناتجة عن "الإرهاب" والتخريب والجريمة , مما يؤدي إلى حركات نزوح سكانية ضخمة وعشوائية تؤثر على أمن دول حلف شمال الأطلسي (NATO) واستقرارها , لذلك يتعين على الحلف أن يكون قادراً على الرد [4].

وبذلك , تكون قمة الحلف في روما عام 1991م قد أقرت عقيدة عسكرية جديدة للحلف تقوم على أربعة مبادئ [5] :

1- استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي .

2- مع الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء وكونها لا تتجزأ , فإن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم .

3- مع الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي, فإن على الحلف أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكثر مرونة وحرية في الحركة , أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم .

---

[1] محمد أسامة عبد العزيز , "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" , مجلة السياسة الدولية (العدد 146 , عام 2001), ص 207 .

[2] عماد جاد , "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو" , مرجع سابق , ص 208 .

[3] جهاد عودة , "الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط" , مجلة السياسة الدولية ,(العدد 159 , 2005) , ص 27 .

[4] جريدة الحياة , فقرات من نص المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف , عام 1999, ص 8 .

[5] عماد جاد , "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو" , مرجع سابق , ص 209 .

4- استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية , مع خفض حجم هذه القوات,والحد من الاعتماد على المكون النووي [1].

ورصدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وثيقة " التفكير الاستراتيجي الجديد " خلال الاحتفال بالعيد الخمسين للحلف في واشنطن في نيسان 1999م , المتغيرات الجديدة , وأعادت صياغة استراتيجية الحلف العسكرية لتتواءم مع المهام (المصالح) الجديدة , وجوهرها قدرة الولايات المتحدة الأمريكية (وبالتالي حلفائها عبر الأطلسي)على استخدام القوة العسكرية خارجياً بكفاءة تامة , استناداً على قوة برية قادرة , و قوة بحرية عائمة , وقوة جوية توفر الحماية اللازمة لعمل هاتين القوتين[2] . إضافة إلى قيادة ومخابرات استراتيجية قادرتين على إدارة العمليات العسكرية في كل مسارح العالم الإقليمية . ويعاون ذلك كله سلسلة من القواعد العسكرية الأمريكية والحليفة , وحاملات الطائرات العائمة , وقوة الصواريخ الباليستية التي تستند عليها القوة الأمريكية لإدارة عملياتها العسكرية الخارجية[3].

كان أكبر إنجازات السياسات في قمة ريغا(Riga) , في تشرين الثاني 2006 م, التصديق على أعلى مستوى سياسي على التوجيه السياسي الشامل الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في كانون الأول 2005م , وصدق عليه مجلس وزراء دفاع الحلف في حزيران 2006م. ويحدد التوجيه السياسي الشامل إطار و أولويات كل أهداف قدرات الحلف , ويخطط للضوابط والتعاون الاستخباري للسنوات العشرة إلى الخمس عشرة سنة التالية . وهو يحلل مجموعة التهديدات في البيئة الأمنية المستقبلية المحتملة , ويؤكد على الحاجة إلى إعطائه أولوية لقوات الحملات والانتشار والمحافظة عليها . وعلى العموم , يؤيد التوجيه السياسي الشامل المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 1999م. لكنه لا يحل محله.

وفي مجال التحول العسكري , أُعلن في 29 تشرين الثاني أن قوة الرد السريع التابعة للحلف أصبحت جاهزة تماماً للعمل . وأعلنت الدول الأعضاء أيضاً الاتفاق على تقاسم تكاليف النقل الجوي لنشر قوات الرد السريع التابعة للناتو ضمن إشعار قصير . وصدق اجتماع ريغا على مجموعة من المبادرات الرامية إلى زيادة قدرات قوة الحلف التي تغطي عمليات الحملات المشتركة المتعددة

---

[1] ابراهيم كاخيا , "الاستراتيجية العسكرية لحلف الناتو" , مجلة الفكر السياسي ,(دمشق : اتحاد الكتاب العرب , العدد 33, 2009), ص 230 .

[2] أحمد عبد الحليم , "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 147 , 2002) , ص 198 .

[3] المرجع السابق نفسه , ص 198 .

الجنسيات , والنقل الجوي الاستراتيجي , وقوات العمليات الخاصة , والدعم العسكري لعمليات تحقيق الاستقرار ومساعي إعادة الإعمار , وتشارك المعلومات الاستخبارية في عمليات الحلفاء .

وقد دعا السيناتور الأمريكي "ريتشارد لوغار"(Richard Logar) إلى توسيع دور حلف شمال الأطلسي (NATO) ليشمل حماية أمن الطاقة للدول الأعضاء . وقد لقيت هذه الفكرة ترحيباً حاراً من قبل دول أوروبا الوسطى والشرقية , إذ تشعر بأنها عرضة لاضطرابات تدفق النفط والغاز , بسبب اعتمادها الشديد على روسيا . وفي النهاية , وضع بيان ملطف يدعو إلى المزيد من الدراسة على أمن الطاقة , ويُعدُّ آخر فقرات إعلان قمة ريغا[1].

تضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد في قمة لشبونة عام 2010 م ما يلي :

1- يمتلك الحلف مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات , سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوبها .
2- البيئة الأمنية لم تعد أراضي حلف شمال الأطلسي (NATO), إذ إن الصراعات والاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود الحلف قد تلقي بظلالها على أمن دوله ذاتها , يقع ضمن هذا الإطار أمن الطاقة , حيث إن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي لإمدادات الطاقة يمر عبر أراضي مختلف بلدان العالم , وبالتالي قد تكون هذه الإمدادت عرضة للخطر والهجمات والانقطاع .
3- إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي دول حلف شمال الأطلسي (NATO) قد تهدد مصالحه بشكل مباشر , وبالتالي , يتعين عليه التدخل حيثما أمكنه وحينما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها , حال وقوعها , ثم إعادة الاستقرار إلى المنطقة بعد انتهائها , أو المساعدة في إعادة إعمار المنطقة[2] .

إن الاستراتيجية الرئيسة والهدف العسكري الجوهري للحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة هو توفير آلية للتشكيل السريع لتحالفات قوية عسكرية (من الراغبين في ذلك) تكون قادرة على ممارسة القوة خارج أراضي الحلف . وفي لغة الحلف تسمى هذه العمليات الواقعة (خارج المنطقة)" قوة عمل

---

[1] معهد ستوكولهوم لأبحاث السلام الدولي , المعهد السويدي بالإسكندرية , ترجمة : عمر الأيوبي , حسن حسن , أمين الأيوبي , (مركز دراسات الوحدة العربية , التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2007) , ص 116 – 117 .

[2] شرف كشك , "حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد185 , 2011 م) , ص 22 .

مشتركة موحدة ". إن التحول من الدفاع عن أراضي الدول الأعضاء إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضي الحلف أصبح هو الضرورة الاستراتيجية للحلف في عصر ما بعد الحرب الباردة [1].

المطلب الثاني : مجلس تعاون شمال الأطلسي :

جاء إنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلسي عام 1991م[2] تحت مسمى بناء تكامل حقيقي لأوروبا والمجتمع عبر الأطلسي , والذي مثل نوعاً من " الجسر" بين الناتو وكل أوروبا [3], بعد دعوة حكومات الاتحاد السوفييتي (السابق) , وتشكيوسلوفاكيا, والمجر, و بولندا, و بلغاريا, و رومانيا في قمة لندن في تموز 1990م , إلى إقامة صلة دبلوماسية منتظمة مع الحلف* . وفي قمة روما في تشرين الثاني 1991م , جاء قرار تطوير العلاقات التعاونية مع الشرق بهدف إنشاء شبكة منتظمة من العلاقات تمكنها من دعم جهود التحول في الشرق وحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا , عبر العمل تحت مظلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وكانت صيغة مجلس تعاون شمالي الأطلسي هي الصيغة التي تم استحداثها لتجري تحت مظلتها هذه الاتصالات , وتنظم في إطارها التفاعلات . وقد عقد المجلس اجتماعه التأسيسي في 20 كانون الأول 1991م , بمشاركة 25 دولة هي دول الحلف الست عشرة (آنذاك) وممثلي دول أوروبا الشرقية والوسطى والبلطيق* . ويتركز نشاط المجلس الرئيس في القضايا السياسية والأمنية التي ترى دول الحلف أنها ضرورية لحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا , ودعم عمليات التحول في دول شرق ووسط أوروبا . لذلك , كانت القضايا الأساسية تشمل هياكل القوة والقيادة, والمفاهيم الديمقراطية للعلاقات المدنية – العسكرية , والتنسيق المدني – العسكري لإدارة النقل الجوي , وتحويل الإنتاج العسكري للأغراض المدنية , وأيضاً مجال العمل في حفظ السلام .

---

[1] اشتون . ب . كارتر , ويليام . ج . بيري , الدفاع الوقائي : استراتيجية أمريكية جديدة للأمن القومي , ترجمة أسعد حليم , (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر , 2001), ص59 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 1998), ص 155.

[3] حسن أبو طالب , توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997) , ص 101 .

* بعد أن تم توقيع إعلان مشترك في باريس في تشرين الثاني 1990 , تم التأكيد فيه على أنهم لم يعودوا ينظرون إلى بعضهم البعض كأعداء .

وبعد إعلان الشراكة من أجل السلام , أصبحت مهمة متابعة التقدم في تطبيق البرنامج من مهام المجلس[1] . وتركزت أنشطة المجلس في المجالات التالية :

1- المشاورات السياسية وبحث النزاعات الإقليمية , حيث يعقد مجلس شمال الأطلسي اجتماعات مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس التعاون الأطلسي مرة كل شهر على الأقل , كما تجتمع لجان الحلف الفرعية بشكل دوري مع ممثلي دول المجلس .

2- القضايا الاقتصادية , حيث ينصب عمل اللجنة الاقتصادية على بحث ميزانيات الدفاع والجوانب الأمنية والتطورات الاقتصادية .

3- التعاون العسكري , حيث تعقد اللجنة العسكرية للحلف اجتماعاً سنوياً على مستوى الأركان والممثلين العسكريين , من أجل العمل على مساعدة الشركاء في عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة وتبادل زيارات الفرق والتدريبات العسكرية[2] . ونظراً للصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس التعاون للحلف , فقد تم في قمة الناتو التي عقدت في بروكسل عام 1994 م الموافقة على الدعوة الأمريكية , والإعلان عن برنامج الشراكة من أجل السلام [3].

المطلب الثالث : الشراكة من أجل السلام :

جسدت السياسة الأمريكية تجاه ترتيبات الأمن الأوروبي فعلياً منهجاً أكثر عالمية , تمثل في "الشراكة من أجل السلام" , والتي ستكون مفتوحة عموماً للدول الأوروبية , وبشكل خاص الأورو- آسيوية [4].

---

*وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في نفس اليوم توسعت العضوية في المجلس لتشمل جميع دول الاتحاد السوفيتي السابق , وانضمت جورجيا وألبانيا في نيسان وحزيران 1992 . وفي اجتماع حزيران 1992 بأوسلو , شاركت فنلندا بضفة مراقب , وبحلول عام 1994 بلغ عدد أعضاء المجلس 38 دولة هي دول الحلف الست عشر وجميع أعضاء حلف وارسو السابق ودول الاتحاد السوفيتي السابق , إضافة إلى فنلندا وسلوفينيا والسويد بصفة مراقب . وبعد أن التحقت النمسا بالشراكة من أجل السلام 1995 أصبحت مراقباً في المجلس .

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ,مرجع سابق , ص 155 -156 .

[2] المرجع السابق , ص 156 -157 .

[3] ممدوح أنيس فتحي , "إجراءات توسيع الناتو : المشكلات والحلول المطروحة ", مجلة السياسة الدولية , العدد 129 , 1997, ص 78 .

[4] صموئيل هنتنغون , صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي , طلعت الشايب , (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , 1999) , ص 299 .

أقر برنامج الشراكة من أجل السلام في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل , في يومي 10 – 11 كانون الثاني 1994م , باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب , أهمها :

1- فتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة , بما فيها روسيا , لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف , دون منحها حق العضوية .

2- يُعدُّ البرنامج في جوهره حلاً وسطاً , أو بتحديد أكثر , بمثابة صيغة متوازنة , حاولت واشنطن من خلالها الاستفادة من ناحية طمأنة دول أوروبا الشرقية التي تخشى من نفوذ روسيا وتطلعاتها التوسعية , وخاصة بعد فوز القوميين في الانتخابات العامة عام 1993م .

3- تأكيد حرص الغرب , وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية , على عدم إتاحة الفرصة أمام اليمين المتطرف لإثارة الاضطرابات والقلاقل في الداخل , إذا تمت الموافقة على انضمام هذه الدول [1].

4- تعارض الآراء وتضاربها , وعدم وضوح نتائج توسيع الحلف على الاستقرار في أوروبا,أو على الالتزامات الأمريكية والأوروبية تجاه دول أوروبا الشرقية والوسطى في حالة انضمامها ,أو على الأوضاع في روسيا ورد فعلها تجاهه , وبالتالي منح دول الحلف فترة زمنية لدراسة معمّقة لإمكانية وأهداف ونتائج توسيع عضوية الحلف [2].

5- يرى البعض أن البرنامج تعبير عن جهود – صادقة – لحسم هذه المسائل , ورغم أن ذلك موضع احتمال , فإن ثمة شكوك في أن البرنامج ليس إلا مجرد وسيلة لتجنب طرح الخيارات التي يمكن أن تسبب انقساماً في صفوف الأعضاء الحاليين .

قد يكون البرنامج خطوة أولى نحو توسيع الالتزامات الأمنية للحلف وكذلك عضويته , دون إعطاء المواطنين والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية فرصة الجدل والنقاش حول استحقاقات توسيع الحلف , ويرى البعض أنها مجرد حيلة لتفويت هذه الفرصة[3] . وحدد البرنامج الدول* التي يمكنها الالتحاق به في دول مجلس تعاون شمالي الأطلسي وأعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا , وتم توقيع وثيقة الإطار العام للخطة في10 أيار 1994م من قبل 18 دولة

---

[1] جاسر الشاهد, " تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو", مرجع سابق , ص 98 .

[2] هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , مرجع سابق , ص 171 .

[3] صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مرجع سابق , ص 69 .

من دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) . وقد ضمت وثيقة الإطار العام خمسة أهداف سياسية , وعسكرية محددة تتركز حولها النشاطات اليومية للمشاركة , وهي :

1- الوضوح والعلانية في تخطيط ووضع الميزانيات الدفاعية .

2- الرقابة الديمقراطية المدنية على القوات المسلحة .

3- الاستعداد للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تتم تحت مظلة الأمم المتحدة .

4- التعاون العسكري في التخطيط المشترك والتدريب على عمليات حفظ السلام , والعمليات الإنسانية والمهام الأخرى التي يتفق عليها .

5- رفع كفاءة القوات المسلحة لدول أوروبا الوسطى والشرقية إلى المستوى الذي يمكنها معه التعاون مع القوات المسلحة لدول حلف شمال الأطلسي [1]. ورغم أن الشراكة من أجل السلام نشأت داخل إطار مجلس تعاون شمال الأطلسي , إلا أن العلاقة بينهما ظلت غير واضحة , وأدى بدء برنامج الشراكة إلى تقلص الاهتمام بمجلس تعاون شمالي الأطلسي , لاسيما بعد التعامل مع برنامج الشراكة باعتبارها بوابة العبور إلى عضوية الحلف . وتدريجياً بدا واضحاً أن اهتمام مجلس تعاون شمال الأطلسي أصبح منصباً على القضايا السياسية و الاقتصادية والعلمية والمعلوماتية , أما برنامج الشراكة فتركز بالأساس حول القضايا العسكرية من تخطيط وتدريبات مشتركة وعمليات حفظ السلام [2].

المطلب الرابع : توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

نشأ حلف الناتو بهدف حماية أوروبا الغربية من نفوذ وهيمنة الاتحاد السوفييتي (السابق) , إلا أن الحلف في مرحلته الراهنة يسعى إلى جلب وإضفاء الاستقرار إلى أجزاء أخرى من العالم , وهو إذ يسعى إلى ذلك فهو يكرس تمدده وتوسعه , سواء على صعيد تمدده الجغرافي , أو عبر أنشطته العملانية[3] .

---

*ذكر البيان الخاص الصادر عن القمة : التأكيد على أن عضوية الحلف مفتوحة لدول أخرى يمكنها أن تساهم في أمن منطقة شمال الأطلسي , مع الترحيب بانضمام تلك الدول كجزء من عملية متطورة تأخذ في الاعتبار التطورات السياسية و الأمنية في أوروبا .

[1] هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , مرجع سابق , ص 171 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ,مرجع سابق , ص 160 .

[3] (Daalder and James Goldgeier, Global NATO,foreign affairs,no 5(sep.ocb 2006)P.105.) ,

وقد طرحت فكرة التوسع لأول مرة أمام دول الحلف عام 1994م* , بالرغم من أنها كانت محور اهتمام استراتيجي للحلف منذ أن بدأت بوادر انحلال الاتحاد السوفييتي وكتلته العسكرية والسياسية , وظل زعماء دول الحلف خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين يؤكدون ل "ميخائيل غورباتشوف" أن الحلف لن يمتد نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بعد انسحاب القوات السوفييتية منها وإعادة توحيد ألمانيا [1].

وللدلالة على أن فكرة التوسع قد راودت مخيلة مسؤولي الحلف السابقين , نذكر بعض ما جاء في خطاب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (NATO) ج. م. لونز(J.M.Lunz), في عام1980م , أمام المعهد الملكي للعلاقات الدولية في بروكسل , بعنوان "حلف الناتو في الوضع الحالي: " لا أقترح القيام بأية محاولة لتعديل معاهدة شمال الأطلسي , لكني أرى أن حصر اهتمامات الحلف بالحدود الجغرافية المجسدة في المعاهدة لن يكون كافياً في المستقبل , إذا أراد الحلف أن يعيد نجاحه السابق في حماية المصالح الحيوية للدول الأعضاء فيه"[2].

فمرد فكرة التوسع هو اعتقاد الحلف أن انتهاء الحرب الباردة وفر فرصة فريدة أمام التحالف الغربي لتحسين البيئة الأمنية في جميع أنحاء أوروبا , بهدف رفع مستوى الاستقرار والأمن لجميع دول القارة , دون أن يكون هناك اضطرار إلى رسم خطوط تقسيم جديدة , ودون اضطرار إلى خوض صراعات القوة من أجل تحقيق الأمن[3].

---

* يمكن تعليل أسباب تأخر القرار الرسمي بالتوسع حتى عام 1994 مع أنها بدأت بالانتشار العلني 1991- 1992 إلى انشغال أعضاء الحلف في الأعوام السابقة بقضايا أخرى ؛ مثل الوحدة الألمانية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي , وأزمة الخليج الثانية 1990- 1991, وتأثيراتها على المصالح الغربية في الشرق الأوسط , وعدم وضوح الأبعاد السياسية والأمنية لنشوء رابطة الدول المستقلة في التفكير والإدراك الاستراتيجي الغربي , ثم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وما خلفته من تحديات للأمن الأوروبي واختلافات في مواقف وسياسات الأعضاء الرئيسين في الناتو .

[1] فريد الشحف , العلاقات الروسية – الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس , (دمشق : دار الطليعة الجديدة , 2005), ص 133.

[2] J.M.Luns,((NATO in the present world situation)),studia diplomatiea,vol . xxx111,no.6.1980.P 646

[3] ميشال يمين , " تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة ", مجلة شؤون الأوسط , (بيروت : العدد 68, 1998), ص 155.

المطلب الخامس : التحديات التي تطلبت توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

1- تعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية , وبين التوسع الديمقراطي الحاصل في أوروبا. فالتحالف الأوروبي – الأطلسي الذي أثبت جدواه خلال مرحلة الحرب الباردة , ما زال يثبت جدواه إلى الآن . فقد كان الناتو هو الجهة الوحيدة التي يمكن أن تنفذ خطوات مؤثرة فيما يختص بالبوسنة على سبيل المثال [1] لحماية الدول الديمقراطية (سيناريو عمره خمسين عاماً متمثل بمواجهة أي خطر شيوعي من غرب أوروبا) من مطامع الدول الديكتاتورية [2].

2- تطوير العلاقات مع روسيا التي تسير في طريق الديمقراطية , إذ إن توسيع الحلف يوفر ضمانة ضد الإمكانية البعيدة , وإن كانت فعلية , لرجوع روسيا إلى تصرفاتها القديمة. وبالتالي, فإن احتمالات قيام حكم يؤكد المصالح القومية الروسية سوف يهدد الأمن الأوروبي مرة أخرى .

3- انهيار سلطة موسكو على الأقاليم الروسية , وانتشار الفوضى والجرائم وعدم الاستقرار في ظل ضعف السلطة المركزية الروسية , والتحلل الذي أصاب الجيش الروسي حتى بات "عاجزاً " عن مواجهة ثوار الشيشان , وتزايد نفوذ المافيا الروسية , ويثير هذا الاحتمال المخاوف الكبيرة لدى الغرب, خاصة وأن روسيا تمثل ثاني قوة نووية في العالم كله .

4- خطر قيام أنظمة معادية للديمقراطية وحقوق الإنسان تهدد السلام والأمن الأوروبي ونظم الحياة في الغرب , حيث كان يخشى بعض صانعي القرار في واشنطن وألمانيا يخشون انحسار الخيار الديمقراطي الروسي مع ذهاب "بوريس يلستين" من رئاسة روسيا الاتحادية , وبالتالي فهم يفضلون أن يحيطوا التجارب الديمقراطية الروسية والليبرالية الناشئة في أوروبا الشرقية بضمانات تتجسد في تمديد حلف الأطلسي إلى حدود روسيا الغربية . هذه التهديدات رغم تعددها , تظل ذوات مستوى أقل بكثير من التهديد السوفييتي (السابق) . وبذلك نجد أنه في حين اتسمت فترة الحرب الباردة في إطار الأمن الجماعي الغربي بتهديد كبير , يوازيه استقرار نسبي معقول , فإن فترة ما بعد الحرب الباردة تتسم بتهديدات متدنية الخطورة , لكن يوازيها مستويات من عدم الاستقرار مرتفعة للغاية**3** .

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي , أنتوني ليك ,"استراتيجية حلف شمال الأطلسي" , صحيفة القبس عن الايكونوميست, العدد 8635 , 1997/7/7, , ص 32.

[2] محمد علي صالح , " بعد 54 عاماً : حرب في أوروبا مرة أخرى " , مجلة المجلة , (العدد 999, 1999/4/10) , ص 19.

[3] ممدوح أنيس فتحي , "إجراءات توسيع الناتو.....المشكلات والحلول المطروحة" , مجلة السياسة الدولية (العدد129 , 1997) , ص 79.

المبحث الرابع : الجدل حول توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

ما إن طرح قادة الحلف فكرة توسيع عضويته , حتى بدأ جدل شديد بين المسؤولين والخبراء والأكاديميين في دول الحلف حول الموقف من قضية توسيعه . البعض دافع عنها بشدة , ورأى أنها تأتي في سياق تأقلم الحلف مع البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة , وتمثل خطوة مطلوبة في أداء الحلف لمهامه وأدواره الجديدة بعد أن تغيرت عقيدته العسكرية , وتم تعديل هيكل القوة فيه . والبعض الآخر رأى أنه لا يوجد أي مبرر لتوسيع الحلف , ولا يمكن التذرع بفكرة مد الأمن ودعم الاستقرار في دول أوروبا الشرقية , فما تحتاجه هذه الدول هو الدعم الاقتصادي والمساندة السياسية , ويمكن أن يتحقق ذلك عبر إدخالها في مؤسسات أوروبية أخرى , وليس في حلف شمال الأطلسي . ورأى أصحاب هذا الاتجاه أن أخطر ما تحمله فكرة توسيع الحلف أنها تدفع في اتجاه إعادة رسم خطوط التقسيم من جديد داخل القارة الأوروبية1 .

المطلب الأول : حجج أنصار توسيع الحلف :

1- إن قضية توسيع الحلف قضية محورية , لأنها تأتي بطلب من دول أوروبا الشرقية والوسطى, لتأمين تطورها الديمقراطي , وليس من جانب الحلف, فهذه الدول هي جزء من الغرب وشركاء له , تبحث عن عضوية الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي , وتسعى إلى دخول الحلف من أجل ضمان أمنها . وقد استخدم وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "وارن كريستوفر" هذه الحجة في الدفاع عن توسيع الحلف , وأعلن في براغ في 30 آذار 1996م ما يلي: " إن توسيع الحلف يحفز دول أوروبا الشرقية والوسطى المرشحة للعضوية على الاستمرار كنظم ديمقراطية, وعلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الجيران"2.

2- عدم اندلاع أية نزاعات جديدة في المنطقة3 , والتدخل لاحتواء النزاعات الاقليمية مثل الحروب الدائرة في أراضي يوغوسلافيا (السابقة) , أو النزاع المتجدد بين القبارصة اليونانيين

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 185 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 186 .

[3] ريتشارد هاس , "توسيع الناتو هل من نهاية" , جريدة الشرق الأوسط , 1997/7/21 , ص 9 .

والأتراك,حتى لا تخرج عن مدارها الأوروبي وعن نطاقها المحدود , لتشكل خطراً على أمن الدول الغربية والأمن العالمي1 .

3- يمكن أن ينظر إلى عملية توسيع الحلف تجاه الشرق على أنها إعادة تجديد لمهام الحلف , فبعد انهيار حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفييتي , زال التهديد المباشر لدول الحلف , الأمر الذي يمكن أن يطرح تساؤلات حول أسباب استمرار الحلف , وبالتالي فتوسيع الحلف وتحمله مهام جديدة خارج منطقة العمل التقليدية والوصول إلى أعداء الأمس , يعيد الحيوية للحلف وينشط مؤسساته . وتحت عنوان " الحلف يتوسع أو ينتهي" كتب زبغينيو بريجنسكي" أن غياب التخطيط طويل الأمد لأوروبا يمكن أن يقضي على المبرر التاريخي لوجود الحلف , وأن التردد والضعف لن يؤديا إلى رفض القيادة الأمريكية فحسب , بل ربما يؤديان إلى إنهاء الحلف أيضاً"2.

4- إن ضم دول أوروبا الشرقية و الوسطى إلى الحلف سوف يدعم عمليات التحول الداخلي في هذه الدول نحو الديمقراطية واقتصاديات السوق وقيم الليبرالية السياسية3, وبالتالي تسريع دمجها مع الغرب, وترسيخ الأمن والاستقرار في أوروبا . وقد كتب السيناتور ريتشارد لوغار: "إن عضوية الحلف هي الوسيلة الوحيدة لدعم القوى المحلية التي تسعى إلى الديمقراطية واقتصاد السوق"4 .

5- الوقوف أمام الخطر الروسي , في حالة سقوط روسيا في يد نخبة سياسية متطرفة تؤكد المصالح القومية الروسية . وكما تقول " دينيز أرتو" في كتاب "نهاية الحرب الباردة : "ينبغي أن يبقى في أذهاننا بعد ما شهدنا غياب الاتحاد السوفييتي أننا سنواجه دوماً خطر ورثته من جانب نظام ذي مصالح ونفوذ وطموحات تشبه تلك التي امتلكها النظام القيصري عام 1914م". ويخشى مؤيدو توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) من أن يؤدي هذا الاتجاه إلى قومنة سياسات الدفاع الروسية , و في بلدان كثيرة في أوروبا الشرقية والوسطى , وهو احتمال ينبغي دفعه (في تقديرهم) بالتعجيل في ضم هذه الدول إلى الحلف .

6- العمل على احتواء النزعات الأوروبية التي تريد الانسلاخ عن التعريف الجماعي للأمن الأوروبي .

---

[1] عبد الله صالح , "بعد قمة مايو :أهداف خطة توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997) , ص 84 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 186 .

[3] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 494 .

[4] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 186 .

7- إيجاد إطار مؤسسي للتعاون مع الأمم المتحدة التي أصبحت غير قادرة بمفردها على القيام بأعباء حفظ السلام العالمي , وتستطيع في الوقت ذاته أن توفر للحلف المساندة اللازمة ليواجه المشكلات الإقليمية والدولية الجديدة .

وكان نائب وزير الخارجية الأمريكية ستروب تالبوت (Strop Talpot) قد صاغ عام 1995م مبررات وأهداف توسيع الحلف على النحو التالي :

1- يبقى الدفاع الجماعي حاجة ملحة للأمن الأوروبي والأطلسي , وكذلك لتبرير الوجود الأمريكي في أوروبا .

2- يمكن للعضوية في الحلف الأطلسي أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية .

3- تشكل آفاق الانضمام إلى الحلف بالنسبة لشعوب أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) خطوة تخدم عملية توطيد المؤسسات الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان[1] .

المطلب الثاني : حجج معارضي توسيع الحلف :

تنوعت الآراء المعارضة لتوسيع الحلف , وتراوحت ما بين رفض مبدئي لفكرة التوسيع , على أساس أنها قضية لها آثار جانبية خطيرة , وبين رفض الفكرة في الوقت الراهن على الأقل , والتريث إلى أن تتم دراسة شاملة وتقدير كافة الأبعاد المترتبة على التوسيع , لاسيما وأن فكرة التوسيع بدأت بطلب من دول أوروبا الشرقية والوسطى , ولم تكن مبادرة من الحلف , وأن هذه الفكرة لها ما يبررها , إذا برز على السطح تهديد جدي لهذه الدول[2] .

أولاً : حجج رافضي توسيع الحلف بشكل مبدئي :

---

[1] فريد الشحف , العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس ,مرجع سابق , ص 134 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 187 .

1- لا يوجد أي تهديد حقيقي تتعرض له دول أوروبا الشرقية والوسطى , وحتى إذا ظهر مثل هذا التهديد فإن الحلف يستطيع بسط حمايته على هذه الدول[1] . ويرى مايكل براون (Michel Braun) من جامعة هارفارد أن فكرة التهديد العسكري غير واردة حتى لدى دول أوروبا الشرقية والوسطى , فقد أقدمت كل من بولندا , والمجر, وسلوفاكيا على خفض قواتها العسكرية , وبالتالي فهي لا تشغل نفسها بفكرة التهديد العسكري . إضافة إلى ذلك , فإن دولة مثل روسيا بحاجة إلى فترة زمنية قد تصل إلى العام لكي تعد قوات عسكرية هجومية , وإذا أرادت ذلك , يمكن للحلف مواجهتها بسهولة[2].

2- عدم سلامة فكرة الفراغ الأمني . فضلاً عن عدم وجودها على أرض الواقع وغموضها , كما أنه يمكن سد الفراغ الأمني عن طريق اتفاقيات الحد من التسليح[3] .

3- يؤدي توسيع الحلف إلى نشوء خط جديد يفصل بين الدول التي لم تنضم إلى الحلف, والدول الأعضاء , والتي حصلت على وعد بالانضمام[4] . بمعنى آخر , فإن توسيع الحلف يبقي على دول معينة , في مقدمتها روسيا الاتحادية , خارج إطار الحلف , مما يثير عداء روسيا وشعورها بالهزيمة والمهانة .

4- ستواجه دول أوروبا الشرقية والوسطى (المرشحة للانضمام) صعوبات اقتصادية واجتماعية بفعل سياسة الالتحاق بالناتو , وما تتطلبه من زيادة الإنفاق العسكري لتحديث ترسانتها العسكرية (وفقاً للنظام الغربي) , وآثاره المباشرة على الميزانية العامة , وحجم الديون المترتبة عليها من جراء ذلك تقدر بعشرات مليارات من الدولارات , وتالياً آثارها الاجتماعية , إضافة إلى النهج السياسي والتحالفي المفترض اعتماده من قبل هذه البلدان[5] . وبالتالي , لا يجوز استخدام فكرة تعزيز التحول السياسي والاقتصادي لهذه الدول مبرراً لتوسيع الحلف , بل يقتضي تقديم "خطة مارشال جديدة" على غرار خطة ما بعد الحرب العالمية الثانية , وذلك عبر تقديم رأس المال والحوافز وفتح الأسواق , وهو غاية ما تحتاجه هذه البلدان , فالمجال هو دخول الاتحاد الأوروبي, وليس حلف شمال الأطلسي .

5- عدم قدرة هذا التوسع على تدعيم الوضع الاستراتيجي في أوروبا , كما يؤكد مؤيدو التوسع , ومن مناصري هذا الرأي الجنرال السابق في حلف الناتو "روبير كلوز" (Robber Klaus) , أكثر

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 495 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 186 - 187 .

[3] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 495 .

[4] محمد صوان , "الاستراتيجية الأطلسية نحو الشرق والجنوب بين المواقف السياسية والمصلحة الاقتصادية" , جريدة تشرين ,/1997/9 , ص 10 .

[5] محمد البطل , "ميثاق الاليزيه بين الأطلسي وروسيا : خطوة أخرى لتكريس العصر الأمريكي" , جريدة تشرين , 1997/6/14 , ص 10.

صقور الحلف عدوانية , الذي قال : "إن توسيع الناتو الخطأ الأكبر الذي يمكن أن يرتكبه الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة , وسوف يدفع روسيا إلى عدم الثقة , وسيحدث خطأً جديداً لتقسيم القارة" , الأمر الذي يُعدّه الجنرال مستحيلاً بعدما حققته أوروبا من الكسب المتمثل في سقوط جدار برلين .

6- لا يسمح وضع الأعضاء الجدد في الحلف الآن لهم بدفع جميع النفقات المترتبة على توسيع الحلف[1] . بالإضافة إلى المعارضة داخل مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية حول احتمالات زيادة الإنفاق في ميزانية الدفاع الأمريكية , التي تضاعفت الجهود خلال السنوات الأخيرة لتقليصها إلى أدنى حد ممكن[2] . بالإضافة إلى تصريح كل من فرنسا وألمانيا علانية بأنهما لن تنفقا أية مبالغ إضافية على حلف الناتو , سواء تم توسيع نطاق الحلف , أو لم يتم ذلك , بينما ألمح متخذو القرار البريطاني على أنهم قد يخفضوا إنفاقهم على الحلف , بما أن الأعضاء الجدد يمثلون إضافة على موارد الحلف المالية[3] .

7- سيؤدي توسيع العضوية إلى انقسامات داخل أوروبا الشرقية , مما يؤدي إلى تسرب التفكك وعدم الانسجام داخل الحلف ذاته , ويعرضه للانهيار كحلف وارسو .

8- ليس هناك مصالح استراتيجية عليا وراء توسيع عضوية الحلف , بل هناك مصلحة عسكرية في توزيع عقود التسليح لجيوش هذه الدول[4] .

ثانياً : حجج معارضي التوسيع السريع للحلف :

1- إن الحلف بحاجة إلى دراسة القضية دراسة عميقة , وألّا يتعامل معها كحالة ملحة , والأفضل أن يركز الحلف على تطوير الهيكل الأمني عبر تطوير السياسات الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي , وبلورة كيان أمني – عسكري أوروبي , وسياسة دفاعية مشتركة عبر اتحاد غرب أوروبا .

2- هناك قضايا أكثر إلحاحاً من التوسيع يجب على الحلف أن ينشغل بها , مثل الأوضاع المضطربة في يوغوسلافيا (السابقة) , ومواجهة مصادر عدم الاستقرار في الجنوب (أي في الشمال الإفريقي) .

---

[1] نجيب غبرة عن نوفوستي ,"عملية توسيع الناتو" , جريدة البعث , 1997/7/9 , ص 8 .

[2] ريتشارد هاس , "توسيع الناتو هل له نهاية" , جريدة الشرق الأوسط , 21 /7 /1997, ص 9 .

[3] ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , مرجع سابق , ص 323 .

[4] مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , مرجع سابق , ص 495- 496 .

3- هناك درجة عالية من عدم الاستقرار وعدم التطبيق في أوروبا الشرقية والوسطى , حيث ترتفع احتمالات اندلاع صراعات عرقية جديدة , كما أن عمليات الإصلاح والتحول معرضة لانتكاسات خطيرة , وهذه الدول بحاجة إلى تركيز جهودها على عمليات التحول والإصلاح , لاسيما وأن بعض قادة "ثورات التحول والإصلاح " خرجوا من السلطة , وعاد الشيوعيون تحت مسمى " الاشتراكيون " , ولذلك ما تحتاجه هذه البلدان في الوقت الراهن هو الاندماج في المؤسسات الاقتصادية الغربية أكثر من العضوية في الحلف[1] .

المطلب الثالث : إجراءات توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

تشكل علاقة حلف شمال الأطلسي (NATO) بدول أوروبا الشرقية والوسطى جوهر استراتيجيته في عالم ما بعد الحرب الباردة,وسوف يتوقف بقاؤه أو انحلاله وتفككه على مدّى قدرته في حسم هذه العلاقة من خلال التوسع. ومثلما يقال إن مادة الدولة تكمن في سيادتها وسيطرتها على أراضيها وقدرتها على حمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية , وإنها إن فقدت سيادتها فقدت وجودها , وبالتالي فإن مادة الناتو اليوم ليس غرب أوروبا بل وسطها وشرقها وهكذا , ليس بالمستطاع عملياً تجنب قضية توسيع الحلف رسمياً, بمعنى آخر,إن هذه القضية من حيث هي فكرة , ومن حيث هي مشروع,أصبحت تحصيل حاصل , ولا يمكن للناتو التراجع عنها إطلاقاً بعد أن أصبحت مادته الأساسية . والمعضلة في هذه القضية الآن ليس في الفكرة , وإنما في الإجراءات المؤدية إليها , أي كيف سيتم التوسع ؟ ومتى؟ وما هي الدول المرشحة للانضمام إليه[2] *؟.

ومنذ أن طرح مشروع توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) في قمة الحلف في بروكسل عام 1994م, والأعضاء الأصليون في خلاف حول صيغة التوسيع وإجراءاته , وشهدت انقسامات شديدة , سواء داخل النخب الحاكمة , أو فيما بينها كحكومات . إذ رأت فرنسا أن تتخذ صيغة التوسيع صيغة أطلسية , أي أنه يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض المتوسط وشمال إفريقيا ,

---

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 191 – 192 .

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 101 .

بينما فضلت ألمانيا أن تتخذ صيغة أوروبية – أطلسية خالصة تشمل دول أوروبا الشرقية والوسطى فقط , وأن يتم ذلك بشكل جماعي استثناء من شروط العضوية الجديدة . أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا , فأرادتا أن يتخذ التوسيع صيغة أطلسية مطلقة تشمل دول رابطة الدول المستقلة , على أن يجري ذلك بشكل انتقائي , أي على دفعات , وحسب الشروط التي حددها مجلس الحلف عام 1995م , وهي :

1- أن يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام .

2- أن يكون ناضجاً سياسياً , وخالياً من وجود مشكلات قومية أو عرقية , ومؤمناً بقيم الديمقراطية الغربية , ويحترم حقوق الإنسان لديه , ولديه من القدرة على تعزيزها .

3- أن يكون ناضجاً اقتصادياً , وقادراً على تحمل جميع نفقات الانضمام إلى الحلف , بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية ذاتها من حيث العقيدة العسكرية والتسليح[1] .

4- أن يضع قواته تحت قيادة مدنية ديمقراطية .

5- أن يبدي استعداده للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته , مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف[2] .

ويلاحظ أنها معايير وشروط عامة يمكن استخدامها كمبرر لضم دول معينة واستثناء أخرى , فوضع خطوط استرشادية عامة يتطلب استيفاؤها تحولات حقيقية أمر مختلف , مما يعني أن المعايير التي وضعت هي في الأساس لتبرير قرارات "سياسية" بالضم أو الاستثناء[3] . وقد حسم هذا الخلاف لصالح الموقف الأمريكي , حيث أشار الأمين العام الأسبق للحلف "خافيير سولانا" , في اجتماع المجلس المشار إليه سابقاً , إلى ما يأتي : " إنّ التوسيع سيتم بصورة تدريجية , ومتطورة دون أن يؤدي إلى تهميش أحد"[4] . كما تقرر في هذا الاجتماع أن تتمثل الدفعة الأولى من الدول المرشحة

---

* قامت لجنة برئاسة مساعد سكرتير عام حلف شمال الأطلنطي للشؤون السياسية وعضوية ستة عشر خبيراً بإعداد دراسة حول توسيع الحلف, وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة : 1- أن تتم عملية التوسع بصورة تدريجية . 2- توازي عملية التوسيع مع جهود تعزيز التعاون مع روسيا . 3- أن تتوازى عملية التوسيع مع الاستعداد لتوسيع الاتحاد الأوروبي . 4 – وقوع الأعضاء الجدد تحت المظلة النووية للحلف . 5- تحمل الأعضاء كافة الالتزامات التي أقرتها اتفاقية واشنطن . 5- عدم نشر أسلحة نووية أو قوات تقليدية للحلف على أراضي الحلفاء الجدد . هذا , ولم تشر الدراسة إلى أسماء الدول المرشحة للانضمام أو توقيتات انضمامها . للمزيد من المعلومات انظر : هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا , مرجع سابق , ص 173 – 174 .

[1] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 102 .

[2] ممدوح أنيس فتحي , "إجراءات توسيع الناتو.....المشكلات والحلول المطروحة ", مرجع سابق , ص 79 .

[3] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 194 .

[4] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 102 .

للانضمام في دول بولندا والمجر وتشيكيا[1] , ومما لاشك فيه أن هناك أسباباً عدة دفعت الناتو إلى الأخذ بالأسلوب التدريجي في التوسيع , وانتقاء هذه الدول الثلاث كدفعة أولى, أهمها :

1- يقلل هذا الأسلوب من احتمالات الفشل الذريع لعملية التوسيع , ويمكن الحلف من معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ضم عدد محدود من الدول , واحتواء المشكلات القائمة بينها , مثل النزاع الحدودي بين المجر والتشيك ؛ في حين أن الأسلوب الجماعي قد يضعف الحلف , ويحدث فيه انقسامات وصعوبة اتخاذ القرارات , فضلاً عن تحمل مشكلات أوروبا الشرقية والوسطى دفعة واحدة. بعبارة أخرى , إن الأسلوب التدريجي يتيح للحلف فرصة اختبار تجريبية التوسيع وتقييميها من حيث النجاح والفشل.

يتيح أسلوب التوسيع التدريجي للحلف انتقاء الدول التي تتيح له فوائد استراتيجية عسكرية وسياسية, فضم دول البلطيق التي تقع في أقصى شمال أوروبا, أو رومانيا وبلغاريا , اللتان تقعان في جنوب شرقي القارة , لا يوازي من الناحية العسكرية ضم دول مركز أوروبا أو وسطها , المتمثلة في بولندا والمجر والتشيك , باعتبار أن لهذه الدول حدود طويلة ومشتركة مع ألمانيا وروسيا , وكانت تمثل في فترة الحرب الباردة المواقع المرشحة لانطلاق أي هجوم سوفييتي كبير على أوروبا الغربية، وبالتالي من يسيطر جيوسياسياً على المركز يسيطر عسكرياً على الأطراف , فضلاً عن أن ضم هذه الدول سيحسم من الناحية السياسية قضية تاريخية طالما أقلقت الأمن الأوروبي , وهي الأطماع الألمانية – والروسية في أوروبا الوسطى , لأنها عندئذ سوف تكون مشمولة بنص المادة الخامسة من معاهدة واشنطن المنشئة للحلف والتي تنص على "أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الأطلسي يُعدُّ عدواناً ضد كل الدول المتحالفة ويتعين في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضرورياً من الإجراءات القادرة على مقاومة العدوان , بما في ذلك استخدام القوة , وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن العدوان والترتيبات التي اتخذت في مواجهته إلى مجلس الأمن ليقوم بواجباته المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق" الأمم المتحدة "[2] .

2- إن التكلفة المقدرة لتوسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) بشكل جماعي هي 130 مليار دولار , يتحمل منها الأعضاء الأصليون 82 مليار دولار , ويتحمل الأعضاء الجدد 48 مليار دولار

---

[1] ممدوح أنيس فتحي , "إجراءات توسيع الناتو.....المشكلات والحلول المطروحة ", مرجع سابق , ص 80 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 272 .

كنفقات لتحسين نفقاتهم العسكرية لتتلائم مع عقيدة الحلف وأسلحته , ونفقات لإنشاء قوات أطلسية تقليدية على أراضيها , وإيجاد مقرات ثابتة لها[1] . لكن في حال فشل الأعضاء الجدد في توفير هذه النفقات نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية , فإن على حلف شمال الأطلسي (NATO) إما أن يتراجع عن مشروع التوسيع , أو أن يتحمل نفقات التوسيع كاملة , لذلك فإن التوسيع التدريجي يجنب الحلف تحمل كل تكاليف التوسيع دفعة واحدة , ويحصرها في التكاليف المقدرة في كل مرحلة.

3- من شأن الأسلوب التدريجي للتوسيع أن يقلل من حدة المعارضة الروسية له، وحقيقة الأمر, إن أحد الأسباب التي دفعت موسكو إلى الموافقة على التوسيع بموجب وثيقة باريس عام 1997م هو أن الناتو قد أخذ بهذا الأسلوب[2] . وتعليل ذلك أن الأسلوب التدريجي قد يقوي من موقف الحكومة الروسية إزاء معارضيها في الداخل , ويخلق انطباعاً لدى الرأي العام الروسي بأن دولتهم لم تتخل عن حزامها الأمني السابق في أوروبا الشرقية والوسطى دفعة واحدة ودون مقابل، عندما اعترفت وثيقة باريس بمصالح موسكو في مجالها الحيوي المتمثل في رابطة الدول المستقلة. بتعبير آخر , فإن هذا الأسلوب كان يحفظ ماء وجه حكومة الرئيس "بوريس يلتسين" السابقة المرغوب فيها من قبل الغرب ، ويطيل في عمرها إزاء معارضيها من الشيوعيين والقوميين المتطرفين ، الذين يستغلون تنازلها عن كل حزامها الأمني السابق بأسلوب التوسيع الجماعي ، للتشهير بها وإسقاطها بطريقة الانتخابات أو الطرق الأخرى ، وعند ذلك ستتعثر عملية التوسيع فيما لو وصلت هذه القوى المعارضة للسلطة ، وألغت وثيقة باريس , وبدأت تعيد علاقاتها بالغرب وفقاً لمنطق الحرب الباردة .

4- لاقى مشروع توسيع الناتو نحو الشرق معارضة حتى من قبل الأوساط الشعبية والقوى السياسية الداخلية في الأعضاء الأصليين للحلف . ففي الولايات المتحدة الأمريكية , يعارض هذا المشروع بعض أعضاء الكونغرس , مثل المحافظون في مجلس الشيوخ الذين يرفضون أي زيادة في الالتزامات الأمنية الخارجية[3] ، أو مجموعة الصقور التي ترى أن توسيع الحلف سيضعف قوتهم ونفوذهم الكبير , ويستنزف مواردهم العسكرية . وفي ألمانيا , تعارض بعض القوى السياسية , مثل جماعات الخضر والاشتراكيين الديمقراطيين , توسيع الحلف بشكل جماعي، على اعتبار أنه سيرهق اقتصاد ألمانيا ، ويجعل الحكومة تتخلى عن التزاماتها بإنعاش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزء الشرقي

---

[1] – نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص103.

[2] – إبراهيم عرفات, "روسيا والناتو الجديد:قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية", مجلة السياسة الدولية , (العدد129,عام 1997) ,ص115.

[3] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص103 – 104 .

منها[1] . فلذلك , فإن في الأسلوب التدريجي إمكانية لاحتواء هذه الأصوات المعارضة ، مادام يعني لها أن التوسيع له حدود معينة يمكن تحملها عسكريا واقتصادياً.

5- قام مشروع التوسيع , منذ إقراره في قمة بروكسل عام 1994م ، على أساس وجود تعاون بين الناتو والمؤسسات الأوروبية من أجل رعاية دول أوروبا الشرقية والوسطى لتجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية , إضافة إلى توفير الحماية الأمنية لها . وتبعاً لذلك , فتحت المؤسسات الأوروبية ، مثل مجلس أوروبا , الاتحاد الأوروبي , ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا , أبوابها لضم هذه الدول ورعايتها ، بيد أن قيام الناتو بضم هذه الدول دفعة واحدة بأسلوب التوسيع الجماعي سيؤدي من الناحية الفعلية إلى أن يتولى جميع المهام , مما سيرهقه بمشكلات هذه الدول, ويمحو شخصية المؤسسات الأوروبية , وقد يفقد الحلف نفسه شخصيته, ويتحول إلى مجرد منظمة للتعاون الأمني وغير الأمني . وبالتالي , فإن الأسلوب التدريجي في التوسيع , بقدر ما سيحفظ شخصية الناتو , ويخفف عنه تحمل كل مشكلات أوروبا الشرقية والوسطى , فإنه سيعطي هامشاً مهماً للأوروبيين للحركة وتحمل مسؤولياتهم إزاء دول تنتمي إليهم وتشكل جزءاً مهماً من قارتهم[2] .

تتمثل النقطة المهمة الأخرى في إجراءات التوسيع في مواعيد التوسيع التدريجي، والدول المرشحة للانضمام في كل مرحلة , ثم مصير الدول التي سيتأخر انضمامها عن المرحلة الأولى , وخاصة من الناحية الأمنية . ففي اجتماع قمة الحلف في تموز 1997م الذي أعقب توقيع وثيقة باريس , قرر الناتو مراحل التوسيع على النحو التالي[3]:

المرحلة الأولى : تبدأ عام 1997م , وتنتهي في عام 1999م, وفيها يتم انضمام بولندا, والمجر, وتشيكيا.

المرحلة الثانية :تبدأ في عام 1999م , وتنتهي في عام 2003م , وفيها يتم انضمام رومانيا , وبلغاريا, والنمسا , وسلوفينيا , وألبانيا .

---

[1] – المرجع السابق, ص104.

[2] - ممدوح فتحي, "إجراءات توسيع الناتو" , مرجع سابق, ص80.

[3] – المرجع السابق نفسه, ص80.

المرحلة الثالثة : تبدأ في عام 2003م وتنتهي في عام 2010م, وفيها يتم انضمام دول البلطيق الثلاث وفنلندا, والسويد , ودول رابطة الدول المستقلة وجمهوريات يوغسلافيا (السابقة) .

وبموجب هذه المراحل تتمتع دول المرحلة الأولى بالحماية الأمنية الكاملة في عام 1999م, بالإضافة إلى الحقوق والواجبات الأخرى التي يتمتع بها الأعضاء الأصليون , سواء من حيث التصويت على قرارات الناتو , أو الحصول على المساعدات اللازمة لتطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية . أما دول المرحلتين الثانية والثالثة , فسوف يتوقف انضمامها على التحسن الذي سيطرأ على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية , سواء تم ذلك بجهودها الذاتية , أو بمساعدة الحلف والمؤسسات الأوروبية المنتمية إليها[1] . وهذا يعني أن انضمامها قد يتأخر عن الموعد المحدد إذا لم يطرأ هذا التحسن , وبذلك سيكون للتوسيع مرحلة رابعة أو خامسة, وحسبما يقرره الناتو في المستقبل . ومن الناحية الأمنية , فإن الناتو سيتولى معالجة الأزمات والمشكلات التي تنشب بين دول المرحلتين الثانية والثالثة , باستثناء دول رابطة الدول المستقلة التي ستتولاها موسكو بالتعاون مع الحلف [2].

ويرى إدوارد لوتواك(Edward Lotoak) , الخبير بمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن, ما يأتي " إن ضم دول أوروبا الشرقية للناتو هو خداع قاس , لأن أياً من الدول الغربية الكبرى لن ترسل أي من قواتها لمساعدتها , وأن الأمريكيين لن يقاتلوا روسيا من أجل بولندا أو أوكرانيا"[3] .

وأخيراً , وفي ضوء دراسة منعكسات المتغيرات الدولية التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة على حلف شمال الأطلسي (NATO) تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- رغم اختلاف آراء علماء العلاقات الدولية وتباينها حول طبيعة النظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن هناك تداخل بينها لدرجة لا يمكن فصلها , ويعود هذا التداخل إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل سعيها للسيطرة على العالم والتحكم بموارده الاقتصادية الأساسية وتوجيه تطورات الأحداث فيه بالشكل الذي يخدم مصالحها القومية كقوّة وحيدة في العالم تسعى إلى اخضاع القوى الدولية الكبرى والإقليمية بأساليب

---

[1] – نزار الحيالي, دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق, ص105– 106.

[2] – المرجع السابق نفسه, ص106.

[3] ممدوح الأوس,"توسيع الناتو والهوية الوطنية لبلدان أوروبا الشرقية " , جريدة البعث,العدد10374 , 1997/7/22 , ص 8 .

مختلفة لم تصل إلى اليوم إلى حدّ التهديد باستخدام القوة العسكرية (وإن درجت العادة على أنّ تستخدمها دائماً ضد الدول الصغيرة والفقيرة) لأنّ استخدامها سيؤدي إلى نتائج كارثية على العالم كله بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها , وتقتصر في نشاطها إلى اليوم على المحاولات الناجحة لتوسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) وزرع الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية , إلى جانب استخدام أدوات الضغط السياسي والاقتصادي مما سيساعد في المستقبل في خلق تكتكلات دولية جديدة , وربما تكون العلاقات الروسية – الصينية– الهندية – الإيرانية مرشحة للتطور في المستقبل غير البعيد إلى درجة تشكيل قطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية , خاصة وأنّ الإمكانات الاقتصادية والعسؤكرية لهذه الدول تسمح بذلك , وبالتالي سيؤدي هذا التطور بالضرورة إلى تشكيل حلف سياسي وعسكري يضم هذه الدول , يعمل على منافسة حلف شمال الأطلسي (NATO) ويكون العالم على موعد مع فصل جديد من فصول الحرب الباردة .

2- بالرغم من أنّ إنشاء حلف شمال الأطلسي (NATO) كان في ظروف الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب , فإن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في أنّ تنزع عنه صفة كونه أداة من أدوات الحرب الباردة , وعملت على تطويره وتوسيعه نحو الشرق عندما تمكنت من إيجاد حزمة من الأهداف القديمة الجديدة لهذا الحلف , فبدلت " الخطر الشيوعي" ب"الخطر الشيوعي" ومحاربة الشيوعية ب "الحرب على الإرهاب" و"دعم الثورات الديموقراطية" مما يؤكد حقيقة أنّ الأهداف والنوايا الأمريكية من إنشائه أبعد وأكبر مما أعلن عنه في بداية تشكيله , وبالتالي كان ولا يزال أحد أهم وأخطر أدوات السياسة الخارجية الأمريكية على مستوى أوروبا والعالم , وسيبقى هذا الحلف حتى تنتفي عوامل وأسباب وجوده عندما تكون الدول الأوروبية قادرة على بلورة سياساتها الاقتصادية والعسكرية الخاصة بها بعيداً عن الهيمنة الأمريكية .

3- يبدو واضحاً لكل من يتتبع توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) أنّ المشروع يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى , بما فيها المصالح الأمنية الخاصة لجهة التهديد المحتمل الذي يمكن أنّ تواجهه من جانب القوّة النووية الروسية , وبالتالي فإن أمن وسلامة الدول الجديدة التي شملتها عملية توسيع الحلف منذ التسعينيات وحتى الوقت الحاضر لا تعني الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً إلاّ بالقدر الذي يخدم المصالح الأمنية الأمريكية .

وكما لم تكن واشنطن مستعدة لمساعدة دول أوروبا الشرقية عشية التحولات الكبيرة التي شهدتها تلك الدول لجهة تحويلها من قبل السوفييت إلى دول شيوعية تدور في فلك الاتحاد السوفييتي (السابق) فإنها لن تكون مستعدة , لا اليوم ولا غدا , ولا في أي وقت من الأوقات لتقديم المساعدة اللازمة لها ضدّ روسيا , أو خوض حرب إلى جانبها من أجل حماية أمنها وسلامتها من أي تهديد روسي في المستقبل . وبالتالي السكة هنا في اتجاه واحد واللعبة في مرمى واحد والخاسر الوحيد في عملية توسيع الحلف الدول التي تحصل على العضوية الجديدة فقط والرابح الكبير هو الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل الرابع:

أثر تغيير النظام الدولي على مستقبل حلف شمال الأطلسي(NATO):

تركت التغيرات التي شهدها النظام الدولي آثارها الواضحة على سلوك حلف شمال الأطلسي , سواء بتفاعل العلاقات الأمريكية – الأوروبية داخل الحلف , أو بالموقف الروسي من الاستراتيجية الأطلسية الجديدة , وتبعات ذلك على العلاقات الروسية – الأوروبية , وكذلك اتجاه الحلف نحو العمل خارج المنطقة التقليدية المحددة لعمله , كل ذلك يجعله أمام احتمالات , يتوقف مستقبله إزاء مقاربته للقضايا الآنفة الذكر .

المبحث الأول : أثر توسيع حلف شمال الأطلسي(NATO)على مستقبل الأمن الأوروبي.

وضعت المستجدات في البيئة الأمنية الأوروبية حلف شمال الأطلسي أمام امتحان صعب , إذ أصبح لزاماً عليه أن يقنع الأوروبيين أن قيمته الدفاعية ما زالت قائمة بعد زوال الخطر الشيوعي, وخاصة مع الضغوط الأمريكية المتزايدة على الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من أجل زيادة إنفاقها العسكري , إلى تفعيل البيئة الأمنية الأوروبية .

المطلب الأول : العلاقات الأمريكية – الأوروبية ضمن حلف شمال الأطلسي (NATO):

مع انتهاء الحرب الباردة اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت استراتيجيتها كقطب وحيد في النظام العالمي الجديد , وأخذت هذه الاستراتيجية تتشدد إزاء الحلفاء الأوروبيين على أكثر من صعيد:

أولاً : تخويف الأوروبيين من القوة النووية الروسية , ومن الأسلحة الاستراتيجية داخل الجمهوريات المستقلة , من دون وجود نظام أمني صارم يضبطها [1]

[1] محمد حسنين هيكل ,"حرب الخليج : أوهام القوة والنصر",(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر , عام 1992) , ص 605 .

ثانياً : ربط مستقبل الأمن الأوروبي باستمرارية حلف شمال الأطلسي (NATO)ودوره الأمني في أوروبا والعالم , حيث ترتبط مسيرة الاتحاد الأوروبي بالأمن الأوروبي من خلال الحلف , وليس من خارجه , مع ما يؤدي إليه ذلك من تنمية علاقات أقوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية , كما حددت ذلك وثيقة " أسس الاستراتيجية الوطنية : المصالح والغايات " , الصادرة عن البيت الأبيض في آب 1991م[1] . وبالتالي , وعلى غير المتوقع , عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مضاعفة نفوذها وتثبيته من خلال سياسة توسيع حلف الأطلسي باتجاه أوروبا الشرقية [2] .

على مدى الأربعين عاماً الماضية كانت ثلاثة عوامل وراء تماسك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين , العامل الأول : القوة وتصورات التهديد السوفييتي,والتزامه بالثورة العالمية , وجواره الجغرافي , مما جعل الأوروبيين مستعدين للتقليل من خلافاتهم مع الأمريكيين من أجل المحافظة على جبهة مشتركة . والعامل الثاني : المصلحة الاقتصادية الأمريكية في أوروبا. والعامل الثالث : وجود ميل من جانب النخبة الأوروبية والأمريكية التي كانت خلفياتها الشخصية وخبراتها تدفعها إلى الالتزام بقوة وبفكرة الوحدة الأطلسية . غير أن انهيار الاتحاد السوفييتي , وانتهاء الحرب الباردة عرض هذه العوامل الثلاثة للتآكل , ودفع الخبراء إلى التشكيك بإمكانية صمود التحالف الأمريكي – الأوروبي أمام صراعات المصالح التي بدأت تظهر بوضوح خلال الحقبة التي أعقبت غياب الاتحاد السوفييتي , وغياب العامل الرئيس الذي كان يكبت الخلافات ويمنعها من الظهور[3] . الإ أن بريجنسكي يشير إلى " أن لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا أوروبا يمكن أن تنجح كثيراً بدون الأخرى, وهما يمثلان جوهر الاستقرار العالمي . فينبغي ألا تحجب حدة الاختلافات التي ظهرت بين جانبي الأطلسي , حيال مسائل كثيرة منها العراق , أن أوروبا التعددية في جوهرها و الولايات المتحدة الأمريكية الآحادية إلى حد ما يسهمان في "عقد زواج مصلحة عالمي مثالي" . فإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف بشكل منفصل , يمكن أن تكون متفوقة , لكنها لن تكون على كل

---

[1] The foundation of national strategy : interest and goals , National securities strategy of the United states , August 1991, published by white house, P. P. 1-4.

[2] الهيمنة الأمريكية وأوروبا , (الإمارات : مركز زايد للتنسيق والمتابعة, 2001), ص 14 .

[3] السيد أمين شلبي , أمريكا والعالم : متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000– 2005 , (القاهرة : عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة , عام 2005), ص 289 .

شيء قديرة , ويمكن أن تكون أوروبا غنية , لكن عاجزة , وإذا عملا معاً , يصبح لديهما القدرة على فعل أي شيء على المسرح العالمي" [1].

المطلب الثاني : الأهداف الأمريكية من توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

يخفي مسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) الكثير من الأهداف , وفيما يأتي أهمها :

1- مواجهة التحديات الاستراتيجية وعدم الاستقرار الممتد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى[2],وبالتالي تعجيل حركة تباعد هذه الدول عن روسيا , وضمان أمن خطوط نقل النفط والغاز , وتعميق التواجد الاقتصادي للحلف في المنطقة[3] .
2- يتيح توسيع الحلف للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية إعادة صياغة العلاقات الدولية الداعمة لاستمرار هيمنتها العالمية , ومن أهمها العلاقة مع القوى الغربية الأخرى . إن الهيمنة الأمريكية ما كانت لتنجح لولا موافقة الحلفاء عليها , وتأكيد بقاء الروابط التقليدية بين الحلفاء, وإفشال جهودهم نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية , وبشكل خاص ألمانيا وفرنسا[4] , واستمرار ارتباطهم بالولايات المتحدة الأمريكية , و تأمين بقاء زعامتهم العالمية .
3- احتواء روسيا ومحاصرتها ضمن حدودها السياسية , وحرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية , والضغط عليها اقتصادياً وسياسياً , حتى يتمكن الحلف من تقليص إمكاناتها النووية والصاروخية . إن وضع القوة الذي يستقر إليه الحال بعد التوسع سيسمح بالسيطرة على توازنات القوى الدولية لصالحه , ولن يسمح لأية قوى أخرى أو تحالف مضاد بزعزعة التحالف الأطلسي عن مركزيته في النظام العالمي[5] .

---

[1] زبيغينو بريجسنكي , الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ,ترجمة عمر الأيوبي , (بيروت : دار الكتاب العربي , عام 2004) , ص 112 .

[2] خضر عباس عطوان , "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط " , المجلة العربية للعلوم السياسية , بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , (العدد 16 , خريف 2007), ص 185 .

[3] لطفي السيد الشيخ , الصراع الأمريكي – الروسي على آسيا الوسطى , (القاهرة : دار الأحمدي للنشر , 2006) , ص 203 .

[4] فريد الشحف , العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقوقاز ,مرجع سابق , ص 134 .

[5] خضر عباس عطوان , "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط " , مرجع سابق , ص 185.

4- تطويق الصين بقواعد عسكرية لحلف شمال الأطلسي (NATO) تكبح محاولاتها المستقبلية , وأن تبرز كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي .

5- السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هذه الدول , لتكون عاملاً مساعداً مهماً لتنفيذ هذه الأهداف .

6- تهميش دور الأمم المتحدة , وإعادة صياغة ميثاقها , بما يتناسب والوضع الجيوسياسي الجديد , لعالم أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

وتكشف مجمل هذه الأهداف أن عملية التوسيع هي جزء من عملية أكبر قوامها بناء معمار أمني جديد لأوروبا , لا ينفصل بدوره عن الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية . غير أن تحقيق هذا المعمار الكلي يتطلب شروطاً من أهمها :

1- الاستمرار في التطبيق الناجح للترتيبات الخاصة بالحد من التسلح , وخاصة معاهدة الأسلحة التقليدية .

2- تعميق وتقوية الشراكة من أجل السلام , والذي هو الجسر بين حلف شمال الأطسي (NATO) ووسط أوروبا وروسيا .

3- أن يفتح الاتحاد الأوروبي أبوابه الاقتصادية والسياسية لدول أوروبا الشرقية , من أجل مساعدتها في تقوية وترسيخ استقرارها الداخلي وانفتاحها الديمقراطي .

4- تدعيم علاقة تعاون حقيقية وكثيفة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وكلما كان الالتزام بهذه الشروط قوياً, كلما صارت عملية توسيع الحلف قابلة للتطبيق بأقل أعباء ممكنة , وتساعد في تحقيق أهدافها من جهة أخرى[2] .

المطلب الثالث : الموقف البريطاني من توسيع الحلف :

خلال الحرب الباردة , كانت بريطانيا مرتاحة للهيمنة الأمريكية على حلف شمال الأطلسي (NATO), لأن تجربتها التاريخية تختلف , وبشكل جوهري , عن تجربة جيرانها في القارة . فبالنسبة لدول القارة الأوروبية كانت المخاوف تتجسد دائماً بهيمنة يفرضها جار قوي . وبالنسبة لبريطانيا ,

---

[1] فريد الشحف , العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس ,مرجع سابق , ص 134 .

[2] حسن أبو طالب , "توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997) , ص 100 .

فإن تهديد الاستقلال كان مترافقاً مع قوة مهيمنة على القارة الأوروبية , وجاء الخلاص من حربين عالميتين من وراء البحار . وبالتالي أصبحت الصداقة أو " التحالف الكبير" , على حد قول "وينستون تشرتشل" مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال هي الموضوع الرئيس للسياسة الخارجية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية , إن لم تكن من الحرب العالمية الأولى[1] .

وجدت بريطانيا بشكل خاص , والأوروبيون عموماً , في ازدياد القوة العسكرية الأمريكية عاملاً مفيداً لحل المعضلة الأمنية , والحفاظ على توازن القوى في أوروبا , وخير مثال على ذلك تعذر إعادة دمج ألمانيا الغربية مع الغرب بدون الالتزام الأمني الأمريكي . وقد ثبتت التسوية بين فرانكو وألمانيا بوضوح وبالضرورة في تسوية أطلسية بضمان أمريكي[2]

سيساعد اقتناع بريطانيا بأن التمسك بتحالف مميز مع الأمريكيين , وإثبات وجودها كدولة تحتل المركز الأول في الحلف الأطلسي , على فرض وجودها كدولة تحتل المركز الأول في المجموعة الأوروبية التي قبلت في النهاية الاندماج فيها [3], عن طريق وضع قدمها الأولى في أوروبا وقدمها الثانية في القارة الأمريكية , وبالتالي حماية مصالحها القومية من تحديات بعض القوى , سواء أكانت أوروبية أو إقليمية , لذلك نجدها تدعم الموقف الأمريكي الرافض للمسعى الفرنسي من تحويل عملية توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) بحيث يتخذ صيغة أطلسية جنوبية , و لأن ذلك يساعد على تعاظم المصالح الفرنسية على حساب المصالح البريطانية – الأمريكية في حوض البحر المتوسط [4] .

المطلب الرابع : أثر توسيع الحلف على العلاقات الفرنسية– الأطلسية :

كانت فرنسا حليفاً موالياً ومخلصاً للولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الرئيسة للحرب الباردة , ووقفت إلى جانبها عندما نشبت الأزمات, وبشكل خاص حصار برلين , أو أثناء أزمة الصواريخ الكوبية . لكن دعم فرنسا لحلف شمال الأطلسي أعيق بالرغبة الفرنسية الهادفة إلى ضمان

---

[1] هنري كيسنجر,هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية , ترجمة هند بهلول , (دمشق: دار الرأي , 2006) , ص 50 .

[2] جي جون أيكنبري , صنع السياسة الخارجية الأمريكية , تحرير جوناثان ألترمان , (وزارة الخارجية الأمريكية : مكتب الإعلام الخارجي , 2009) , ص49.

[3] بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً , ترجمة مدني قصري , (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر , عام 2003), ص 23 .

[4] نزار الحيالي , دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 70 .

هوية سياسية فرنسية منفصلة , وإلى المحافظة على حرية العمل اللازمة لها , لاسيما في الأمور التي تخص الوضع العالمي لفرنسا , أو التي لها علاقة بمستقبل أوروبا[1].

وظهرت أول خطوة فرنسية عبرت عن الاستقلالية حيال حلف شمال الأطلسي (NATO)عندما صدر قرار الحكومة الفرنسية في 11 نيسان 1958م , بإطلاق برنامج الأبحاث النووية الذي انتهى بحيازة فرنسا لهذا السلاح . وفي أيلول 1958 , كتب الجنرال شارل ديغول إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور يطلب منه أن تحل إدارة ثلاثية (الولايات المتحدة الأمريكية , وفرنسا, وبريطانيا) على رأس الناتو محل الإدارة الأحادية الأمريكية. وكان الجواب الأمريكي بالرفض , وراحت دعوات ديغول المتكررة إلى استقلال دفاعي أوروبي داخل الناتو وخارجه تلقى ردوداً سلبية من الأوروبيين أنفسهم قبل الأمريكيين[2]. فقد حرصت بريطانيا خلال المحادثات التمهيدية لمعاهدة ماستريخت الخاصة بسياسة الأمن المشترك , على أن لا دفاعاً أوروبياً إن لم يكن مطابقاً لمتطلبات وتوجيهات واستراتيجية حلف شمال الأطلسي [3]. بالإضافة إلى أسلوب قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على أغلب المراكز القيادية ومفاصل اتخاذ القرار في الحلف , حتى الموجودة على أراضي القارة الأوروبية منها , والقيادة الموحدة القائمة صورة شكلية ليس لها أية فاعلية إلا من خلال وجهة النظر الأمريكية , وهو ما يشكل خللاً في توازنات الحلف[4]. في 23 تموز 1964م , أعلن الرئيس شارل ديغول عزم بلاده على العمل من أجل امتلاك السلاح النووي , وقال:" إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للسلاح النووي يولد لديهما الأمن , ويعطيهما داخل معسكريهما الخاصين بهما سبلاً لممارسة الهيمنة , وسوف لن يتخلصا من ممارستها تجاه أية دولة , مهما كانت أيديولوجيتها وطبيعتها ودعايتها , وينتج عن ذلك أن البلدان التي لا تمتلك الأسلحة النووية تعتقد أن عليها قبول تبعيتها استراتيجياً , وبالتالي سياسياً . وفي هذه الشروط تعتقد فرنسا أنه من الضروري بذل الجهود لتصبح بدورها قوّة نووية"[5] .

---

[1] زبغينو بريجسنكي , رقعة الشطرنج العظمى , ترجمة نافع لبس(دمشق : مركز الدراسات العسكرية , عام 1999), ص 77 .

[2] غسان العزي , "الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي" , مجلة شؤون الأوسط , (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية , العدد 54 , عام 1996), ص 56 .

[3] بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً ,مرجع سابق , ص 23 .

[4] الموسوعة العسكرية , الجزء الأول , (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع) , عام 1981 , ص 834 .

[5] محمد حبيب صالح , محمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , مرجع سابق , ص 220 – 221 .

رداً على تصريح شارل ديغول , طرحت واشنطن ما أصبح يعرف باسم " المشروع الحاسم",ويتضمن تشكيل أسطول بحري من خمس وعشرين سفينة تحمل كل منها ثمانية صواريخ بولاريس , ويتكون طاقمها من جنسيات مختلفة , ويوجه من قبل جميع الدول التي ستوقع على معاهدة إنشائه , ويوضع تحت إمرة القيادة الأطلسية العليا في أوروبا , ويساهم كل بلد عضو في الإعداد لاستراتيجيته , ويمتلك حق النقض في استخدامه[1] . غير أن فرنسا رفضت المشروع , وانتقل شارل ديغول من مرحلة الرفض المهذب إلى مرحلة العداء الصريح له , ووضعت فرنسا برنامجاً نووياً خاصاً بها , وأخبر شارل ديغول أحد المقربين إليه آنذاك عن حقيقة ما يدور في تفكيره , قائلاً : " إذا لم يكن الأمريكيون مستعدين للقتال في كوبا على بعد مئة وخمسين كيلو متراً من الولايات المتحدة الأمريكية , فلن يقاتلوا من أجل أوروبا على بعد خمسة آلاف كيلو متر عن حدودهم . إذاً عليّ أن أستخلص النتائج التي تخص الاستقلال والدفاع عن فرنسا"[2].

قرر شارل ديغول توجيه ضربة قاسية لحلف الناتو , وكتب إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في 7آذار 1966م رسالة جاء فيها : "إن فرنسا عقدت العزم على أن تمارس سيادتها على كامل أراضيها وسمائها التي نال منها الوجود الدائم لعناصر عسكرية حليفة بوقف مساهمتها في القيادة الحليفة , وأن تتوقف عن وضع قواتها تحت تصرف منظمة حلف شمال الأطلسي"[3]. وصدّق الرئيس شارل ديغول والوزارة الفرنسية على قرار في 9 آذار1966م بقيت بموجبه فرنسا عضواً في الحلف , لكنها انسحبت من منظمته العسكرية , وغادرت القوات العسكرية الأمريكية وعددها (26 ألف جندي) وبضع مئات من الطيارين الكنديين الأراضي الفرنسية , وتفاقم الوضع في 3 أيار 1966م عندما حرّمت فرنسا فضاءها الجوي على طائرات الحلف , وعدم الطيران فوق أراضيها إلاّ بطلب خاص يقدم مسبقاً, وأدى ذلك إلى حدوث خلل استراتيجي كبير في تشكيلة حلف الناتو[4] .

أدى انسحاب فرنسا من المنظمة العسكرية لحلف شمال الأطلسي , عام 1966م , إلى انتقال قيادة الحلف من باريس (حيث كان مقرها منذ عام 1952) إلى بروكسل[5] . لكن لا يمكن القول إن فرنسا فرنسا ما بعد شارل ديغول أدارت ظهرها للحلف الأطلسي – لمنظمته العسكرية – لكونها بقيت عضواً

---

[1] أندريه فونتين , فترة من الانفراج الدولي , ترجمة موسى الزعبي , (دمشق , 1988 م), ص87 .
[2] محمد حبيب صالح , محمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , ص 221 – 222 .
[3] أندريه فونتين , فترة من الانفراج الدولي , مرجع سابق , ص 90 .
[4] محمد حبيب صالح , محمد يوفا , قضايا عالمية معاصرة , مرجع سابق , ص 223 .
[5] غسان العزي , "الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي" , مرجع سابق , ص 57 .

في الحلف , وبقيت في الهيكل السياسي للحلف , وبالتالي تحقق فرنسا أكثر من هدف , أولاً تستطيع فرنسا تطوير قوتها النووية بعيداً عن الضغوط الأمريكية , في حين أن بقاءها في الهياكل السياسية سيجعلها مرتبطة بأوروبا الغربية سياسياً واقتصادياً , ويجعلها تشعر بالأمان في أن حلفاءها الأطلسيين سوف ينصرونها في حالة تعرضها لعدوان سوفييتي [1], الأمر الذي ترجم بإعلان أوتاوا عام 1974م , الذي يعدُّ الردع النووي الفرنسي جزءاً لا يتجزأ من الردع الغربي . والجدير بالذكر أن السياسة الخارجية الفرنسية انتهجت رسم خط ثالث بين المعسكرين الغربي والشرقي , عبر التقارب مع الشرق دون الابتعاد كثيراً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي بقيت رغم كل شيء حليفاً موثوقاً لفرنسا [2].

وبعد انتهاء الحرب الباردة , بدأ التنافس بين الاتجاهين الأوروبي و الأطلسي داخل الحلف , لاسيما في أعقاب المبادرة الفرنسية – الألمانية في تشرين الأول 1991 م لتشكيل قوة أوروبية مشتركة بعيدة عن حلف الناتو [3], الأمر الذي تعارضه بريطانيا التي لا ترغب في أي تنسيق عسكري أوروبي إلا في إطار حلف شمال الأطلسي , بالإضافة إلى مواجهة القادة الأوروبيين مشكلة تتمثل في كيفية إنشاء قوة دفاعية أوروبية لا تؤدي إلى إفساد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية [4] . الأمر الذي قوبل بالحذر والرفض من الولايات المتحدة الأمريكية , من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر انقسام في الناتو[5]. وقد حذر مساعد وزير الخارجية الأمريكية "ستروب تالبوت" (Strop Talbot) , " الاتحاد الأوروبي من تأسيس قوة دفاعية بعيداً عن حلف شمال الأطلسي , حيث أن قيام مثل هذه القوة قد يؤدي إلى انقطاع العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا "[6] , وبالتالي الخشية الأمريكية من أن يتحول الجيش الأوروبي المقترح , في وقت لاحق , إلى بديل للناتو وبنتائج تدعم تسارع تآكل التبعية الأمنية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية , وبالتالي خروجها من الاتحاد الأوروبي وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على دورها السياسي الدولي , الأمر الذي

---

[1] نزار الحيالي , دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 63 .

[2] غسان العزي , "الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي" , مرجع سابق , ص 57 .

[3] عماد جاد ,"أثر تغير النظام الدولي على الناتو", مجلة السياسة الدولية ,(العدد 134 , 1998),ص 23.

[4] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق , ص 82 .

[5] السيد أمين شلبي , أمريكا والعالم : متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية , مرجع سابق , ص266 .

[6] محمد منذر , مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة , (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 2002) , ص 104 .

استدعى مقاومتها لهذا المشروع[1] . لكن سرعان ما أبدت ألمانيا تحفظات قوية إزاء كل ما هو دفاعي لا يدخل في إطار الأطلسي[2] . ويعزى الإخفاق الفرنسي – الأوروبي – في تشكيل نظام دفاعي أوروبي مشترك , أو قوات أوروبية مشتركة , إلى غياب الدعم الأوروبي نفسه " للأوربة " , وتفضيل ألمانيا وبريطانيا التبعية لواشنطن أمنياً واستراتيجياً , على مغامرة الاستقلال عنها بإنشاء نظام دفاعي أوروبي لا تقوم دلائل على فعاليته , ولا تشجع على خوضها تجربة البوسنة وعجز أوروبا وجيوشها عن التدخل لوقف حربها من دون مساعدة أمريكية , في الوقت الذي لا تزال فيه ذكريات الحرب الباردة ساخنة , وتدل على فعالية المظلة النووية الأمريكية التي ظللت ألمانيا خصوصاً , واعترف وزير الخارجية الفرنسي "هوبير فيدرين" أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي بعد –مؤتمر مدريد – " أن فرنسا كانت وحيدة أمام الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات لإصلاح الحلف ومعزولة " [3].

لقد تأكد لفرنسا حيال تردد الأوروبيين وضعف إمكاناتهم العسكرية واضطراهم إلى الاستعانة بالوسائل الأمريكية , أنه لا مناص من العمل , و في المدى الطويل , على بزوغ أوروبا مستقلة استراتيجياً , وأن سياسة المقعد الفارغ في مؤسسات الحلف تحرم باريس من ممارسة النفوذ داخل أجهزة هذا الحلف وخارجه . من هنا جاء قرار الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" , في كانون الأول 1995م , بالعودة إلى المنظمة العسكرية لحلف شمال الأطلسي* , شريطة قبول واشنطن بوجود هوية أوروبية متمايزة وواضحة فيه , الأمر الذي تحقق في مؤتمر حلف الأطلسي في برلين بين 3 و5 حزيران 1996م,والذي أقر هوية أوروبية دفاعية مميزة واضحة داخل الحلف[4]. والأهداف الفرنسية من نيتها العودة التدريجية إلى القيادة المندمجة لحلف الأطلسي , التي انسحبت منها عام 1966م تتمثل بما يلي :

1– تحقيق تقدم بخصوص تشكيل هوية دفاعية أوروبية بعيدة عن المراقبة الأمريكية .

---

[1] فهمي الصيرفي , عالم ما بعد الحرب الباردة : دراسة تاريخية علمية تحليلية مستقبلية , (دمشق : دار الصيرفي) 2001 م), ص 101–102.

[2] محمد صوان , "هل تنجح فرنسا في إقامة نظام دفاعي أوروبي خارج الناتو" , جريدة تشرين , 4|12|1997 , ص 10 .

[3] جريدة الحياة , 1997/7/20 , ص 18 .

* استعاد وزير دفاع وقائد أركان جيش فرنسا مقعديهما في اجتماعات الحلف 1996 .

[4] غسان العزي , "الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي" , مرجع سابق , ص 58 .

2- منح الاتحاد الأوروبي ثقلاً عسكرياً وسياسياً دولياً يضاهي ثقله الاقتصادي .

3- الوصول إلى سياسة خارجية مشتركة يتطلب ضرورة وجود بعد عسكري .

4- سعت الديغولية الجديدة إلى تجنب بقاء حلف الأطلسي أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية , وتخوفها من بقاء فرنسا خارجه .

5- إعطاء الأوروبيين مسؤوليات جديدة في الإدارة السياسية العسكرية لهذه المؤسسة .

6- تسهيل عملية إقناع الأوروبيين واستمالتهم لمشروعها الأوروبي .

7- حاجة القوات الفرنسية إلى الاحترافية , وزيادة فعالية القوات العسكرية في عمليات التدخل السريع , وهذا يتطلب عمليات تكثيف التشغيل المتبادل والمتكامل مع الحلف .

8- بعد تبني سياسة توسيع الحلف نحو الشرق , فإن بقاء فرنسا خارجه سيفقدها المواقع الاستراتيجية في أوروبا الشرقية والوسطى , كما أن خوفها من إقصائها عن اتخاذ القرارت المصيرية وتوجسها من استقطاب الولايات المتحدة الأمريكية لأعضائه الجدد , كان يستلزم عودتها إلى القيادة المندمجة لحلف شمال الأطلسي , خصوصاً وأن لها تصوراً لتجديد بنى الحلف قبل فتح باب العضوية أمام دول أوروبا الشرقية .

9- تجديد المطالبة بمنح قيادة القوات الأطلسية المتحالفة لجنوب أوروبا , ومقرها نابولي , لضابط أوروبي , أو حتى نائب أوروبي للقائد الأمريكي [1].

إذا كان الحلف يتطلع إلى دعم فرنسا الكبير في مجالات تعزيز القوى البشرية الأطلسية والقدرات العسكرية الميدانية , لاسيما اللوجستية منها , فلا يغيب في المقابل سعي فرنسا إلى لعب دور استراتيجي عسكري عالمي , أبعد من دورها السياسي الحالي عبر الاتحاد الأوروبي,أو دورها الوطني , كفرنسا مستقلة القرار . كما تتطلع في هذا الإطار إلى لعب دور كبير في منطقة الشرق الأوسط , ليس تحت المظلة الأطلسية فحسب , لاسيما في الدول العربية و الإسلامية, وربما تطمح إلى تجاوز ذلك نحو بناء علاقات المستقبل , من خلال الأدوار الاستراتيجية للحلف , إذا وصلت قواته إلى تلك المناطق في المستقبل[2] .

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص57 .

[2] عبد النور عنتر – موسى قلاب – نبيل شبيب , "حلف شمال الأطلسي عامه الستين نظرة استشرافية ....موقع العالم الإسلامي فيها", إشراف مركز الجزيرة , عام 2009 , ص 23 .

وأمام اتهامات البعض " بالانحرافات الأطلسية " الجديدة للسلطات الفرنسية , فقد جاء رد في جاك شيراك أن فرنسا لن تستكمل عودتها إلى صفوف الحلف إلا إذا أصبح الأطلسي حلفاً أوروبياً , وهذا يعني أن الأدوار والمسؤوليات داخل التحالف يجب أن توزع بشكل عادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين [1], الأمر الذي ترجم بمقررات اجتماع مجلس وزراء خارجية حلف الأطلسي الذي انعقد في 2و3 حزيران 1996م ببرلين , وأهم تلك المقررات :

1- موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل عناصر عسكرية أوروبية مميزة داخل حلف شمال الأطلسي .
2- إمكان تكليف اتحاد غرب أوروبا بقيادة العمليات العسكرية , حتى لو استخدمت فيها قوات الحلف , وهنا حرصت فرنسا على تجنب كلمات مراقبة , حتى لا تسمح للولايات المتحدة الأمريكية فرض وصايتها من خلال حلف الأطلسي .
3- ستكون هذه العمليات العسكرية مدعمة بالإمكانات الضخمة لحلف الأطلسي . الأمر الذي يكرس بوجود هوية دفاعية أوروبية[2] . في حين يرد محللون أمريكيون أن أوربة الحلف ليس سوى أسطورة , ذلك أن اتفاق برلين يعطي الأوروبيين حق اللجوء إلى وسائل الناتو من دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية , لكن تحت ثلاثة شروط :

أ- أن تبقى مسؤولية القيادة العليا للقوات الحليفة في يد قائد الحلف , وهو أمريكي .
ب-أن توافق واشنطن على المهمة التي يزمع الأوروبيون القيام بها بمفردهم .
ت- أن تنال القوات المشاركة في هذه المهمة موافقة الحلف , وتتبع إجراءاته وتزوده بتقارير عن سير العمليات وتطورها[3] .

أولاً : الصراع على رئاسة القيادة الجنوبية :

يواجه الحلف عملية شد بعد عودة فرنسا إليه . فالمسألة من وجهة نظر الفرنسيين تتعلق بمستقبل منطقة حوض البحر المتوسط ومدى السيطرة عليه , وهل سيكون هذا البحر بحيرة أمريكية أم بحيرة أوروبية . فالمعروف أن القيادة الجنوبية لحلف الناتو المتمركزة في نابولي , تشمل مناطق مهمة تمتد

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي , "فرنسا وتوسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997), ص 107.
[2] لخميسي شيبي , الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 58 .
[3] غسان العزي , سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي , والقوى العظمى , (بيروت : مركز الدراسات و البحوث والتوثيق , 2001), ص 180 .

إلى تركيا واليونان , ثم دول شمال إفريقيا التي ترتبط بفرنسا تاريخياً [1] , الأمر الذي ترفضه فرنسا,التي ترى أن الشكل العام لقيادة الحلف لا يمكن القبول به أو الموافقة عليه لفترة لا توجد لها نهاية[2] , وتطالب الأمريكيين بالموافقة على إنشاء , إلى جانب منصب القيادة العليا لقوات التحالف في أوروبا الذي يحتفظ به دوماً واحد منهم , منصب نائب أوروبي للقائد العام , وإنشاء سلسلة من القيادات الأوروبية الواضحة المعالم والدائمة تحت سلطة هذه القيادة المساعدة, وأن تسند القيادة الجنوبية لحلف الأطلسي , والتي ظل يرأسها دوماً ضابط أمريكي , وهو قائد الأسطول السادس المرابط في البحر المتوسط , إلى أوروبي من هذه المنطقة , وتحديداً إلى فرنسي إذا أمكن, أو إن تعذر ذلك إيطالي , أو إسباني[3] , انطلاقاً من أن القيادة الجنوبية المعنية بأمن أوروبا الجنوبية (البحر المتوسط وجنوب أوروبا والبحر الأدرياتيكي) يجب أن تكون بيد أوروبا . والملاحظ أن فرنسا بمطالبتها هذه تحظى بدعم جزئي من إسبانيا , وإلى حد ما من إيطاليا , وبصمت ألماني غير معروف الاتجاه , بينما تعارض ذلك , بالطبع , بريطانيا , أو على الأقل تُعدُّ المشكلة مفتعلة [4]. فكان الرد الأمريكي بأن الأوروبيين تسلموا مسؤولية نائب القائد الأعلى لقوات الحلف , كذلك المواقع الإقليمية . ويمكنها أن تتنازل عن القيادة الفرعية حتى شرق حوض المتوسط , لكنها لا تقبل التسليم بالقيادة الجنوبية , لأن الأخيرة تتحكم في تسيير الأسطول السادس الأمريكي المنتشر في البحر المتوسط . علاوة على ذلك , فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تسليم قيادة أسطولها إلى شخصية غير أمريكية , ستشرف على الأسلحة النووية المحملة على السفن الحربية الأمريكية في عرض المتوسط , الأمر الذي عبر عنه مسؤول أمريكي بقوله " إذا ظن الفرنسيون أننا سوف نرضخ لهذا الموضوع فهم مجانين" .

سرعان ما أدرك الفرنسيون صعوبة وحساسية القيادة الجنوبية بالنسبة للأمريكيين , فصرح "شارل ميلون" , وزير الدفاع الفرنسي آنذاك " أنه من الممكن أن نستغرق وقتاً لكي نحول المبدأ إلى حقيقة"[5] , خصوصاً بعد التردد الكبير لشركاء فرنسا الأوروبيين حول وضع هيكليات جديدة للاتحاد الأوروبي و الأطلسي , والنظر مجدداً في سلسلة المسؤوليات والقيادات الحالية[6]. بالمقابل , حصلت

---

[1] حسين معلوم , "الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997) , ص 91 .

[2] الهيمنة الأمريكية وأوروبا , مرجع سابق , ص 26 .

[3] بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً ,مرجع سابق , ص 92 .

[4] حسين معلوم , "الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997) , ص 91 .

[5] عمرو عبد الكريم سعداوي , " فرنسا وتوسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997), ص 107 .

[6] محمد صوان , هل تنجح فرنسا في إقامة نظام دفاعي أوروبي خارج الناتو , مرجع سابق , ص 10 .

باريس على قيادتين أطلسيتين , هما قيادة الحلفاء في نورفلك في فرجينيا , وقيادة الحلفاء الإقليمية في ليشبونة , وهي مسؤولة عن الوضع في منطقة الأطلسي وإفريقيا(دلالة على الاعتراف بدور فرنسا في إفريقيا) , بيد أن فرنسا ستبقى خارج لجنة التخطيط النووي الأطلسية حفاظاً على استقلال ردعها النووي , وهي ثاني هيئة أطلسية[1] غائبة عنها*.

ثانياً : فرنسا وتوسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

تعارض فرنسا خطط الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع حلف الناتو شرقاً , وتسوق لذلك عدة حجج, منها:

1- لا يوجد تهديد حقيقي في دول أوروبا الشرقية والوسطى يتطلب توسيع حلف الناتو , فقبول بعض الدول واستبعاد دول أخرى من عضوية الحلف قد يؤدي إلى إضعاف التيارات الإصلاحية في هذه الدول , ويزيد من حدة التوتر في المنطقة , وربما يؤدي إلى تشكيلات أخرى ضد حلف الناتو والمصالح الغربية[2] . بالإضافة إلى أن فرنسا ترى أن التهديد يأتي من جنوب المتوسط , حيث يختلط البؤس الاقتصادي والفقر بالتهميش الاجتماعي , الأمر الذي سوف ينتقل تأثيره إلى ضواحي العواصم الأوروبية , مما يزيد ضراوة تعرض الشرعيات القومية والدينية للمخاطر , مما يحدث تمزقاً ويهدد بانفجارات . فالهاجس الأمني الأوروبي القادم من الجنوب ضاغط على السياسة الأوروبية , والفرنسية بشكل خاص [3].
2- إن حلف الناتو يتجه حالياً نحو تخفيض الميزانية الدفاعية , وهذا يتطلب عدم التوسع في الالتزامات الأمنية للحلف , بل على العكس , يلزم خفضها .
3- ربما يقود توسيع الحلف إلى إفقاده التجانس والتماسك والقدرة على تحقيق الإجماع المطلوب داخل الحلف .

---

[1] عبد النور عنتر – موسى قلاب – نبيل شبيب , "حلف شمال الأطلسي عامه الستين نظرة استشرافية ....موقع العالم الإسلامي فيها",مرجع سابق , ص 22 .

* هذه اللجنة أصبحت شكلية لأنها لم تجتمع منذ أكثر من عقد بسبب الرعب النووي الذي كان قائماً إبان الحرب الباردة .

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي , " فرنسا وتوسيع الناتو" ,مرجع سابق , ص 108.

[3] ناصيف حتي ,"حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط ", مجلة المستقبل العربي, (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 215 , 1997), ص 13 .

4- إن الوضع الاقتصادي لأوروبا الشرقية لا يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية والدفاعية تجاه حلف الناتو , خاصة وأن الغرب غير مستعد لتحمل هذا العبء .

5- إن حلف الناتو لا يمكنه استيعاب عدد كبير من الأعضاء الجدد , دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان الحلف لشخصيته المميزة . فخلال فترة امتدت أكثر من 46 عاماً , كان الحلف قد ضم أربعة أعضاء جدد فقط , لذا فإن ضم أكثر من بلد إلى الحلف في فترة وجيزة سيكون له آثار سلبية خطيرة,لأنها تتطلب بالضرورة إجراء تغييرات واسعة في الهيكل العسكري لحلف الناتو .

6- يجب أن يراعي الحلف المعارضة الشديدة التي تبديها روسيا وتأثيرها على تماسك الحلف ومصداقيته , نظراً لأنه سيؤدي إلى تنامي الحلف بصورة أكبر وأقوى , وربما يؤدي إلى عزلة روسيا , وهو أمر لن تقبله روسيا [1]. فعلى ما يبدو أن فرنسا مقتنعة بعبارة "فيكتور هوغو" إن فرنسا هي أوروبا " , وفي نظر هؤلاء الفرنسيين ستكون أوروبا ابنة فرنسا , وبالتالي فهم لا يعانون أية صعوبة في جعل وعيهم القومي " بخطر أمريكي" هماً أوروبياً [2].

المطلب الخامس : محددات الموقف الألماني من توسيع الحلف :

استطاعت ألمانيا أن تجعل من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية حجر الزاوية لسياستها الخارجية , فلولاها لكان الجيش الأحمر السوفييتي اكتسح أراضيها كلياً , فضلاً عن أنها مدينة لها بما شهدته من نهضة وانتعاش بعد فترة الدمار . فألمانيا لم تنس ذلك , لذلك فإن انشغالها بوقاية نفسها من كل الأخطار التي قد تأتي من جديد من الشرق هو انشغال يشترك فيه كل المواطنين الذين لا يزالون يفكرون اليوم أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي القادرة على تأمين تلك الحماية لهم. في المقابل , تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى ألمانيا التي لم تعد بعد وحدتها قزماً سياسياً , بل عملاقاً اقتصادياً , كدعامة لها تأثيرها في هذا الجزء من العالم مستقبلاً , والتي تستطيع الاعتماد عليها بثقة أكبر من اعتمادها على بريطانيا التي بدأ وضعها يميل إلى الأفول , والتي أضحت " تهمش " نفسها أكثر فأكثر برفضها لعب دورها الأوروبي بصدق وأمانة [3]. لذا , فلا غرابة أن تكون ألمانيا أشد حماسة بعد الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع حلف الناتو نحو الشرق , لما يحقق لها من إمكانية تعزيز نفوذها في أوروبا , ومد جسور عسكرية وسياسية بين ألمانيا وجمهوريات أوروبا

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي , " فرنسا وتوسيع الناتو" ,مرجع سابق , ص 108

[2] فيليب روجيه , العدو الأمريكي : أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا , (القاهرة , المجلس الأعلى للثقافة , 2005) , ص 383 .

[3] بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً ,مرجع سابق , ص 24 .

الوسطى والشرقية , فضلاً عن أن دور " قاطرة التوسيع الأوروبية " يتيح لألمانيا أن تنتقل لاحقاً إلى وضع النائب العسكري والسياسي الكامل الصلاحية " للشقيق الأكبر الأمريكي " في الساحة الأوروبية[1]. والجدير بالذكر أن ألمانيا مؤيدة من حيث المبدأ لتوسيع حلف الناتو , إلا أنها تقع أسيرة خلافات حادة في وجهات النظر ما بين الرؤية العسكرية والرؤية السياسية . ففي حين تؤيد المؤسسة العسكرية توسيع حلف الناتو بدون حدود , فإن وزارة الخارجية ترى أن عملية التوسيع لا يجب أن تجري في ذاتها وبمعايير عسكرية فقط , بل لا بد من أن تكون جزءاً من حركة أوسع وأشمل تجاه القارة الأوروبية ككل[2] . ولا شك أن احتمالاً كهذا لا يمكن أن تقابله فرنسا بالارتياح , طالما أنه يهدد بانتقال مركز الثقل داخل القارة الأوروبية من غربها إلى شمالها الشرقي[3] . وتستطيع ألمانيا , التي اندمجت بأمان في أوروبا,وفي ظل الوجود العسكري الأمريكي الواضح , أن تعمل الآن على تطوير استيعاب أوروبا الوسطى المحررة حديثاً في البنى الأوروبية , ولن يكون ذلك على غرار دول أوروبا الوسطى التي خضعت في يوم ما للامبريالية الألمانية , بل مجتمعاً أكثر اعتدالاً ومتجدداً اقتصادياً , ومنشطاً بالتوظيفات المالية والتجارة الألمانية , وتعمل ألمانيا فيه بوصفها راعية للإدخال الرسمي في نهاية المطاف لأوروبا الوسطى الجديدة إلى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي . وفي ظل تأمين الحلف الألماني – الفرنسي المنصة الحيوية لضمان دور إقليمي أكثر حسماً , فإن ألمانيا لم تعد بحاجة لأن تخجل من تثبيت نفسها أو تأكيد ذاتها ضمن أحد مدارات مصلحتها الخاصة [4]. ويرى كيسنجر أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية قد تظهر مع تضاؤل اعتماد ألمانيا على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للقضايا الأمنية , وعلى فرنسا من أجل الشرعية :

1- سيصبح مزيد من الحزم واضحاً ضمن المؤسسات الأوروبية والحلف الأطلسي , وستسعى ألمانيا تدريجياً , وبشكل جيد , للعب دور ضمن أوروبا الذي تصر فرنسا على أن تلعبه أوروبا ضمن الحلف الأطلسي .

---

[1] ميشال يمين , "تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة ", مجلة شؤون الأوسط , (العدد 68 , 1998), ص 157 .

[2] عماد جاد , "الجدل حول توسيع الناتو" , مرجع سابق , ص 76 .

[3] عمرو عبد الكريم سعداوي , " فرنسا وتوسيع الناتو" ,مرجع سابق , ص 108 .

[4] زبغينو بريجسنكي , رقعة الشطرنج العظمى , مرجع سابق , ص 84 .

2- سوف تكون ألمانيا دائماً أقل استعداداً للمخاطرة بروابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية, أكثر مما تقدمه المقترحات الفرنسية للعلاقات الأطلسية . وبهذا المعنى , فهي تضع حداً لتطبيق الخطاب الفرنسي .

3- مع تزايد دور ألمانيا النسبي وتطور قوتها , ومع استعادة روسيا حضورها , سوف تظهر إغراءات لعلاقات ودية خاصة بين ألمانيا وروسيا مستندة على التقليد البسماركي الذي يقول " إن البلدين يزدهران عندما يتقاربان , ويعانيان عندما يتباعدان"[1].

وبالنسبة إلى ألمانيا فإن الالتزام بأوروبا هو أساس تحريرها وانعتاقها , بينما تُعدُّ علاقتها الودية مع الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لأمنها . وهكذا , فإن أوروبا المستقلة على نحو أكثر جزماً عن الولايات المتحدة الأمريكية ليس خياراً قابلاً للحياة , ففي ما يتعلق بألمانيا نجد أن التحرير+ الأمن = أوروبا + الولايات المتحدة الأمريكية , فهذه المعادلة تحدد وضع ألمانيا وسياستها , مما يجعل من ألمانيا "مواطناً صالحاً " فعلاً لأوروبا , وفي الوقت ذاته تكون ألمانيا أقوى داعم أوروبي للولايات المتحدة الأمريكية [2] .

فالمفارقة في أن الأمن والاستقرار عبر الأطلسي , كانا ولا زالا وفق الهيمنة الأمريكية , أنها تأتي لوجود خطر خارجي فعلي , كما هي الحال في الحرب الباردة , إنما جاءت استجابة لمواجهة قضايا داخلية ذات تحديات محتملة . لذا أبدت الدول الكبرى أعضاء الحلف مواقف متضاربة ومصلحية من هذا المشروع . وليعكس موقفها من عملية توسع الحلف مدى تأثرها بمصالحها القومية والاستعمارية , وإن هذه التأثرات انعكست بدورها على صياغة الاستراتيجية الجديدة التي جاءت جامعة , وأخذت في الاعتبار هذه المواقف والمصالح .

المبحث الثاني : الاستراتيجية الروسية تجاه توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO):

نشأ " ثقب أسود " في مركز أوراسيا بانهيار الاتحاد السوفييتي(أكبر دولة في العالم مساحةً) في نهاية عام 1991 م , وحدث ذلك كما لو أنّ " قلب " الجغرافيا السياسية انتزع فجأة من

---

[1] هنري كيسنجر , هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية , مرجع سابق , ص 39 .

[2] زبغنيو بريجسنكي , رقعة الشطرنج العظمى , مرجع سابق , ص 77 .

خريطة العالم . وبالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية , فإن هذا الوضع الجغرافي السياسي الجديد والمحير خلق تحدياً حرجاً , وفهم عموماً أن المهمة الفورية يجب أن تكون متمثلة في الإقلال من احتمال حدوث فوضى سياسية , أو العودة إلى نظام ديكتاتوري معاد في دولة منهارة لا تزال تملك ترسانة نووية قوية . لكن المهمة , على المدى الطويل , تتمثل في كيفية التشجيع على التحول الديمقراطي في روسيا , وعلى استعادة الوضع الاقتصادي المعافى فيها , مع تجنب إعادة ظهور امبرطورية أوراسية تستطيع أن تعيق الهدف الجيو- استراتيجي الأمريكي المتمثل في تشكيل نظام أوروبي – أطلسي أكبر , يمكن لروسيا أن ترتبط به على نحو مستقر ومأمون[1] . لذا , عندما أطلق الأمريكيون شعار " العلاقة الاستراتيجية الناضجة " بين واشنطن وموسكو , فقد بدا للروس كما لو أنّ علاقة مشتركة ديمقراطية أمريكية – روسية جديدة اكتسبت قدسية ما لتحل مكان النزاع السابق , وستكون هذه العلاقة المشتركة ذات أبعاد عالمية. وبالتالي , فإن روسيا لن تكون الخليفة الشرعية للاتحاد السوفييتي (السابق) فحسب , بل ستكون أيضاً الشريك الفعلي في التسوية العالمية المعتمدة على مساواة حقيقة . وبالتالي لن يتم التعامل مع أو الحل لأية مشكلة عالمية دون اشتراك روسيا . وبالرغم من أن ذلك لم يعلن عنه بصراحة , فإن الأمر الواضح في هذا (الوهم) كان يتمثل أيضاَ في الفكرة القائلة إن أوروبا الوسطى يجب أن تبقى بشكل ما , أو يمكنها أن تختار أن تبقى منطقة جوار أو تقارب سياسي خاص لروسيا . وكذلك فإن حل حلف وارسو والكوميكون لن يتبعه انجذاب أعضائها السابقين , سواء إلى حلف شمال الأطلسي , أو إلى الاتحاد الأوروبي[2] .

المطلب الأول : الجدل السياسي في روسيا تجاه توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) شرقاً:

نتيجة امتداد روسيا الجغرافي فوق قارتين أصبحت منقسمة , كما يتجلى ذلك في مواقف نخبها السياسية والثقافية , إلى تيارات أبرزها المجموعة الأطلسية , والمجموعة الآسيو–أوروبية . أما المجموعة الأولى , فتسعى إلى الإنضمام إلى الغرب الأمريكي – الأوروبي المتقدم بكافة

[1] المرجع السابق نفسه , ص 103 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 114 .

مؤسساته الاقتصادية والعسكرية [1]. ولعل من أبرز ممثلي هذه المجموعة وزير الخارجية السابق "أندريه كوزرييف" , والذي يرى أن عدم توسيع الحلف سوف يشجع العناصر القديمة المتطرفة في بلاده , ويضر بالإصلاحات الديمقراطية التي شهدتها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي[2] . ومن ناحيتها , فإن المجموعة الآسيو–أوروبية , وإن لم تغفل أهمية العلاقات مع الغرب , فإنها تؤكد على ضرورة اهتمام روسيا بالجنوب والشرق بحكم امتدادها الجغرافي , وقد تصاعدت أصوات هذا التيار للتشكيك في جدوى أو ضرورة التقارب بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (NATO), مؤكدين على أن الغرب خدع روسيا في معظم الأحيان , وأن دعوة حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى التفاهم مع روسيا ليس إلا خدعة جديدة انطلت على القيادة الروسية . وقد تشكلت جماعة ضمت 150من نواب مجلس الدوما الروسي بقيادة "ليف روخلين" , رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما , وقد تم التأكيد على أن هذه المجموعة لا تعادي خطاً سياسياً معيناً , إلا أنها تؤكد على أن برامج روسيا الدفاعية لا يمكن أن تتدعم إلا بعلاقات وطيدة مع جمهوريات الكومنولث والكتلة الاشتراكية السابقة[3] . فقد رأى الروس في تمدد حلف شمال الأطلسي (NATO) شرقاً نحو حدودهم خطراً داهماً على مصالح بلادهم , وعلى أمنهم القومي بالدرجة الأولى , إذ إن اقتراب البنى السياسية والعسكرية للحلف من الحدود الغربية لروسيا يهدد مواقعها الاستراتيجية في القارة الأوروبية بعد عزلها عنها , ويقضي على أملها في الانخراط في العمليات التكاملية الجارية فيها على الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية , لا بل يمكن ,بحسب الروس , أن يؤدي هذا التوسيع إلى ظهور خطوط تماس جديدة في القارة , تنذر بعودة الحرب الباردة . وفي هذا السياق بالذات , يدرج الروس الحرب الأطلسية على يوغوسلافيا, بصرف النظر عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى نشوبها[4] , ذلك أن يوغوسلافيا هي آخر معاقل النفوذ الروسي في أوروبا , والسيطرة الأطلسية عليها تعني إخراج روسيا كلياً من هذه القارة , بمعنى بقائها على أطراف العالم الغربي . كما أن توسيع الحلف الأطلسي من شأنه , إذا شمل مناطق سوفييتية سابقة , أن يقضي نهائياً على مساعي موسكو إلى إقامة بنية تكاملية اقتصادية سياسية

---

[1] ابراهيم عرفات , "روسيا والناتو الجديد : قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , عام 1997), ص 116.

[2] أسامة محمد عبد العزيز , "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 146 , عام 2001) , ص 210 .

[3] ابراهيم عرفات , "روسيا والناتو الجديد : قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية", مرجع سابق , ص 116 .

[4] محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ",مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , 1999) , ص 27 .

أمنية على جزء من مجال الاتحاد السوفييتي (السابق)[1] . بالإضافة إلى توحيد نظم التسليح الخاصة بأعضائه , وهو ما سيؤدي إلى احتكار سوق السلاح العالمي , مما سيضر بالصناعات العسكرية الروسية . بالإضافة إلى التأثير السلبي لتوسيع الحلف على القائمين " بسياسة الإصلاح في روسيا " , وعلى رأسهم الرئيس "بوريس يلستين" . إن انضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى إلى الحلف قد يشجع دول رابطة الدول المستقلة على المطالبة بالمثل , وقد يحمس القوميات داخل روسيا على أن تطالب باستقلالها , مع ما يحمله ذلك من مزيد من التفتيت لروسيا نفسها [2]. وهكذا وضعت روسيا أمام خيارين لا ثالث لهما , إما الإقرار" بحق " حلف شمال الأطلسي (NATO) في التقدم نحو حدوها دون رادع , و إما العزلة السياسية وإقامة " ستار حديدي " يستهل مرحلة جديدة من " الحرب الباردة " , والتي وصفها وزير الخارجية الروسي "يفغيني بريماكوف" بأنها " أكبر خطأ يرتكب منذ نهاية الحرب الباردة " . لكن على الرغم من المعارضة الروسية , اضطرت موسكو إلى توقيع وثيقة تأسيسية في باريس في 27 أيار 1997م قبل قمة مدريد في العام ذاته[3] .

المطلب الثاني : مضمون الوثيقة التأسيسية بين حلف شمال الأطلسي (NATO) وروسيا عام 1997 م :

توصل حلف شمال الأطلسي (NATO) وروسيا إلى اتفاق على وثيقة ترسي أسس العلاقات المستقبلية بينهما , وتزيل آخر العقبات أمام توسيع رقعة حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق , مما يؤدي إلى تفادي مرحلة جديدة من المجابهة بين الشرق والغرب جراء الاعتراض الروسي على توسيع حلف شمال الأطلسي[4]. وتنص وثيقة الاتفاق حول العلاقات المتبادلة والتعاون المرتقب والأمن بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (NATO), ويحتوي الجزء الأول منها على مبادئ التعاون , ومعالجة الأزمات,والعمل معاً على مواجهة المخاطر الجديدة المتمثلة في "الإرهاب" , وتجارة المخدرات, وانتشار أسلحة التدمير الشامل , والامتناع عن اللجوء إلى القوة ,

---

[1] طلال عتريسي , " توسيع الناتو", مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , 1999), ص 5 .

[2] هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , مرجع سابق , ص 176 .

[3] ميشال يمين , "تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة" ,مرجع سابق , ص 160 .

[4] فادية البوز , عن جريدة لوموند , "الوثيقة التأسيسية للاتفاق الروسي – الأطلسي : موسكو في الجوقة الأوروبية" , جريدة تشرين , 1997/5/22 , ص 10 .

أو التلويح باستخدامها . بينما تضمن الجزء الثاني من الاتفاق آلية التشاور والتعاون بين الطرفين في " إطار مشترك " بين حلف شمال الأطلسي (NATO) وروسيا , بحيث يشكل إطاراً لبحث القضايا ذات الأهمية المشتركة وتحديد الخطوات المشتركة منها , كمهمات حفظ السلام مثلاً . ويمكن لهذا المجلس أن ينعقد مرتين في السنة على مستوى رؤساء الدول , أو على مستوى وزراء الخارجية والدفاع , كما يعقد اجتماعات شهرية على مستوى السفراء , وهو خاضع لرئاسة مشتركة تضم روسيا و" ترويكا " مكونة من الأمين العام للحلف , وممثلين يتم تعيينهما بالتناوب من الدول الأعضاء في الحلف . أما الجزء الثالث من الاتفاق , فيتضمن مجالات التشاور والتعاون بين الطرفين في إطار المجلس المشترك. والجزء الأخير ينص على مجموعة تعهدات , أبرزها تعهد حلف شمال الأطلسي(NATO) بعدم السعي إلى نشر أسلحة نووية على أراضي دول أووربا الشرقية المنتظر أن تنضم إلى عضوية الحلف [1] . واختير مقر الأمانة في بروكسل – مقر منظمة الحلف ذاتها [2].

لا ترقى هذه الجملة من الاتفاقات إلى مصاف المكاسب , إذا قورنت بهدف روسيا الأصيل , وهو منع حلف شمال الأطلسي (NATO) بالأساس من التوسع في أوروبا الشرقية والوسطى.فالثابت أن روسيا حاولت أولاً منع توسيع الحلف , إلا أنه مع إصرار الأخير وقدرته على النفاذ , انتقلت موسكو من معارضة عملية التوسيع إلى محاولة التعايش معها , واحتواء آثارها[3] , انعكاساً للقاعدة الرئيسية لدبلوماسية وزير الخارجية الروسي (السابق) "يفغيني بريماكوف" , والتي تكمن في التالي : "جدال طويل خير من مساومات سريعة , أي أن من الأفضل لروسيا المستضعفة أن تصمد على عدم موافقتها وعلى اعتراضاتها إلى أن تصبح مجدداً بلداً قوياً يكون له ما يرغب"[4] . بالإضافة إلى غياب نص واضح وملزم في اللائحة التأسيسية يحرم على دول حلف شمال الأطلسي (NATO) الاقتراب من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق[5] , وعدم منح روسيا حق الفيتو على أعمال الطرف الآخر , مع عدم ذكر الحدود أو

[1] . ممدوح أنيس فتحي , إجراءات عملية توسيع الناتو : المشكلات والحلول المطروحة , مجلة السياسة الدولية , العدد 129 , عام 1997 , ص 81 .

[2] بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً , مرجع سابق , ص 29 .

[3] ابراهيم عرفات , "روسيا والناتو الجديد : قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية" , مرجع سابق , ص 117 .

[4] ميشال يمين , "تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة" , مرجع سابق , ص 160 .

[5] محمد أسامة عبد العزيز , "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" , مرجع سابق , ص210 .

الأطر الجغرافية لتوسيع الحلف الأطلسي , نستطيع أن نفهم الهدف الحقيقي , وهو عدم السماح لروسيا بالتدخل في مسألة من سيقبل في صفوف الحلف , ومن سيبقى خارجه , وكذلك درجة انخراط هذا العضو أو ذاك في صفوفه . فهذه المسألة تبقى مفتوحة , دون أن يكون لروسيا قدرة على التأثير فيها[1] , مما يمثل نواة لإثارة حالة من الاستقطاب السياسي والعسكري بين روسيا من جانب , ودول حلف شمال الأطسي (NATO) وبعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) من جانب آخر , الأمر الذي يفسر إسراع المسؤولين الروس إلى التأكيد , بعد توقيع اللائحة , أن روسيا , و إن تخلت عن الجوار القريب , أوروبا الشرقية والوسطى , فإنها تحذر حلف شمال الأطلسي (NATO) من التدخل في جوارها الأقرب (دول الاتحاد السوفييتي السابق) , ما يكشف النقاب عن جهود روسيا المبكرة للحيلولة دون تفاقم خسائرها الاستراتيجية[2] . بالإضافة إلى تعهد الحلف بموجب الميثاق التأسيسي بعدم نشر أسلحة نووية في الدول الأطلسية الجديدة , أو نشر قوات من دول أخرى أعضاء في الحلف على أراضيها . لكن بما أن الميثاق المذكور ليس معاهدة بالمفهوم القانوني الدولي , وبالتالي فهو عرض للنيات لا أكثر , وليس لديه قوة المعاهدة , يرى كثيرون أن مصير التعهد الآنف الذكر يمكن أن يكون كمصير كل التعهدات السابقة التي قدمت للزعيم السوفييتي (السابق) "ميخائيل غورباتشوف" , عند بحث مسألة انسحاب القوات السوفييتية من ألمانيا وأوروبا الشرقية . وقد تلخصت تلك التعهدات آنذاك بعدم وجود نية لدى دول حلف شمال الأطلسي لتوسيعه شرقاً , حتى يشمل أعضاء سابقين في حلف وارسو المنهار .

لا يعني هذا التعهد شيئاً في الواقع , لأن الأعضاء الجدد سينخرطون حكماً في المنظومة العسكرية للحلف , وستتكامل قواتهم العسكرية تدريجياً في بناه العسكرية على مختلف المستويات[3]. غير أنه وللإنصاف , فإن لائحة باريس التأسيسية تضمنت واحداً من الشروط التي صممت موسكو على إدراجها , ولم تتراجع عنها , مثل شروط أخرى (الطابع الإلزامي للاتفاق), وهو الشرط الخاص بتعديل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا على نحو يراعي الحقائق الجديدة التي سيخلقها توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) شرقاً .

---

[1] محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ", مرجع سابق , ص 28 .

[2] محمد أسامة عبد العزيز , "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" , مرجع سابق , ص210 .

[3] محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ", مرجع سابق , ص 28 .

فخلافاً لموقفة بالنسبة لقضايا أخرى , فقد استمر "يفغيني بريماكوف" بالإصرار على أنّ يتضمن اتفاق باريس نصاً يقضي بتعديل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا كشرط مسبق للتوقيع على الوثيقة , وهو ما تم الأخذ به بالفعل في لائحة باريس التأسيسية . فقد نصت الاتفاقية على أن تبدأ روسيا وحلف شمال الأطلسي (NATO) والدول المعنية بالمعاهدة في مداولات في فيينا بشأن تعديلها . فنظراً لأن ميزان القوى التقليدية بين روسيا والحلف أصبح يميل ضد مصالح الأولى , فإن موسكو وجدت في توقيت توسيعه وقتاً مناسباً لفتح ملفات معاهدة القوات التقليدية في أوروبا , بما يعيد تحديد حجم القوات والمعدات لدى الدول التسع والعشرين الموقعة على المعاهدة في تشرين الثاني 1990م .

لم تجعل وثيقة اللائحة التأسيسية من روسيا شريكاً أو عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو), بل كرست صورتها كدولة تقف على طرف وحدها أمام الأسرة الأوروبية بأكملها . ولم تحقق هذه الوثيقة لروسيا من الميزات ما كانت تصبو إليه في جولات المفاوضات الست مع الحلف, فلا هي أوقفت توسيعه , ولا هي حددت الأعضاء الجدد فيه (في دول بعينها) , ولا هي منحت موسكو حق الاعتراض على سلوك الحلف , ولا هي ملزمة بالأساس من الناحية القانونية . ولعل كل هذا يفسر لماذا ذكر "بوريس يلستين" في خطابه إلى قيادة دول الحلف[1] , في احتفال التوقيع في باريس على وثيقة اللائحة التأسيسية," إنني سأكون صريحاً جداً معكم , وسأخبركم أنّ قرار إعداد وثيقة مع الناتو لم تكن مسألة سهلة أبداً على القيادة الروسية , فروسيا لا تنظر سلبياً إلى خطط الناتو للتوسيع "[2] .

وينظر البعض إلى هذه الوثيقة على أنها مجرد اتفاق حدودي يكرس نهاية الحرب الباردة بين الدولتين , ويراعي علاقة القوى الجديدة الناتجة عن الوضع الجديد . فمن نواحي كثيرة يتعلق الأمر أكثر من ذلك , وتحت ذريعة إعادة بناء الأمن في أوروبا , بإنشاء "شريك مهيمن" جديد على أوروبا , حول حلف شمال الأطلسي ومنظمته العسكرية , وهو أكثر ما تخشاه القارة القديمة

[1] ابراهيم عرفات , "روسيا والناتو الجديد : قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية" , مرجع سابق , ص 119 –120 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 120 .

بدءاً بالبلدان التي كانت ولا تزال إلى الآن تطمح إلى جعل الوحدة الأوروبية قوة موازنة لواشنطن وموسكو على السواء[1] .

المطلب الثالث : مجلس حلف شمال الأطلسي – روسيا :

نتج عن جولة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن الأوروبية في آواخر أيار 2002 م على توقيع اتفاق بين روسيا وقادة حلف شمال الأطلسي , تم بموجبه تشكيل منتدى جديد للتعاون الأمني بين الطرفين "عرف باسم إعلان روما ". ويعطي المجلس الجديد , الذي يضم دول الحلف وروسيا صوتاً أكبر لموسكو داخل الحلف[2] , ويُعدُّ بمثابة آلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون بشان القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك والعلاقات المتبادلة والمسائل الجدية , والتي تم تحديدها في ما يسمى "مكافحة الإرهاب" , وإدارة الأزمات , ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل – مسائل جديدة [3]– ومراقبة التسلح , والدفاع المضاد للصواريخ الميدانية , والإنقاذ في البحر, والخطط الميدانية الطارئة , والتعاون العسكري , على أن يكون المجلس أو المنتدى الجديد منفصلاً عن المجلس الدائم للحلف .

ويعدُّ المجلس الجديد , والذي يسمى " مجلس الحلف وروسيا " , أكثر تطوراً ووضوحاً عن المجلس السابق الذي جرى تدشينه عام 1997م , والذي كان مجرد إطار شكلي استهدف إرضاء روسيا وتجنب معارضتها لتوسيع الحلف, دون أن يتضمن بالضرورة أية أنشطة حقيقة مشتركة , وقد تطور مرة أخرى عام 2006م إلى مستوى الشراكة بين الحلف وروسيا[4].

المطلب الرابع : الموقف الروسي من ضم دول البلطيق وأوكرانيا :

وقعت دول البلطيق تحت ما تُعدُّه " الاحتلال السوفييتي" أثناء الحرب العالمية الثانية , فيما لا تزال روسيا ترى أنها قامت بحرب تحرير هذه الدول من الاحتلال النازي . وبينما كان الاتحاد

---

[1] بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً ,مرجع سابق , 28 – 29 .

[2] محمد جمال مظلوم , "حلف الناتو ودوره الجديد في المنطقة" , الرياض:مجلة كلية الملك خالد العسكرية , (العدد 84, 2006) .

[3] خضر عباس عطوان , "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط " , المجلة العربية للعلوم السياسية , بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , (العدد 16 , 2007), ص 84 .

[4] محمد جمال مظلوم , "حلف الناتو ودوره الجديد في المنطقة" , مرجع سابق .

السوفييتي (السابق) يعدُّ دول البلطيق الثلاث من جمهورياته , لم يعترف الغرب أبداً بأنها كانت جزءاً منه[1] .

وبعد وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة عام 2000م , سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية . فقد تبنى عدة مبادئ تمثل جوهر السياسة الروسية الخارجية , عرفت باسم " مبدأ بوتين " , ومن أهمها :

1- تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة .
2- العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي .
3- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية .

وبالتالي , إذا استمر توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً باتجاه روسيا , ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي (السابق) لحماية منطقة دفاعها الأول[2] .

بالإضافة إلى الموقف الألماني – الروسي المناوئ لاحتلال العراق , الأمر الذي أثار مخاوف الكثير من قادة دول أوروبا الشرقية . إذ رأوا أن من شأن الموقف الألماني – الروسي الجديد المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية تقويض علاقات تحالف شمال الأطلسي من جهة , وزيادة النفوذ الروسي من جهة أخرى . لذا , رأت هذه الدول أن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية والحلف هو الضمانة الوحيدة لاستقلالها ومستقبلها , فسارعت دول البلطيق , بالإضافة إلى سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا للانضمام إلى الحلف عام 2004م , الأمر الذي تطابق مع الأهداف الأمريكية جراء هذه الخطوة:

1- إن رفض عضوية تلك الدول سيكون بمثابة رسالة لها بأن الغرب لا يستطيع حمايتها, وأنها بالفعل تقع في دائرة النفوذ الروسي .
2- كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية نتيجة لتردد الغرب وغموضه حول اهتمامه باستقلالية هذه الدول التي تمثل المفتاح , إما لاستقرار أوروبا , أو تحولها للصراع بين

---

[1] "بيانات عن الخريطة السياسية المتغيرة في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , 2009) , ص 64 .

[2] محمد السيد سليم , "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 170 , تشرين الأول 2007), مجلد 42 , ص 42-43 .

القوى العظمى[1] . وبالتالي انضمام جمهوريات البلطيق إلى الحلف الأطلسي يشكل خطراً على الأمن القومي الروسي , كونه يؤدي إلى نقل البنى العسكرية للحلف إلى التخوم الشمالية الغربية الاستراتيجية لروسيا , وإلى قيام " منطقة أطلسية عازلة " بين مقاطعة كالينغراد الروسية وبقية روسيا , والتي لا تربطها بها حدود دولية[2] , الأمر الذي دفع الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى توجيه انتقادات حادة للسياسة الأمريكية خلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية الذي عقد في 10 شباط 2007م, حيث رأى "أن توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة " , خاصة في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث , مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا . وقد أكد فلاديمير بوتين على ذلك قوله : " إن روسيا تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو , في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة التدمير الشامل " . وقد رأى "ميخائيل مارجيلوف" , رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسية , أن توسيع الناتو يجري طبقاً لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى القرنيين التاسع عشر والعشرين , والتي تضمنت إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال شرقي القارة , وإضعاف ما يسمى " بأهمية موقعها الوسطي " , وأن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام الذي يضم 46 دولة , مع تحويل الشراكة إلى تعاون عسكري . إنّ قبول دول البلطيق في الحلف , لا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي فحسب , بل دعماً للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف , بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول[3] .

وبالنسبة لأوكرانيا , فإنها ترتبط مع روسيا بعلاقات تاريخية قديمة , حيث كانت عاصمتها كييف,قلب الامبرطورية الروسية حتى القرن الثالث عشر الميلادي , كما تُعدُّ مهد الكنيسة الأرثوذكسية , وترى روسيا فيها مجالاً لتحقيق تطلعاتها في الوحدة السلافية .

[1] هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , مرجع سابق , ص 178 .

[2] محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ", مرجع سابق , ص31 .

[3] نورهان الشيخ ,العلاقات الروسية الأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية,مجلة السياسة الدولية, (العدد 170 , تشرين الأول 2007), مجلد 42 , ص 50 .

تبلغ مساحة أوكرانيا 604 ألف كم2 , وتعداد سكانها 46 مليون نسمة , وينتشر ذوو الأصول الروسية في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد , حيث يشكلون أغلبية تتحدث الروسية , وتؤيد علاقات قوية مع روسيا , بينما تفضل الأغلبية الأوكرانية في الشمال والغرب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطسي (NATO). ولأوكرانيا أهمية استراتيجية , خاصة لروسيا , حيث يتمركز أسطولها الحربي في شبه جزيرة القرم , التي تضم ميناءً وتسهيلات بحرية روسية ضخمة . وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي , أصبحت هذه المنطقة تحت السيادة الأوكرانية , ويتمركز فيها الأسطول الروسي وفقاً لاتفاقية إيجار, تنتهي مدتها في السنوات القليلة القادمة [1].

وقد أبدت أوكرانيا رغبة متزايدة في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (NATO), وتبنت القيادة الأوكرانية نهج التكامل في البنى الأوروبية والأطلسية , و تسعى بكل السبل إلى تحقيق هذا الهدف . وقد بدأت الخطوات التمهيدية في هذا الاتجاه منذ أعوام عدّة , خصوصاً بعد توقيع الميثاق الأمني بين الطرفين في صيف عام 1997م[2].

لكن , وعلى الرغم من الإلحاح المستمر من جانب أوكرانيا للانضمام إلى الحلف , خصوصاً نظام الرئيس يوليو يوشينكو , إلا أنه على ما يبدو أن هذا الأمر مؤجل حتى عام 2014م* . ويرى البعض أن تعليق توسيع الحلف ناجم عن أسباب ترتبط بالوضع الداخلي في حلف شمال الأطلسي , بالإضافة إلى المعارضة الروسية لهذه الخطوة التي رأت فيها روسيا تهديداً لحدودها الغربية , لأن انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي يجعل القوات الأطلسية على " مرمى حجر " من موسكو ذاتها , ويؤدي إلى خلل استراتيجي خطير , لا يمكن أن تقبل به روسيا بأي حال من الأحوال , كما أنه يوجه ضربة قاضية لمحاولات روسيا تحويل " مجموعة الدول المستقلة إلى تكتل اقتصادي- سياسي- عسكري يحمي المدى الجيوسياسي والاستراتيجي الذي يحفظ

---

[1] بيانات عن الخريطة السياسية المتغيرة في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , 2009), ص 64 .

[2] محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ", مرجع سابق , ص 30 – 31 .

* في الاجتماع الوزاري لدول حلف الناتو في كانون الأول 2008 م , قرر عدم إدراج أوكرانيا وجورجيا على جدول الأعمال لنيل عضوية الحلف , وتنفيذ برنامجين سنويين للتعاون مع الدولتين , تحت اسم ((أوكرانيا – ناتو)) و ((جورجيا – ناتو)) ويرى البعض إن هذين البرنامجين مع البلدين لن يكونا فاعلين , وأن القرارات بهما لم تأت مرضية للبلدين بقدر ما هي ترضية للولايات المتحدة الأمريكية التي ضغطت كثيراً على الأوروبيين لقبول البلدين في عضوية الحلف , ولم تنجح .

مصالحها الحيوية , في هذه الحال , لا ينفع التلويح بقروض صندوق النقد الدولي والمساعدات المالية لشراء سكوت موسكو , فالمسألة تصبح مسألة وجود.

وعلى الرغم من تأجيل انضمام أوكرانيا للحلف , إلا أن هذه الخطوة تبقى بنداً أساسياً على جدول أعمال الاستراتيجيين الأمريكيين . فقيمة أوكرانيا بالنسبة إليهم تكمن في دورها المحتمل كقوة موازية – مواجهة – لروسيا , كونها تمثل خاصرتها الضعيفة , وجزءاً مكوناً من المدى الروسي الاستراتيجي الذي اقتطع منه , مما يشكل نقطة ضعف لروسيا , ومصدر قلق دائم لها. كما أن أوكرانيا المستقلة والموالية للغرب تشكل , كما أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبغينيو بريجنسكي مراراً , عاملاً حاسماً في إضعاف روسيا جيوسياسياً , وإنه لمن الغباء المطلق ألاّ يستغل الغرب هذه الورقة التي سقطت في يديه من تلقاء ذاتها[1] . ويشير بريجنسكي إلى أنه لا يمكن لروسيا ممارسة حق الاعتراض (الفيتو) على الاختيار الحر لكل من الدول الأوروبية . لكن عملية التوسيع يجب أن تتبع بطريقة تعطي روسيا وقتاً " تستوعب " فيه الحقائق الجديدة , وأن تتعلم منها أن تعزيز الأمن يولد وفاقاً حقيقياً أكبر . وهذه العملية بدأت بالفعل بين روسيا وبولونيا . ومن المهم أن يتفق مع هذه العملية وفاق مع دول البلطيق ومع أوكرانيا أيضاً . وعند نقطة ما قد تحبذ أوكرانيا هي الأخرى إنشاء علاقة أوثق بحلف شمال الأطلسي , ومن المؤكد أن الحلف لا يمكنه اعتبار أن من البديهي استبعاد أوكرانيا لمجرد أن موسكو قد لا توافق . وإلى هذا , فإن روسيا يجب عليها , إذا أرادت أن تكون دولة قومية أوروبية حقاً , وغير مكبلة بالحنين إلى الامبرطورية , أن تقبل رغبة الدول الأوروبية في أن تتم عملية توسيع الحلف في إطار أمني مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية , و أنها لا يمكن أن تحرم من حق السيادة , فضلاً عن أن الخطوط المرسومة على أساس الامبرطورية الستالينية لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى إبعاد روسيا عن أوروبا .

وعلى هذا النحو , لا يمكن أن يطلب من روسيا أن تقبل توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) إذا عُدّت في الوقت ذاته مستبعدة إلى الأبد من أن ترتبط به ارتباطاً وثيقاً . ويمثل إنشاء المجلس

---

[1] محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ", مرجع سابق , ص 30 .

المشترك بين حلف شمال الأطلسي وروسيا بداية طيبة لإقامة علاقة جديدة , على أن تعد هذه الخطوة عملية مستمرة ومتطورة [1] .

المطلب الخامس : الدرع الصاروخي الأمريكي :

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل عام 2007م عن نيتها في إقامة مشروع الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية , وبررت ذلك بدعوى رغبتها في التصدي لصواريخ يمكن أن تطلقها إيران وكوريا الشمالية باتجاه أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . غير أن الروس لم يقتنعوا بهذا التبرير , ورأوا فيه خطوة أمريكية متقدمة في سياسة تطويق بلادهم واحتوائها [2] . وقد حذر الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية "ميخائيل كامينين" آنذاك من العواقب الوخيمة للمخططات الأمريكية على الأمن الدولي , وأضاف قائلاً : " علماً أنه لا يمكن اعتبار نصب هذه الأنظمة قرب حدودنا إلا إعادة صوغ كبيرة للانتشار العسكري الأمريكي في أوروبا " [3]

وقد عبر الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين عن ذلك , بقوله : " إنه إذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر الدرع الصاروخي في أوروبا , فقد تكون أوروبا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى , ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك" . وشبه قائد الأركان الروسي آنذاك يوري بالويفسكي الدرع ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين , وأن سباقاً للتسلح قد ينجم عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا[4] .

وقد توج الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي ككل بتوقيع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مرسوماً ينص على تجميد التزامات روسيا باتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا, وكل الاتفاقيات والتعهدات الدولية ذات الصلة بالاتفاقية المذكورة [5] . وكانت الاتفاقية قد وقعت في 19 تشرين الثاني 1990م من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارسو (سابقاً) , وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق . وعُدُّت في حينها تاريخاً لنهاية

---

[1] زبغنيو بريجسنكي , "حلف شمال الأطلسي وخيارات التوسع " , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , عام 1999) , ص 15 .

[2] أحمد دياب , "شرق أوروبا في السياسة الخارجية الأمريكية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , 2009),ص 111 .

[3] جريدة الحياة ,"روسيا تعتبر الدرع الصاروخية الأمريكية إعادة للانتشار العسكري في أوروبا" , العدد 16003, 27 كانون الثاني , 2007 .

[4] نورهان الشيخ ,العلاقات الروسية الأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية , مرجع سابق , ص 49 .

[5] طه عبد الواحد , عن ريا نوفوفستي , "دواعي تجيد بوتين اتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا" , جريدة تشرين , العدد 9926 , 2007/7/17 .

الحرب الباردة , وحجر الزاوية في سياسيات الحد من التسليح , وتحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا . وتهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن العسكري في أوروبا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعدات التقليدية لدول الأطلسي ووارسو, الأمر الذي عزز من تراجع احتمالات الحرب في أوروبا , والتي كانت دوماً مسرحاً للحروب العالمية بين القوى الكبرى . فالمرسوم جاء نتيجة أن دول الناتو لم توقع بعد النص المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية الذي تم التوصل إلى صياغته أثناء لقاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عام 1999م , آخذاً بعين الاعتبار سقوط جدار برلين , وما جاء بعده من تغيرات جيوسياسية . من جانب آخر عبرت روسيا أكثر من مرة عن استيائها من موقف الدول التي انضمت مؤخراً إلى حلف شمال الأطلسي (NATO), والتي تماطل وترفض توقيع الاتفاقية المذكورة , ما يطلق لها الحرية في تجاوز حدود التسليح التي تسمح بها اتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا , ويمكنها من فتح أراضيها لبناء القواعد العسكرية الأمريكية , الأمر الذي يسبب خللاً في موازيين القوى,ويشكل تهديداً للأمن القومي الروسي . ويأتي أيضاً في سياق الرد غير المباشر على إقامة الدرع الصاروخي, وبالتالي تذكير الأوروبيين بأن أمن القارة الأوروبية يجب أن يكون شأناً أوروبياً , وأن الانصياع لسياسات الهيمنة الأمريكية العالمية سينعكس سلباً على الاستقرار الأوروبي , بالإضافة إلى تهديد روسيا بنشر وحدات صاروخية في مقاطعة كالينيغراد[1] . واستمر التوتر إلى أن اقترح "فلاديمير بوتين" في 7 حزيران 2007 م على الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود في جابالا في أذربيجان منذ العهد السوفييتي[2]. وكان الهدف من الاقتراح اختبار النوايا الأمريكية , فإذا كان الهدف الأمريكي هو رصد الصواريخ الإيرانية واعتراضها, فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان . أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة , فإن الولايات المتحدة الأمريكية سترفض الاقتراح. وقد رد الرئيس "جورج بوش الابن" على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض , حينما قال:"إن الاقتراح واقعي ومبتكر واستراتيجي , لكن بولندا والتشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية " [3]. غير أن الأزمة العالمية جعلت إدارة الرئيس باراك أوباما تعيد النظر في هذا المشروع المكلف اقتصادياً (180 مليار دولار على مدى خمس سنوات على الأقل على المدى

---

[1] جريدة الأخبار , "روسيا : الدرع الأمريكي وتوسع الأطلسي تهديدات جدية " , العدد 271 , 2007/7/7 .

[2] جريدة الأخبار , " بوتين ينتصر على السبع ويقترح حلاً للصواريخ ", العدد 246 , 2007/6/8 .

[3] محمد السيد سليم , "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ", مجلة السياسة الدولية , (العدد 170 , عام 2007), ص 44 .

المنظور) والبحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة وأكثر فاعلية , وقبل هذا وذاك تهدئة مخاوف روسيا حول الدرع الصاروخية [1] .

فاستراتيجية روسيا الاتحادية تعتمد في جناحها الأوروبي على الحد من تفاقم المخاطر الأمنية المترتبة على توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO)شرقاً , وهي حريصة على أن يكون لها تأثير فعال لمعادلة هذا التمدد الذي تتفهمه دول الحلف , وتعبر بصيغ مختلفة عن ضمان تبديد الهواجس الأمنية لروسيا من جراء توسيع الحلف شرقاً . ومع ذلك , فإن روسيا تسعى إلى تعزيز مقومات سياسية دفاعية قادرة على مواجهة تزايد القدرات العسكرية للحلف , جراء توسيعه شرقاً بانضمام الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي والأعضاء في حلف وارسو المنحل[2] .

وسيكون من الحكمة أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية في ذهنها التركيز على ألاّ تعمل على عزل روسيا , وعدم استبعاد عضوية روسيا في الحلف مستقبلاً , إذا كانت روسيا ترغب بذلك, وإذا التزمت بمعايير منظمة الحلف , بما في ذلك أن يكون أي بلد راغب في الانضمام متمتعاً بقدر كاف من الديمقراطية [3] .

سيكون إقصاء روسيا حالة من حالات الحرب الباردة , وهذا ما يسمح باستمرارية مبدأ الدفاع الجماعي , الذي يقوم عليه الحلف , لكن إقامة علاقات بناءة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب مبنية على الثقة المتبادلة ومراعاة المصالح بين الطرفين ستنقل تلك العلاقات من حال الصراع والتنافس الذي كان سائداً إلى حال التعاون كخفض الترسانة النووية الاستراتيجية لدى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية , مع أن المسألة شائكة انطلاقاً من أن روسيا تُعدُّ العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصرف النظر عن العامل الأيديولوجي.

---

[1] أحمد دياب , "شرق أوروبا في السياسة الخارجية الأمريكية" , مرجع سابق , ص 112 .

[2] عبد القادر محمد فهمي , المدخل إلى دراسة الاستراتيجية , (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , 2006), ص 316- 317 .

[3] ريتشارد هاس , الفرصة : لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ , (الرياض : مكتبة العبيكان , 2007), ص 180 .

المبحث الثالث: الأدوار المحتملة لحلف شمال الأطلسي (NATO) في الشرق الأوسط:

تعدٌّ الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط حكراً لمصالحها القومية العليا, لما تتمتع به من أهمية استراتيجية بالنسبة إليها , حيث يوجد أكبر احتياطي للنفط (عصب الاقتصاد العالمي) في العالم , والمتحكم به هو المتحكم بصنع القرار السياسي على المستوى الدولي , كما توجد "إسرائيل" , حليفة الولايات المتحدة الأمريكية وقاعدتها المتقدمة في المنطقة[1] .

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط :

تمحورت الدلالات المفهومية للشرق الأوسط في الأدبيات الغربية حول التوصيفات التالية:

1- لا يشير مصطلح الشرق الأوسط إلى منطقة جغرافية*, بل إنه مصطلح سياسي في نشأته وفي استخدامه .

2- لا تستمد هذه التسمية من طبيعة المنطقة ذاتها وخصائصها البشرية , أو الحضارية, أو الثقافية , أو شكل أنظمتها السياسية , بل تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة . فالشرق الذي يقال عنه " متوسط " يثير السؤال : متوسط بالنسبة لمن , وفي علاقته مع أية منطقة جغرافية أخرى ؟ والسؤال ذاته يثار بالنسبة لمصطلح الشرق الأدنى .

3- تمزق هذه التسمية الوطن العربي , ولا تعامله على أنه وحدة مميزة . فهي تدخل فيه باستمرار دولاً غير عربية , مثل تركيا , وقبرص , وإثيوبيا , وأفغانستان , وباكستان , وإيران

---

[1] فنسان الغريب , مآزق الامبرطورية الأمريكية , (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2008), ص 294.

* مجاله الحيوي : قلب الشرق الأوسط (العراق – سوريا– لبنان– الأردن – فلسطين – مصر)

غلاف أول : السعودية – ليبيا – إيران – تركيا –السودان .

غلاف ثاني : تونس– الجزائر –المغرب– موريتانيا .

امتداد إفريقي نحو الجنوب الصومال – إثيوبيا .

امتداد أوروبي شرق أوسطي قبرص – اليونان .

كازاخستان – أوزبكستان – تركمانستان – قرغيزستان –طاجسكتان – أذربيجان .

و"إسرائيل" , وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي (الجزائر, وتونس , وأحياناً ليبيا والسودان , وكذلك مصر [1]) . وتنطلق الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بما يتميز به الامتداد الجغرافي من خصائص جيو- استراتيجية , ومن أهمها :

1- يربط بين قارات العالم القديم آسيا – أوروبا – إفريقيا .

2- يمتلك شبكة من المنافذ البحرية تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأسود (الدردنيل- البوسفور) , إلى الخليج العربي فالمحيط الأطلسي , فإلى البحرين المتوسط و الأحمر.

3- يمتلك مخزوناً هائلاً من الثروات الباطنية واحتياطاً مؤكداً من الطاقة النفطية والغاز يصل إلى أكثر من 75 % من إجمالي احتياطي الطاقة في العالم[2] . وبالتالي , من يمسك بالمجال الحيوي للشرق الأوسط يستطيع أن يمسك بالعالم[3] .

وجاء انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة , وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ والمكانة الدولية , لكي يؤكد تأثير منطقة الشرق الأوسط على طبيعة النظام الدولي. فقد أدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمي الجديد , وبخاصة في عهد الرئيس "جورج بوش الابن" إلى سياسات انعكست سلباً بالمقام الأول على منطقة الشرق الأوسط , وزعزعت استقرارها[4] .

المطلب الثاني : استراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة :

سارت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في اتجاه تعزيز التدخل الأمريكي في مناطق العالم المختلفة تحت ذرائع متعددة , لكن هذا التدخل كان يتجه باستمرار إلى حماية المصالح والقيم الأمريكية , وتأكيد دور الريادة الأمريكي , وتقوية المؤسسات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية , والتي تسهم في أعباء هذه الريادة . وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف حلف شمال الأطلسي (NATO) ليكون أحد آلياتها في هذا التدخل , فتغير دوره

---

[1] محمد مراد , السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي , (بيروت : دار المنهل اللبناني , 2009), ص 350 –351 .

[2] المرجع السابق , ص 347 –348 .

[3] المرجع السابق نفسه , ص 405 .

[4] السيد أمين شلبي , "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 179 , 2010) , ص 32 .

اعتباراً من عام 1999م , من الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها , أي الهجوم والبدء بالعمل ضد أية أخطار تهدد هذه المصالح في أي مكان , بما في ذلك التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية . وفي ظل هذا التوجه الجديد , أصبحت منطقة الشرق الأوسط , التي تمتد من منطقة المغرب , حتى العراق , وإيران , ومن سواحل البحر المتوسط , حتى أواسط إفريقيا , في نطاق المظلة الأمنية والسياسية للحلف , وهذا يعني أن المنطقة العربية دخلت ضمن مجاله الحيوي بحكم ما فيها من مصالح سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة لدول الحلف , وبحكم ما تتضمنه هذه المنطقة (حسب الرؤية الأمريكية) من مصادر تهديد محتملة تتمثل في الأصولية الإسلامية و"الإرهاب" , والصراعات المذهبية والعرقية المتفجرة,وحالة التخلف والاستبداد والفقر التي تدفع إلى موجات متلاحقة من الهجرة إلى أوروبا[1] .

وفي عام 1997م, نظم المنتدى الأكاديمي للحلف مؤتمراً تحت عنوان " الولايات المتحدة الأمريكية والعالم زمن للوحدة و زمن للانقسام " , وكان الشرق الأوسط هو مادة جدول الأعمال الرئيسة . ورأت إحدى الورقات المقدمة إلى المؤتمر أن منطقة البحر المتوسط تشكل الدول المرشحة الأكثر احتمالاً لتتوضع فيها أزمات أمنية لأوروبا , وكنتيجة لهذا التهديد الذي تمت ملاحظته حديثاً فإن الحلف يعيد بناء سياساته تجاه هذه المنطقة .

وفي أيار 1998م , أطلق الأدميرال "ت .جوزيف لوبيز" (T.Josph Lopes) , قائد القوى المتحالفة الجنوبية , تحذيراً حول بزوغ " العدو المتوسطي , " أي " عدم الاستقرار " بقوله : " أفكر حول دولة مثل تركيا ودول أخرى كثيرة حولها , حيث أنها جميعها تحمل عناصر عدم الاستقرار, وهناك عوامل سياسية واقتصادية مرتبطة بالنزاعات الإقليمية في هذه الدول , التطرف الإسلامي والسياسي , وارتفاع معدلات المواليد , الهجرة غير الشرعية , حركة اللاجئين , واحتمال امتلاك عناصر إرهابية أو دول ديكتاتورية أسلحةً كيماوية , أو بيولوجية , أو نووية . ويختتم تحذيره بالقول: " إذا كنتم تريدون السلام فعليكم أن تكونوا جاهزين للقتال ".وتتركز خريطة الطريق الجديدة للحلف في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من القضايا :

---

[1] القيادة القطرية السورية لحزب البعث العربي الاشتراكي , مركز جامعة دمشق , سلسلة دراسات سياسية , (رقم 2 , 2003) , ص 591 .

أولاً : الناتو وعمليات الإصلاح والتغيير الداخلي :

تم التوافق الدولي والأطلسي (بالأساس) على طرح دور الحلف في صيغة قيامه بدور مساعد أو محفز لإحداث التغيير المرغوب دولياً في المنطقة . وكشفت تصريحات المسؤولين الأمريكيين مراراً عن طبيعة الدور المتوقع للحلف , حيث أشار "نيكولاس بيرنز" (Nicolas Bernez) , في خطاب له أمام مؤتمر "حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير" الذي عقد في 19 تشرين الأول 2004 م, قائلاً :" كان الحلف يركز في الماضي على الداخل , على تهديدات الحرب الباردة الموجهة إلى قلب أوروبا , أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج , على التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين العالمية , وعلى أمن أعضائها من قوس عدم الاستقرار الممتد من آسيا الجنوبية والوسطى إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" . ومن جانبها , كانت قد أعلنت مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك , في تشرين الثاني 2003 م , ما يلي : " إن المطلوب من الناتو المشاركة في عمليات التغيير في المنطقة العربية عبر فتح مكاتب له في البلدان العربية , تتولى مهام المراقبة والتأكد من الإصلاحات المتخذة , مما يعني صراحة أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد للناتو أن يكون وصياً بصورة مباشرة على عمليات التغيير السياسية والاقتصادية في المنطقة , بالإضافة إلى كونه لاعباً أساسياً فيما يسمى الحرب على الإرهاب"[1] . فالهاجس الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب, خلال مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001 م , هو " تجفيف مصادر الإرهاب " , وأصبح الشرق الأوسط ساحة رئيسة[2] لاختبار مقولات التيار المحافظ الجديد بفعل مجموعة من الأسباب , أهمها :

1- " إن الشرق الأوسط هو الذي أفرز جميع الأشخاص المدانين بتفجيرات نيويورك وواشنطن " بغض النظر عن تفاهة أدلة الاتهام .

2-إن للولايات المتحدة الأمريكية وجود عسكري كثيف قي المنطقة . وقد تعرّض هذا الوجود لاختبار عنيف , سواء في تفجيرات الخبر في السعودية عام 1996م , أو المدمرة كول في اليمن

---

[1] علي عبد الصادق , "الناتو والشرق الأوسط الكبير" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 163 , 2006), ص 160 -161 .

[2] سعيد اللاوندي , "التصورات الغربية لنشاطات التمويل الإسلامية" , ملف الأهرام الاستراتيجي , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) , العدد 89 , 2002 , ص 57 .

عام 2000 م[1] . وجاء تحذير الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" مما وصفه بالوضع الراهن من الظلم وفقدان الأمل في الشرق الأوسط . وأضاف : "إنها لن تؤدي إلاّ إلى مزيد من البغضاء والكراهية في منطقة مضطربة , وإلى المزيد من المآسي في العالم الحر ...ودعا الحكومات إلى مكافحة الفساد , والمشاركة السياسية واحترام حقوق الأقليات , كما دعا شعوب الشرق الأوسط إلى محاسبة حكوماتها , وجعلها مسؤولة أمامها"[2] . وقد عبر "كينيث بولاك" (Keneth Polak) , الخبير بدراسات الشرق الأوسط في معهد بروكينغز , عن الوضع بقوله : " إن أغلب التهديدات التي يواجهها العالم وترد من الشرق الأوسط , ترجع في الأصل إلى أن الأزمات التي تعتمل داخل دول المنطقة تولد إرهابيين يسعون إلى الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أي مكان , وأن الشعوب اليائسة المستاءة أصبحت أكثر استعداداً لتحدي أنظمتها التي تفتقر إلى الشرعية وتتسم بالضعف , وهكذا فإن التهديدين المتربصين بالولايات المتحدة الأمريكية ينبعان من المصادر نفسها : مشاعر الغضب واليأس المتملكة من شعوب المنطقة , والتي تنعكس في هيئة إما مشاعر سلبية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها, أو من خلال نماذج المعارضة التي تستهدفها الحكومات المحلية . ومن أعظم مفارقات الشرق الأوسط حالياً , أنه فقط من خلال الدفع بتغييرات واسعة للتعامل مع هذه الأزمات الداخلية (وليس القبول بالوضع كما هو عليه) تكون هناك إمكانية في تحقيق الاستقرار في المنطقة"[3] . فهذا التحدي يجب أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على السواء , من خلال النشاطات البعيدة المدى التي يقوم بها الحلف حول العالم لحماية وتشجيع استقرار القيم المشتركة التي تشكل قاعدة التحالف الأطلسي , مثل : الحرية والديمقراطية . وقد اتجه الحلف للتحرك على مستويين:

1- المستوى الرسمي والحكومي :

---

[1] مجموعة من الباحثين , تحرير أحمد يوسف أحمد و ممدوح حمزة , صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية , (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2003) , ص 207 – 208.

[2] عبد الناصر سرور , " الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي" , مجلة البحوث والدراسات العربية ,القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية (العدد 47 , حزيران 2007) , ص 113 .

[3] كينيث بولاك , "الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط ...رؤية أمريكية" , ترجمة : غسان رملاوي , مجلة السياسة الدولية , (العدد 175 , 2009), ص 31 .

وفي هذا الإطار , تحدث الأمين العام للحلف أثناء زيارته للقاهرة عن ضرورة أن يعمل الحلف جنباً إلى جنب مع الدول العربية من أجل تجاوز مشكلة سوء الفهم المتبادل , وأكد على أهمية الجار الجنوبي (الدول العربية بالأساس) لدول الحلف في العالم الجديد الذي يشهد تغيرات جيو استراتيجية مهمة , تحولت على أثرها طبيعة الحلف من القيام بمهام عسكرية تقليدية إلى مهام جديدة , تتمثل بحفظ السلام والأمن الإقليمي . ويتطلب هذا الدور أحياناً إقامة شراكة مع دول عربية ومتوسطية , لكن الشراكة التي يتحدث عنها شيفر(Shafeer) تختلط فيها الجوانب العسكرية بالسياسية والاجتماعية , حيث تهدف في النهاية إلى إحداث تغيير ما في بنية تلك الدول , وبالتالي فهي ليست مجرد تبادل الآراء حول شأن دفاعي أو عسكري أو سياسي , وإنما تتضمن درجة كبيرة من التداخل المؤسسي والتوافق بين السياسات والأدوار التي يقوم بها كل طرف . ومعنى ذلك على المدى المتوسط أن يكون الحلف أحد عناصر تشكيل سياسات الدول التي قبلت الشراكة . فحين يكون طرف مثل حلف شمال الأطلسي (NATO) بكل إمكاناته وقدراته العسكرية ونفوذ أعضائه, وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية, ويقابله طرف عربي أو غير عربي محدود الإمكانات العسكرية والسياسية والاقتصادية , فإن النتيجة محسوبة سلفاً.

2- المستوى الشعبي (غير الحكومي) :

تبنى الحلف ما يطلق عليه تسمية " الدبلوماسية العامة " , وأنشأ لها وحدة خاصة في مقره الرئيس في بروكسل . وشرع الحلف بإصدار منشورات باللغة العربية بهدف تعريف القارئ العربي بتحوله للقيام بمهام إنسانية تخدم في حالات كثيرة شعوباً إسلامية , كما تم تعيين أشخاص يتحدثون اللغة العربية للعمل مع وحدة الدبلوماسية في مقر الحلف . وقد تحدث الأمين العام للحلف "هوب دي شيفر"(Shafeer) أمام عدد من الصحفيين العرب في بروكسل قائلاً : " نريد أن نحسن صورتنا في عالمكم العربي لأهميته البالغة لنا "[1] .

ثانياً : مبادرة الحوار الأطلسي (المتوسطي) :

بدأ الحوار المتوسطي عام 1994 م من أجل بناء الثقة , وتشمل المبادرة الحلف وكلاً من مصر, والجزائر , والمغرب , وموريتانيا , وتونس , والأردن , و"إسرائيل" . وأهم قضاياها: الحوار

---

[1] علي عبد الصادق , "الناتو والشرق الأوسط الكبير" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 163 , 2006), ص 161 .

السياسي , والتبادل المعلوماتي , وإصلاح شؤون الدفاع في جنوب المتوسط , و"مكافحة الإرهاب"[1] . ويمكن تسجيل الملاحظات التالية بشأنها :

1- غياب الإجماع حول موضوعات الحوار والهدف الرئيس من ورائه , ففي حين طالبت الدول المتوسطية بتكثيف الحوار وتخصيص موارد كافية للوصول إلى اتفاقات محددة تلبي حجم المخاوف من التهديدات التي ترى هذه الدول أن أمنها يتعرض لها من جنوب المتوسط والشرق الأوسط , فإن الولايات المتحدة الأمريكية والدول غير المتوسطية في الحلف لم تكن مستعدة لتوجيه القدر ذاته من الاهتمام .
2- تضع الاختلافات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية قيوداً عديدة على قدرة الحلف في بناء علاقات تعاونية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط , لاسيما في ظل الصورة السلبية للحلف في الوطن العربي .

وأمام هذا الانقسام , بادرت الدول الأوروبية المتوسطية في 15 أيار 1995م إلى إنشاء وحدات عسكرية للتدخل في مواجهة ما تراه يمثل تهديداً أمنياً لها . وتمثلت هذه القوات في :

1- قوة الانتشار السريع الأوروبية .
2- القوة البحرية الأوروبية .

وقد تم تحديد مهام هذه القوات في إعلان بطرسبورغ 1996م , والذي قد يمتد ليشمل عمليات محدودة على أراضي دول عربية [2]. وفي عام 1995م , قرر مجلس الحلف إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف لتقوية عوامل الاستقرار في المنطقة, وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة . فأجرت قيادة الحلف لقاءات مع ممثلين عن خمس دول متوسطية هي مصر , والمغرب , وتونس , و"إسرائيل" , وموريتانيا , في بروكسل , ثم انضمت الأردن في نهاية عام 1995 . وكان الحوار ثنائياً , ولم يكن معلناً , وتقرر أن يستمر الحوار ما بين الحلف وتلك الدول مرتين كل عام حول بعض القضايا , مثل تبادل المعلومات , وزيارات الضباط المتبادلة , وتقديم مساعدات فنية للإدارات المدنية من قبل الحلف عند حدوث الطوارئ .

[1] خضر عباس عطوان , "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط " , المجلة العربية للعلوم السياسية , بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , (العدد 16 , 2007), ص 191 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 165- 166 .

وفي آخر لقاء عقد في روما عام 1996 م , أكد نائب الأمين العام للحلف سيرجيو "بالازينو" (Balzeno) , أن الحلف ليس لديه نية الانخراط في القرارات الحالية للصراعات المتوسطية أو لمناطق حظر السلاح , ولا لتقديم أي مساعدات اقتصادية كذلك , حيث ستترك هذه الأمور للاتحاد الأوروبي , لكنه أشار إلى أن الحلفاء سيركزون على مسائل أخرى , مثل تبادل المعلومات , والحرب على الإرهاب , والجريمة المنظمة [1].

ثالثاً : مبادرة اسطنبول للتعاون :

نظراً لتواضع نتائج الحوار الأطلسي – المتوسطي , والعدد المتزايد من مبادرات الإصلاح الشامل في الدول العربية ...... سعى الحلف إلى تقوية الحوار المتوسطي القائم منذ عام 1994م,وتوسيعه, ليشمل دولاً أخرى في المنطقة , من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون , والتي طرحت في قمة الحلف في 28 و29 حزيران2004 م . وقد حددت وثيقة مبادرة اسطنبول للتعاون أهدافها في النقاط التالية :

1- المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى البعيد بغرض التعاون الثنائي .
2- مساهمة الحلف في تعزيز الجهود التي تبذل لخدمة الإصلاحات في مجالات الديمقراطية والمجتمع المدني , وإقامة روابط جديدة مع دول المنطقة .
3- تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة عبر الإجراءات التالية :

أ- تشجيع التعاون العملي مع حلف شمال الأطلسي (NATO) من خلال المشاركة في العمليات التي يقودها الحلف .

ب-تعزيز قدرات دول المنطقة في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة في مجالات "مكافحة الإرهاب" , وانتشار أسلحة التدمير الشامل , وتهريب الأسلحة , من خلال الخبرة والدعم اللذين يقدمهما الحلف .

ت-تطوير الحوار السياسي بين دول المنطقة والحلف في القضايا المشتركة .

ث-مشاركة قوات من دول جنوب المتوسط في عمليات يقودها الحلف .

ج- مشاركة دول جنوب المتوسط في عمليات حفظ السلام التي يقودها الحلف .

---

[1] موسى حمد القلاب ,أدوار حلف شمال الأطلسي الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج , (دبي : مركز الخليج للأبحاث,2005), ص 25 -26 .

ح–التركيز على المجالات التي يقدم فيها الحلف قيمة مضافة , لاسيما في المجال الأمني[1].

المطلب الثالث : الدور المحتمل لحلف شمال الأطلسي (NATO) في الخليج العربي :

الكلمة الوحيدة المفتاح في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي هي " النفط ". فالأجندة الأمريكية التي لا تكون مخفية تستند إلى المعرفة بأن موارد العالم النفطية ستبلغ ذروتها خلال الأعوام القليلة القادمة , ففي عام 2001 م , وصف تقرير تبناه المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية ومعهد بيكر للسياسة العامة أهمية هذا العنصر المهم : " إن العالم يوشك بشكل خطر على استغلال كل الطاقة الإنتاجية العالمية المتوافرة من النفط " . وإذا ما تواصل الارتفاع في الطلب العالمي على النفط, يمكن أن يخفض النقص العالمي مكانة الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى مكانة " بلد نام فقير "[2] .

تنطوي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة . فهناك, أولاً , البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت , وما تزال , أموالاً ضخمة في الاكتشاف والإنتاج والتسويق , وتحقق من ورائه أرباحاً ضخمة . وهناك , ثانياً , البعد الأمني الخاص بضمان استقرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأسعار معقولة [3], لأن الاقتصاد العالمي , الذي بني في السنوات الخمسين الأخيرة , يقوم على قاعدة النفط الوافر والمنخفض السعر , وبالتالي فإن نزع هذه القاعدة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي[4]. وهناك , ثالثاً, البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي , والذي قد يغري , في ظروف معينة , بمحاولة السيطرة المباشرة عليه وعدم الاكتفاء بمنع القوة المنافسة أو المعادية من السيطرة عليه , أو الاقتراب منه [5] .

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 125 – 126 .

[2] جون بلجر , أسياد العالم الجدد , ترجمة عمر الأيوبي , (بيروت : دار الكتاب العربي , 2003), ص 108.

[3] . حسن نافعة , "وجهة نظر في تطور الرؤيا الأمريكية تجاه العالم العربي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 153 , 2003), ص 76 .

[4] كينيث بولاك , "أمن الخليج " , مجلة شؤون الأوسط , مركز دراسات الوحدة العربية ,(العدد 115 , 2002) , ص 83 .

[5] حسن نافعة , "وجهة نظر في تطور الرؤيا الأمريكية تجاه العالم العربي" ,مرجع سابق , ص 76 .

بعد حرب الخليج الثالثة على العراق في عام 2003 م, وتفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية, وعدم الاستقرار , ظهرت مخاوف من امتداد الفوضى إلى دول الخليج العربي ودول الجوار الإقليمي[1] , الأمر الذي دعا إلى عقد مؤتمر عالمي حول " تحولات الناتو والأمن في الخليج " , في الدوحة, في19و20 نيسان 2004 م , حيث كان الهدف من انعقاده بحث التحولات التي تشهدها منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) من الجوانب السياسية والجيوبوليتكية ,وأثر تلك التحولات على أمن منطقة الخليج[2].

فالحلف يسعى إلى الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها من خلال إرساء آليات شراكة وتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي تستند إلى :

1- إقامة موانئ بحرية قادرة على استيعاب قطع وبوارج بحرية تابعة للحلف .
2- إنشاء قواعد عسكرية ومخازن استراتيجية لاستخدامها في الإمداد والدعم اللوجستي في مهامه المحتملة .
3- إنشاء قوة تدخل سريع قادرة على التدخل ضد تهديدات المصالح الحيوية , مثل آبار النفط وخطوط نقله .
4- زيادة حجم المساهمة الخليجية في تحمل الأعباء والنفقات المالية الضرورية للأمن الخليجي.
5- توسيع التعاون الاستخباراتي , ورصد الحركات السياسية والعسكرية المناوئة للمصالح الغربية.
6- المساهمة في عملية التحول الديمقراطي في النظم الخليجية , من خلال المشاركة في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" .
7- حفظ السلم والأمن في منطقة القرن الإفريقي , وتأمين العبور الآمن للسفن البحرية التي تتهددها هجمات القراصنة في الصومال , من خلال تطبيق القرار رقم /1838/, الصادر عن مجلس الأمن في 7تشرين الأول 2008 م , والداعي إلى مشاركة قوات الحلف في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال[3] .

---

[1] موسى حمد القلاب , أدوار حلف شمال الأطلسي الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج , مرجع سابق , ص 34 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 49 .

[3] لخميسي شيبي , الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 131 -132 .

وتتمثل المقاربة الأخرى لدور الحلف المحتمل في الخليج العربي في إنشاء حلف دفاعي إقليمي جديد من النوع الذي أثبت فاعليته في أوروبا أثناء الحرب الباردة (**NATO**) وتقوم الفكرة على أن تبرم الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية رسمية للدفاع المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع العراق , والهدف هو استعادة ما قاله اللورد اسماي حول حلف شمال الأطلسي (NATO): " أن نحافظ على الأمريكيين في الداخل, والإيرانيين في الخارج , والعراقيين في الأسفل "[1] .

أولاً : علاقة حلف شمال الأطلسي (NATO) مع العراق :

تشكلت الملامح الأولية لعلاقة حلف شمال الأطلسي (NATO)مع العراق في 2 حزيران 2003 م, عندما وافق مجلس الحلف على طلب ممثل بولندا في الحلف , والتي كانت قواتها تتولى عملية قيادة فرقة من قوات حفظ الأمن متعددة الجنسيات في جنوب العراق ووسطه , والتابعة لدول أعضاء في الحلف ودول أخرى شريكة له , من أجل قيام الحلف بتقديم مساعدة استخبارية ولوجستية من قبل خبراء في الحلف , والمساعدة على تنسيق التحركات العسكرية وتجميع القوات وتأمين الاتصالات.

بعد ذلك تطورت العلاقات الأطلسية – العراقية بصورة تدريجية نحو تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض , تمثلت بإنشاء البعثة التدريبية الأطلسية في العراق في 30 تموز 2004م, بعد موافقة الحلف في قمة اسطنبول التي عُقدت عام 2004 م على تدريب القوات المسلحة العراقية. وقد تم تحديد أهداف البعثة التدريبية بمعرفة أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ البرامج التدريبية داخل العراق وخارجه. والبدء بعملية اختيار الأشخاص من القيادات العراقية المتوافرة لهذه الغاية[2] .

ثانياً : القيود القائمة والمحتملة على دور حلف شمال الأطلسي (NATO) في أمن الخليج العربي:

1- استمرار الخلافات السياسية الأمريكية – الأوروبية (فرنسا و ألمانيا) , والتي أدت إلى عدم مشاركتهما في قوات التحالف والقوات المتعددة الجنسيات داخل العراق . وقد تستمر تلك الخلافات باتجاه تعطيل أي دور محتمل للحلف في العراق والمنطقة . غير أن تراجع حدة

[1] كينيث بولاك , "أمن الخليج " , مرجع سابق , ص 88 – 89 .

[2] موسى حمد القلاب , أدوار حلف شمال الأطلسي الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج , مرجع سابق , ص 40 – 41 .

الخلافات بين الطرفين , لأسباب عديدة , قد يخفف من القيود الحالية التي يواجهها الحلف في العراق , وفي منطقة الخليج العربي.

2- صعوبات ميدانية تتعلق بعدم وجود قوات مستقلة تابعة للحلف وجاهزة للعمل فوراً , إذ يتم في العادة الاتفاق على تشكيل تلك القوات وتجميعها من جيوش الدول الأعضاء , كل حسب نسبة مشاركته , والمتفق عليها . ومن الصعوبات الأساسية في هذا السياق عملية تغطية النفقات العسكرية للقوات , ووجود صعوبات مالية تعيق مشاركة بعض الدول الأعضاء بقوات ما لم تدعمها قيادة الحلف عن طريق بقية الدول الأعضاء ذات القدرة والرغبة , وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية [1] .

المطلب الرابع : حلف شمال الاطلسي (NATO) وأفغانستان :

اختلفت الأوضاع الاستراتيجية العالمية جذرياً بعد نهاية الحرب الباردة , واختلفت بالتالي طبيعة العداوات ونوعية التهديدات للأمن القومي الأمريكي , وجاءت أحداث 11 أيلول 2001 م , لتضخم خطورة التهديدات الغامضة التي تفرضها العداوات الجديدة المتمثلة في ما يسمى " الدول المارقة " نظراً لسياساتها المعادية للمصالح الأمريكية , وفي ظاهرة "الإرهاب العالمي" , وانتشار أسلحة التدمير الشامل, والتي يصعب توقعها[2] , الأمر الذي مثل فرصة تاريخية لصعود المحافظين الجدد في واشنطن وسيطرتهم على مراكز صناعة القرار الأمريكي وتطبيق أجندتهم , والذين يرون أن الامبرطورية الأمريكية في وضع غير مسبوق من القوة , و يجب "اقتناصها" لئلا تضيع , لأن هناك قوى صاعدة قد تتمكن من المنافسة لاحقاً . وبالتالي , فإن الهدف عندهم هو الهيمنة الأمريكية على العالم و وتحويل تلك " اللحظة التاريخية " التي تنفرد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة والهيمنة إلى "عصر كامل"[3]. وأصبحت كيفية حماية الأمن القومي الأمريكي الناظم الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية لثماني سنوات لاحقة[4] , والتي عُبر عنها بانتهاج "مبدأ الضربات الوقائية" , والتي عبر عنها الرئيس جورج بوش في خطابه " بنقل المعركة إلى العدو وأن نزعزع خططه , علينا أن نواجه

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 55 – 56 .

[2] عبد المنعم طلعت , "القيادة الأمريكية في إفريقيا ...الأبعاد والتداعيات" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 179 , 2010), ص 94 .

[3] منار الشربجي , "أوباما والعالم الإسلامي ...قراءة في تحولات الخطاب الأمريكي ودلالاته" , مجلة السياسة الدولية , (العدد178 , 2009) , ص 8 .

[4] كيندل سكوت , "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , 2009) , ص 143 .

التهديدات قبل أن تظهر " وأضاف :" على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف خلايا الإرهاب في ستين دولة أو أكثر , وعليها أيضاً أن تواجه الأنظمة التي ترعى الإرهاب " . وهو ما يعني أن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" قد أعلن من (طرف واحد) انتهاج سياسة " الضربة الأولى " ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تأويهم في المكان والزمان الذين تختارهما الولايات المتحدة الأمريكية,سواء هناك نوايا إرهابية فعلاً , أو مجرد توجس أو مخاوف قد لا يكون لها أساس من الصحة . وهو ما يفسر قول بوش " لو انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تنفذ , فسوف ننتظر طويلاً[1] ".

فكانت أولى المهام أفغانستان لأسباب عديدة , أهمها :

1- تمثل أفغانستان عقدة استراتييجة مهمة بالنسبة لآسيا الوسطى. على " تماس حدودي " مع ست دول هي : الصين , إيران , باكستان , تركمانستان , أوزبيكستان , طاجيكستان , وبالتالي ليس مصادفة أن يجعل " التماس " الجغرافي السياسي , هذا البلد , على تخوم اثنين من الاهتمامات الأمريكية الاستراتيجية . الأول : فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيداً عن السيطرة الروسية . أما الثاني , فهو التحكم بالتوازنات الإقليمية في آسيا الوسطى , لجهة مراقبة ثلاث دول (الدول الخصم) وهي : الصين , الهند , روسيا , وبالتالي " الدولة – المفتاح " بالنسبة إلى آسيا الوسطى[2], وهي أفغانستان .

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة آسيا الوسطى (خاصة أفغانستان والمناطق المحيطة بها) نقطة ضعف رئيسة لحلف شمال الأطلسي (NATO), وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون في صُلب الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف[3] .

واتخذ أعضاء الحلف في 12 أيلول 2001م خطوة غير مسبوقة في تفعيل أحكام بنود الدفاع الجماعي لحلف شمال الأطلسي , والتي بموجبها يُعدُّ الهجوم على أية دولة عضو في الحلف هجوماً على بقية الأعضاء[4] .

---

[1] المرجع السابق , ص 143 .

[2] حسام سويلم , "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة " , مجلة السياسة الدولية , العدد 150 , 2002 , ص 292 .

[3] أحمد عبد الحليم , "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة" , , مجلة السياسة الدولية , العدد 147 , 2002 , ص 198 – 200 .

[4] حسين معلوم , الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا : الواقع ...والآفاق , مجلة السياسة الدولية , العدد 147 , 2002 , ص 84 – 85.

وفي بادئ الأمر , رفضت الإدارة الأمريكية أي انخراط مباشر من حلف شمال الأطلسي (NATO) في العمليات العسكرية في أفغانستان , إلاّ أنها أدركت لاحقاً أن مثل هذا الانخراط أو التدخل كان ضرورياً من أجل مساعدتها في مواجهة التحديات الراهنة , لأن نشر القوات في العراق جعل الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى المزيد من الدعم والمساعدة لضمان أمن أفغانستان واستقرارها . بالإضافة إلى ضرورة إشراك الحلفاء الأوروبيين في هذه المسارح الجديدة من منطلق ضرورة اشتراكها مع الحليف الأكبر لها الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين مصالح حلف الأطلسي في مناطق أخرى من العالم , وأن أي تهديد لهذه المسارح البعيدة يُعدُّ تهديداً غير مباشر لدول حلف الأطلسي , يؤثر بالضرورة على المصالح الأمريكية والحلف , وعلى المسرح الأوروبي الذي هو مجال الاهتمام الرئيس لحلف شمال الأطلسي (NATO).

وقامت في المرحلة الثانية , تنشيط العلاقات الأمريكية لحلفائها في المنطقة , وإنشاء تحالفات جديدة , مع إنشاء قنوات اتصال مع قوات التحالف الشمالي في أفغانستان والعديد من القبائل الأفغانية الأخرى[1] .

يصعب تجاهل احتمال أن يكون وجود لحلف شمال الأطلسي (NATO) ومهامه التي يقوم بها في أفغانستان وآسيا الوسطى مشجعاً للنظر من جانبه بمزيد من الاهتمام إلى منطقة الخليج العربي , خاصة وأن المؤشرات بمعظمها تشير إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحركة الاستراتيجية للحلف .

المطلب الخامس : حلف شمال الأطلسي (NATO) و"إسرائيل" :

العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و "إسرائيل" علاقة خاصة ومميزة جداً , وتتحكم بالسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط . وقد بدأت هذه العلاقة باعتراف الرئيس"هاري ترومان" "بإسرائيل" بعد ساعات من إعلان قيامها , ومنذ ذلك الوقت أصبح ضمان وجودها وأمنها من أولويات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية , حيث تواصل دعمها لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . فهي تحصل على أكبر قسط من المعونات العسكرية والاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية , كما تحصل على أحدث الأسلحة من الترسانة الأمريكية , وهي الدولة الوحيدة التي تتغاضى الولايات

---

[1] أحمد عبد الحليم , "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة" , , مجلة السياسة الدولية ,مرجع سابق , ص 198-200 .

المتحدة الأمريكية عن حيازتها للأسلحة النووية[1] . وكون "إسرائيل" تمثل موقعاً لحفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية , ستحظى بوضع مناسب مع توسيع مهمات حلف شمال الأطلسي (NATO) لتشمل الشرق الأوسط . وتُعدُّ "إسرائيل" ضمانة لمصالح ركني الحلف الأوروبي والأمريكي . ومن وجهة النظر الإسرائيلية , فإن انضمام "إسرائيلً إلى الحلف يحقق للأوروبيين عدداً من المكاسب منها :

1- انتقال الاتحاد الأوروبي من الأدوار الهامشية إلى الأدوار الأساسية في أية تسوية سلمية .
2- تدعيم العلاقات الاقتصادية المتقدمة مع "إسرائيل" بإقامة شراكة استراتيجية وسياسية , من خلال مؤسسة حلف شمال الأطلسي .
3- اكتساب حليف استراتيجي ذي ثقافة غربية في بيئة شرق أوسطية معادية .

أما على الجانب الأمريكي , فالمكاسب يمكن اختصارها في :

1- ضمان "إسرائيل" وتوثيق روابطها مع الغرب .
2- تضييق الخلافات مع حلفائها حول كيفية التعامل مع "إسرائيل" وخاصة الأوروبيين منهم .
3- التقليل من تأثير الطرف العربي على مواقف الأوروبيين تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي , الذي ينعكس بدوره سلباً على العلاقات الأورو– أطلسية .
4- انتهاج سياسة غربية موحدة تجاه "إسرائيل"[2] .

وتعود العلاقة بين حلف شمال الأطلسي (NATO) و"إسرائيل" إلى كانون الأول 1957م , حين تقدمت "إسرائيل" بطلب عضويتها من الحلف , وعلى الرغم من اهتمام "إسرائيل" الخاص بعضوية الحلف , والاهتمام الضمني للحلف "بإسرائيل" , لم تصبح "إسرائيل" حتى الآن عضواً , لكن هذا الأمر لا يخفي التعاون المشترك بين أعضاء الحلف وتل أبيب , وبات معلوماً أن دول الحلف قدمت مساعدات كثيرة "لإسرائيل" .

ومع نهاية عام 1967م , نظم حلف شمال الأطلسي (NATO) تعاونه مع "إسرائيل" , وقام برفع مستوى التنسيق والاتصال الثابت بين أركان الجيش الإسرائيلي وقيادة عمليات الحلف ,

---

[1] مركز جامعة دمشق , "تداعيات أحداث 11 أيلول على الأمن القومي العربي" , القيادة القطرية السورية لحزب البعث العربي الاشتراكي : سلسلة دراسات سياسية , (العدد 2 , 2003), ص 597 – 598 .

[2] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 142 –143.

واستفادت "إسرائيل" من هذا التعاون كثيراً خلال اعتدائها على لبنان في سبعينيات القرن العشرين . والتعاون مستمر حتى الوقت الحالي[1] . وفي عام 2004م , أطلق برنامج التعاون بين الحلف و"إسرائيل"[2], وأثير جدل واسع حول إمكانية انضمام "إسرائيل" إلى الحلف , حيث إن هناك علاقة مميزة بينهما , وتتمثل في :

1- مشاركة "إسرائيل" في مناورات الحلف البحرية , مثل تلك التي أجراها في البحر الأسود .
2- وضع خطة البحث والإنقاذ الإسرائيلية تحت تصرف الحلف في حالة الطوارئ المدنية .
3- عقد اتفاق بين "إسرائيل" والحلف يتعلق بأشكال إسهام "إسرائيل" في العمليات البحرية التي يقوم بها في محاربة الإرهاب في عرض البحر.

وفي 16 تشرين الأول 2006م , أبرمت "إسرائيل" اتفاق تعاون فردي مع الحلف , هو أول برنامج فردي يقترحه الحلف على دولة خارج مجال الأورو- أطلسي .

إلا أن الخبراء والسياسيين الإسرائيليين انقسموا إلى تيارين : الأول مع انضمام "إسرائيل" للحلف الأمر الذي سيحقق لها المكاسب التالية :

1- سوف تحصل "إسرائيل" على تعهد من الولايات المتحدة الأمريكية وجميع دول الحلف يحفظ استقلالها وأمنها وسلامة أراضيها . وبالمقابل , تقوم "إسرائيل" بدور شرطي الناتو[3].
2- تحسن العلاقات الدبلوماسية .
3- التطور التكنولوجي .
4- تعزيز الدفاع الاستراتيجي[4] .

أما المعارضين لفكرة الانضمام إلى الحلف , فينطلقون من المنطلقات التالية :

1- الاعتماد على القدرات الذاتية في الدفاع عن أمن "إسرائيل" .
2- ترجيح العلاقات الثنائية على حساب العلاقات الجماعية في السياسة الخارجية الإسرائيلية .

---

[1] , سيد حسن موسوي , "توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً : مهمات جديدة في العالم" , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , 1999), ص 45 .

[2] وثائق مؤتمر هرتزليا الثامن : إسرائيل في خطر وجودي , (بيروت : باحث للدراسات , 2009), ص 136 .

[3] لخميسي شيبي , الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص 141 .

[4] وثائق مؤتمر هرتزليا السابع : عن ميزان الأمن القومي في إسرائيل , (بيروت : باحث للدراسات , 2007), ص 222 .

3- تقييد حرية "إسرائيل" في استخدام القوة , حيث يضع الحلف شروطاً صارمة لذلك , بحيث يجب استشارة جميع الحلفاء الذين قد يعارضون ذلك .

4- عدم التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي – الإسرائيلي , إذ يشترط في عضوية الحلف أن لا تكون الدولة المرشحة في حالة حرب أو صراع .

5- عدم ترسيم حدود "إسرائيل " , حيث يشترط في العضوية أن توضع الحدود بشكل سلمي.

6- التخوف من تراجع الدور الأمريكي الداعم "لإسرائيل" في عملية السلام .

7- التشكيك في جدية التزام دول الحلف بتقديم مساعدة "لإسرائيل" في حالة تعرض مصالحها الحيوية و الأمنية للتهديد , إذ إن هناك العديد من الحجج الرسمية و القانونية التي تمكن دول الحلف من المراوغة والمماطلة في تقديم المساعدة , ويتوقف ذلك على عوامل متعددة , وحتى التوصل إلى قرار ملزم بإرسال المساعدة يتطلب ذلك وقتاً قد تصبح فيه هذه المساعدة لا معنى لها .

8- التخوف من زيادة الضغوط الدولية على "إسرائيل" للتخلي عن برنامجها النووي , إذ إنه بعد اكتساب العضوية لن يبقى هناك مبرر لامتلاك "إسرائيل" للأسلحة النووية في ظل جهود نزع أسلحة التدمير الشامل من المنطقة , بما فيها "إسرائيل" .

9- سيحول فتح باب العضوية وتوسيع نطاق الدفاع الجماعي إلى قوس الأزمات الجنوبي الحلف إلى مبدأ الأمن الجماعي , بدلاً من الدفاع الجماعي الذي نصت عليه اتفاقية واشنطن , وعندها سيصبح الحلف نظاماً عالمياً للأمن ينافس نظام الأمن الجماعي الذي قامت عليه الأمم المتحدة , وليس مكملاً له[1] .

10- يلزم حلف شمال الأطلسي الدول الأعضاء بإرسال جنودهم إلى أماكن النزاعات مثل أفغانستان , وبالتالي تصبح "إسرائيل" ملزمة بالدفاع الجماعي عن دول الحلف , حيث أنها قد تضطر إلى إرسال قوات بعيدة عن اهتمامها المباشر[2] .

فالأفضل "لإسرائيل" هو أن تحافظ على تحالفها المعلن مع الولايات المتحدة الأمريكية , لأن هذا التحالف لا يكلفها الكثير[1] .

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية , مرجع سابق , ص 144 – 145 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 144 – 145 .

فالمسألة المهمة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ترصدان امتداد حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى الشرق الأوسط , وكلاهما تُعدُّ أن "إسرائيل" حلقة أساسية , وأن "إسرائيل" قوية ستؤمن مصالحهما[2] .

لكن يجب التأكيد بأن ثمة شكوكاً في مدى جدية الحلف وأهافه في التعامل مع منطقة الخليج أو منطقة الشرق الأوسط , بما في ذلك برنامج حوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون . فإذا كانت "مكافحة الإرهاب" هي أحد الأهداف الرئيسة في استراتيجية الحلف الجديدة تجاه هذه المناطق , فإن جهوده في هذا المجال قد لا تكون مقنعة بأن هناك تعاوناً حقيقياً أو مساعدة حقيقية من جانب الحلف لدول الشرق الأوسط في "مكافحة الإرهاب",ولا تتوافر معلومات إذا كان الحلف يطلب المساعدة في هذا المجال دون أن يعاونها . وللتأكيد فإن دول الشرق الأوسط واجهت أخطار الإرهاب منذ سنوات كثيرة , ولم تلق الدعوات العربية من دول الحلف لعقد مؤتمر من أجل بحث مشكلة الإرهاب , ولم يبدأ اهتمام الحلف بطرح برنامج للتعاون مع دول الشرق الأوسط "لمكافحة الإرهاب" إلا بعد أحداث 11 أيلول 2001 م , بالإضافة إلى ذلك يبرز سؤال جوهري في هذا الصدد , هل أثبت الحلف قدرته في التصدي لمشكلات الإرهاب داخل دوله ؟ الأمر الذي يضع علامة استفهام حول قدرة الحلف على تدريب أو تعليم دول الشرق الأوسط "مكافحة الإرهاب" .

وإذا كان أحد أهداف استراتيجية الحلف الجديدة منع انتشار أسلحة التدمير الشامل , فكيف يتغاضى الحلف عن الخرق الأكبر بل الوحيد في الشرق الأوسط وهو قدرات "اسرائيل" النووية العسكرية ؟ بل إن امتلاك "إسرائيل" لأسلحة التدمير الشامل تم بموافقة دول الحلف ومساعدتها . مما يجعل الشك مشروعاً أمام تمدد الاستراتيجية الجديدة للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة تجاه الشرق الأوسط وبكل خاص دول الخليج العربي , التي جاءت للهيمنة على النفط , الذي لا تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بحمايته بالوكالة عنها .

---

[1] وثائق مؤتمر هرتزليا السابع : عن ميزان الأمن القومي في إسرائيل , بيروت : باحث للدراسات , 2007 , ص 228 .

[2] سيد حسن موسوي ," توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً : مهمات جديدة في العالم" , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , عام 1999) , ص 46 .

المطلب السادس : التدخل الأطلسي في ليبيا :

إن تدخل منظمة عسكرية بحجم ووزن حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى المنطقة العربية يعد تطوراً مهماً وخطيراً بالنسبة للأمن القومي العربي على أكثر من صعيد , إذ منح الحلف نفسه حق القيام "بالمهام الأمنية " في مناطق مختلفة من العالم , وهو مصطلح واسع أعطى الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لاحتلال العراق , ثم التدخل في ليبيا وهذا يعنى فقدان الجامعة العربية – وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي – زمام المبادرة بشأن الأزمات العربية لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي , كما أن ذلك يشير إلى إمكانية تدخل الحلف في أزمات أخرى , وبخاصة تلك التي ترتبط بالموارد المائية في دول حوض النيل . إذ ورد في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الصادر عام 2010 م ما يأتي "إن قضايا ندرة المياه والتغير المناخي وازدياد حجم الطلب على موارد الطاقة تشكل محاور أخرى للبيئة الأمنية التي يضعها الحلف في بؤرة اهتمامه , خلال المرحلة القادمة , لتأثيرها في خطط الحلف وعملياته" .

أشار الأمين العام للحلف "أندرس فوغ راسموسن" " بأن الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا" , لكن للحلف أشكال أخرى للوجود , وفقا لاستراتيجية "الأمن الناعم" ويتمثل ذلك في الحالة الليبية في "بناء المؤسسات الأمنية" , انطلاقاً من أن سقوط القذافي لا يعني استقرار الأوضاع في ليبيا , بالإضافة إلى غياب المؤسسات والهياكل التي تضمن الأمن والاستقرار,وبالتالي , تدريب الحلف قوات الأمن والجيش على غرار تجربة العراق وأفغانستان[1].

المبحث الرابع: مستقبل حلف شمال الأطلسي (NATO) بين الهيمنة الأمريكية ومشاريع الوحدة الأوروبية :

كان حلف شمال الأطلسي (NATO) أهم المنظمات التقليدية لدى صانعي السياسة الخارجية الأمريكية طوال الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي , إذ كان أداة فعالة في عالم الحرب الباردة , حيث أسهم بشكل كبير في حفظ السلام في أوروبا , وفي تحديد

[1] أشرف كشك , "حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد185 , 2011 م) , ص 25 -26 .

نتيجة الحرب الباردة . وبالرغم من هذا الدور , فقد كان للحلف حدود في قدرته على العمل , إذ لم يكن باستطاعته أن يرغم الحكومات على تقديم أكثر مما تريد , ذلك أنّه (كأي حلف في العالم) يضم دولاً ذات سيادة , وهكذا أخفق في إرغام فرنسا مثلاً على البقاء في إطار قيادته العسكرية الموحدة , ولم تؤيد حكومات عديدة نشر صواريخ متوسطة المدى في أوروبا الغربية , ولم تتمكن دول أخرى من دفع مساهماتها العسكرية المطلوبة , ولم يستطع الحلف حل المشكلات بين اثنين من أعضائه , وهما تركيا واليونان[1] .

المطلب الأول : استمرارية الحلف :

إذا حاولنا أن نسقط المحددات التي وضعها ستيفن والت(Stephen Walt) لبقاء أو انهيار الأحلاف الدولية على حلف شمال الأطلسي (NATO) بعد انهيار حلف وارسو ثم الاتحاد السوفييتي , فإننا نجد:

أولاً: وجود قوة مهيمنة : ويعني ذلك وجود دولة رئيسة تمثل قلب التحالف , وتتمثل القوة المهيمنة في التفاعلات الأطلسية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدت للأصوات الداعية إلى إنهاء الحلف , وتحملت أكثر من 60 % من ميزانية الحلف المشتركة , وقدمت مزايا أكثر جاذبية لباقي الحلفاء[2]. ويتطلب هذا العامل توافر شرطين هما :

1- أن يكون الحليف القائد مهتماً باستمرار الحلف , ومستعداً لبذل الجهد اللازم للحفاظ على الحلفاء .
2- أن يكون الحليف القائد أكثر قوة من الحلفاء الذين يحتمل انشقاقهم , وقادراً على تحمل المزيد من التكاليف[3] .

وعند النظر إلى حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة , نجد أن واشنطن , وخصوصاً بعد أحداث كوسوفو , مهدت الطريق لاستغلال الفرصة وتحويل حلف شمال الأطلسي (NATO) الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية أصلاً إلى قوة نهائية لنظام جديد في أوروبا , قادر على القضاء على أي

[1] ريتشارد هاس , مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة , (عمان : مركز جنين للدراسات الاستراتيجية , 2000) , ص 58.
[2] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 36 .
[3] عماد جاد , حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 241 .

منافس[1] . ويؤكد زبغينيو بريجنسكي على الربط بين استراتيجية الأطلسي المتمثلة بالدفاع عن أووربا وتضييق الخناق على النفوذ الروسي , وبين استمرار ديمومة الهيمنة الأمريكية الحالية على العالم[2], لما تمثله من أهمية كبيرة للمصالح الأمريكية في أوروبا , بالإضافة إلى الارتباط بين الأمن الأمريكي والأمن الأوروبي على نحو دعا ريتشارد هولبروك(Richard Holobrok) إلى المطالبة بأن تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة أوروبية .

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قوة من باقي الحلفاء , وهو ما بدا واضحاً في قدرتها على تمرير قرارات تكييف الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة وفق رؤيتها ودون تنازلات في مواجهة الرؤى المغايرة لبعض الحلفاء[3] . أما مسألة الأعباء والتكاليف فسنوردها بشيء من التفصيل لاحقاً .

ثانياً : المصداقية : كان حلف شمال الأطلسي طوال الحرب الباردة الضمانة شبه الوحيدة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو– أطلسية , وتأكد هذا الدور في حروب البلقان التي هددت الأمن والاستقرار الأوروبيين , بعد أن تأكد عجز الأوروبيين عن مواجهتها , كما أن استمراره يدعم الترابط الأوروبي – الأمريكي , خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة من عزلها عن ترتيبات الأمن الأوروبي .

ثالثاً :إدراك التهديد : عند إنشاء الحلف تمثل الهدف الرئيس منه في الدفاع عن أمن المنطقة الأورو– أطلسية , وكان مصدر التهديد يتمثل في الاتحاد السوفييتي (السابق) , لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كان هناك إجماع على وجود مصادر تهديد جديدة , تمثلت في :

1- النزاعات العرقية والقومية الناشئة عن تحولات البيئة الاستراتيجية في أوروبا الشرقية والوسطى والبلقان .
2- صعوبة التحول و الإصلاح الديمقراطي في أوروبا الشرقية .
3- التخوف من حدوث تطورات سياسية " سلبية " في روسيا , وتفجر الصراعات داخل روسيا الفدرالية .

---

[1] مركز زايد للتنسيق والمتابعة , الهيمنة الأمريكية وأوروبا , مرجع سابق , ص 19 .
[2] زبغينو بريجسنكي , "توسيع الناتو" , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , 1999) , ص 5 .
[3] عماد جاد , حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 241 .

4- التخوف من إنشاء كومنولث للدول المستقلة ذو توجه أوراسي .

5- حدوث حرب في قوس الأزمات الشرقي (دول القوقاز وآسيا الوسطى) .

6- قيام صراعات داخلية وحروب داخلية وحروب دولية في القوس الجنوبي للأزمات (الدول العربية)[1] .

وجاءت أحداث 11 أيلول 2001 م لتجعل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تدركان أنهما يجب أن تشتركا في التعامل ليس مع التحديات الأمنية التقليدية فحسب , بل أيضاً مع تهديدات الإرهاب,وانتشار أسلحة التدمير الشامل , والتطرف الديني , والجريمة عبر الحدود[2] .

رابعاً :السياسات المحلية : كانت قضية بناء سياسة للأمن والدفاع والخارجية للاتحاد الأوروبي من أهم القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة الأمريكية[3] , فهناك اتجاه تقوده فرنسا وتدعمها ألمانيا , يسعى بصورة كبيرة إلى تقوية التعاون السياسي الأوروبي القائم , وإعطائه سمة أكثر تكاملاً والتزاماً , وهناك اتجاه آخر تقوده بريطانيا ,كان أكثر حذراً فيما يتعلق بالتخلي عن امتيازاتها في السياسة الخارجية الوطنية والسعي إلى تحييد أي تهديد محتمل لتماسك التحالف الأطلسي[4]. وقد تم التوصل إلى حل وسط تمثل في موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل عناصر عسكرية أوروبية متمايزة داخل الحلف , وإمكان تكليف اتحاد غرب أوروبا بقيادة بعض العمليات العسكرية مع استخدام موجودات الحلف , وهذا يتطلب ترخيصاً جماعياً مسبقاً من دول الحلف , بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية .

خامساً : التضامن الأيديولوجي : الذي وصل إلى ذروته عبر تمتع الحلف بما أسماه "كارل دويتش" (Carl Dwitch) " المجتمع الأمني التعددي" الذي تتشابك فيه مصالح الدول الأعضاء,وتلتقي حول قيم وأفكار مستقرة , وتنتفي فيه احتمالات اللجوء إلى القوة لحسم الخلافات , وبالتالي فهو يعمل في مصلحة استمرار الحلف[5] .

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 36 – 37 .

[2] السيد أمين شلبي , أمريكا والعالم : متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية , مرجع سابق , ص 273 .

[3] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 37 .

[4] فيليب غوردون , سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة , الإمارات : مركز الإمارات ,أبو ظبي, 2001), ص 20 – 21 .

[5] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 249 .

سادساً : أثر المؤسسية : تقوم منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) على بنية إدارية مركبة , تحكم نشاط الحلف , وتحدد كيفية اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها . كما تم التكيف مع تغيرات البيئة الأمنية الجديدة وتحدياتها , حيث كيفت عقيدة الحلف العسكرية وهيكل القوة وتقاسم الأعباء والتكاليف مع صياغة مهام جديدة[1] .

نستطيع أن نحدد عاملين سيساعدان الحلف على الاستمرار , أولهما : الطابع المؤسساتي للحلف الذي سيمكنه من تطوير هياكله السياسية والعسكرية , وفقاً لما تمليه عملية التوسيع نحو الشرق واستيعاب الأعضاء الجدد , أو التحديات التي يمكن أن تواجه مسيرته نحو تحقيق الهيمنة الغربية على النظام الدولي . وثانيهما : استمرار عملية التوسيع نحو الشرق دون توقف , لأن هذه العملية استخدمت من قبل مخططي الحلف , ليس كبديل عن فكرة الدفاع التي هيمنت عليه في سنوات الحرب الباردة فحسب , بل كتبرير لبقائه واستمراره بعد انتهاء تلك الحرب , وكأساس لصياغة استراتيجيته الجديدة , وتحديد أهدافه ووظائفه . وبالتالي , فإن قدرة الحلف على البقاء والاستمرار ستعتمد أيضاً على قدرته على التعامل مع القضايا والعلاقات التي تعوق عملية التوسيع مثل إشكالية العلاقة مع روسيا وإجراءات التوسيع , وقضية انتشار الأسلحة النووية الروسية , ومعضلة النزاع التركي – اليوناني حول قبرص . مع الإشارة إلى أن المعادلة الوظيفية والاستراتيجية قد تبدلت , فبعد أن تحملت واشنطن في سنوات الحرب الباردة كل مشكلات الحلف وأعبائه الدفاعية , من أجل ضمان أداء وظائفه , لاعتقادها أن الخطر السوفييتي كان حقيقاً وفعلياً على الأمن عبر جانبي الأطلسي , فإن هذه المسؤولية ستقع على الأوروبيين في المستقبل , وستكون بأيديهم معظم المفاتيح والحلول اللازمة لمعالجة عوامل ضعفه , أي أن استمرارية الحلف في القرن الحادي والعشرين هي في ملعب الأوروبيين أكثر مما هي في ملعب الأمريكيين[2] .

المطلب الثاني : إمكانية انهيار الحلف :

إثر المتغيرات الدولية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالاستحواذ على " نجاحات واستثمارات " حرب الخليج الثانية بأبعادها السياسية والاقتصادية العسكرية , والإعلان عن النظام العالمي الدولي الجديد " الأمريكي " , ظهرت في العلاقات الدولية التناقضات والاختلافات التي تحكم

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 37 .

[2] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 135 – 136 .

العلاقات الأمريكية – الأوروبية , وظلت خاضعة للامتصاص , إلى أن برزت الحاجة الغربية إلى عدو جديد تواجهه ! وقد لاحظت المجموعة الأوروبية أن الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر تلك " النجاحات " في إعادة ترتيب العالم , ومن دون أي اعتبار للشركاء الأوروبيين , ويستند هذا الترتيب على محاولة إقصاء الدور الأوروبي , ليس عن المساهمة في فض النزاعات الإقليمية والدولية فحسب , بل وشل فاعليته , حتى في مناطق النفوذ الأوروبية[1] .

ومن أبرز من كتب عن التباعد الحاصل في العلاقات الأمريكية – الأوروبية "روبرت كاغان" , وذلك في مقالته التي حظيت باهتمام عالمي بعنوان " القوة والضعف " عام 2002م , والتي عدُّ فيها أن الوقت قد حان للتوقف عن الإدعاء أن الأوروبيين و الأمريكيين يشتركون في نظرتهم مشتركة إلى العالم, أو حتى أنهم يشغلون العالم ذاته . وحول كل قضايا القوة المهمة وتأثيرها وأخلاقيتها وجاذبيتها ,فإن وجهات نظر الأوروبيين والأمريكيين تتباعد , فأوروبا تتحول بعيداً عن القوة , وتتحرك نحو عالم ذاتي من القواعد والقوانين والمفاوضات الدولية والتعاون , وهي تدخل عالم (كانط) "للسلام الدائم". أما,الولايات المتحدة الأمريكية فهي منغمسة في عالم (هوبز) , حيث لا يمكن الاعتماد على القوانين الدولية والقواعد , وحيث الأمن الحقيقي والدفاع والترويج للنظام الليبرالي ما زال يعتمد على امتلاك القوة العسكرية واستخدامها.

وقد قيّم روبرت كاغان العلاقات الأمريكية – الأوروبية ونظرتهما وسلوكهما الدولي على أساس ما يمتلكانه من قوة أو ضعف , لذلك فقد استخلص أنه من غير المحتمل أن تتناقص قوة الولايات المتحدة الأمريكية , كما أنه ليس من المحتمل أن تزداد قوة أوروبا إلا بشكل هامشي , وبذلك لذلك المستقبل يبدو أكيداً في اتجاه تزايد التوتر الأطلسي , بحيث يصبح الخطر هو اقتراب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من بعضهما البعض , وبالتالي سيصبح الأوروبيون أكثر حدة في هجومهم على الأمريكيين , وتصبح الولايات المتحدة الأمريكية أقل ميلاً إلى الاستماع أو حتى الاهتمام .

وبدا التفكير أن تكون أوروبا هي القطب الآخر الذي يوازن الولايات المتحدة الأمريكية , وبدأ النقاش يدور حول عناصر الاختلافات الكامنة والجديدة , حول قضايا أمنية ودفاعية وسياسية واقتصادية , وسوف نركز على الناحية الدفاعية المتمثلة بمستقبل حلف شمال الأطلسي (NATO),

[1] عبد الرحمن مطر , "أسئلة برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي" , مجلة المستقبل العربي , (العدد 215 , 1997) , ص 59 .

والذي سوف يتأثر بالخلافات وتناقضات المصالح الأمريكية – الأوروبية , ومسألة الأعباء والتكاليف, والتي كانت مثار جدل عبر مسيرة الحلف .

المطلب الثالث : الهوية الدفاعية الأوروبية المستقلة :

يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري بمكان تطوير بنية أمنية منفصلة تماماً عن الحلف , بغية ضمان استقلالية القرارات الأوروبية والقدرة على التصرف بعيداً عن أية إملاءات أو هيمنة أمريكية [1], وبالتالي منح الاتحاد الأوروبي القوة العسكرية لدعم مبادراته الدبلوماسية والاقتصادية[2]

وعلى الرغم من وجود مؤسسة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي " اتحاد غرب أوروبا " التي تم تأسيسها عام 1948م إثر معاهدة بروكسل , إلا أن دور هذه المؤسسة اقتصر على التنسيق العسكري والسياسي بين الحلفاء الأوروبيين في الحرب العالمية الثانية (بريطانيا , فرنسا , بلجيكا , هولندا, لوكسمبورغ) ثم انضمت إليها (ألمانيا , ايطاليا , إسبانيا , البرتغال) عام 1990م. لكن ثمة اختلاف بين الأوروبيين أنفسهم , ففريق يرى أن من حق أوروبا التفكير في حماية أمنها القومي من خلال بناء منظومة دفاعية خاصة بها , على اعتبار أن حلف شمال الأطلسي (NATO) غير قادر على تأمين أقصى حالات الدفاع الذي تطلبه أوروبا , لذا فهي تريد منظمة دفاعية موازية للحلف , وهذا ما يؤكده إنشاء القوة الأوروبية للتدخل السريع التي أعلنها الاتحاد الأوروبي , كقوة مكملة لدور حلف شمال الأطلسي لا منافسة له[3].

وانعكس التخبط والانقسام الأوروبي بين حلف شمال الأطلسي (NATO) واتحاد غرب أوروبا على اتفاقيات الاتحاد , فقد قدمت معاهدة ماستريخت لاتحاد غرب أوروبا العديد من المكاسب , حيث نصت المادة 4–2 على إشراك اتحاد غرب أوروبا في تطبيق قرارات المجلس , واعتماد المجلس الوزاري باتفاق مع مؤسسات اتحاد غرب أوروبا الخطوات العملية الضرورية . وعلى الرغم من ذلك , أكدت ماستريخت الدور المحوري لحلف شمال الأطلسي (NATO), وذلك باحترام الالتزامات الناجمة عن انتماء بعض الدول الأعضاء إلى الحلف[4] .

---

[1] مركز زايد للتنسيق , الهيمنة الأمريكية وأوروبا , , مرجع سابق , ص 23 .

[2] فيليب غوردون , سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة , مرجع سابق , ص 24 .

[3] حسين مقلد , "محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة " , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , دمشق , (مجلد 25 , العدد الأول 2009) , ص 651 .

[4] المرجع نفسه , ص 651 .

وفي معاهدة أمستردام عام 1997م , نصت المادة – د – على ما يلي : " يعد اتفاق غرب أوروبا جزءاً لا يتجزأ من تطور الاتحاد الأوروبي , بحيث يعطي هذا الأخير قوة في تنفيذ العمليات , لاسيما ما نصت عليه الفقرة 2 : يعاون الاتحاد الأوروبي في تحديد أوجه السياسة الخارجية والدفاعية الأمنية المشتركة فيما يمت بصلة إلى القضايا الدفاعية , وكيف يتم تحديدها في هذا البند, واستطراداً , يشجع الاتحاد الأوروبي بناء العلاقات المؤسسية الأوثق مع اتحاد غرب أوروبا تمهيداً لدمج محتمل لهذا الأخير فيه , إن أقر المجلس بذلك[1] " .

وجاء في إعلان اتحاد أوروبا الغربية ما يأتي : " سيظل حلف شمال الأطلسي (NATO) الساحة الأساسية للتشاور بين الحلفاء , بشأن التزاماتهم في الأمن والدفاع طبقاً لاتفاق واشنطن[2]".

وفي محاولة لإحياء منظمة اتحاد غرب أوروبا , أعلنت فرنسا وألمانيا عام 1992م عن خطة لتشكيل قوة قوامها 35 ألف جندي خارج نطاق حلف شمال الأطلسي (NATO), ستكون مفتوحة لجميع أعضاء الاتحاد للمشاركة , وانضمت إليها دول أخرى لاحقاً [3] . كما تم تعزيز التحالف العسكري والمخابراتي بين ألمانيا وفرنسا , بغية تقليص اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة الأمريكية , وذلك بدءاً من مشروع طائرة النقل العسكرية المشتركة , مروراً بالتوقيع على اتفاق لاستخدام الأقمار الصناعية في التجسس , بهدف وضع حد لاعتماد أوروبا على الولايات المتحدة الأمريكية في هذين المجالين[4] .

وفي مسعى الزعماء الأوروبيين لإيجاد دور أوروبي مميّز(هوية أمنية ودفاعية أوروبية), تم تشكيل " قوات مهام مشتركة مختلطة " لقيت دعم حلف شمال الأطلسي (NATO) في قمة بروكسل عام 1994م , وبالتالي تشكيل هياكل قيادية جديدة مرنة تسمح بقيام " تحالف الدول الراغبة "(من المحتمل لكافة الأوروبيين) للقيام بمهام عسكرية محتملة , دون مشاركة باقي دول حلف شمال الأطلسي .

وقد وافق الحلف في برلين عام 1996م على المبادئ الأساسية لقوات المهام المشتركة المختلطة . ومن أهم المسائل المتعلقة بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية أن التحالف قبل بصورة

---

[1] المرجع نفسه , ص 652 .

[2] المرجع نفسه , 652 .

[3] المرجع نفسه , ص 652 .

[4] مركز زايد للتنسيق , الهيمنة الأمريكية وأوروبا , , مرجع سابق , ص 25 .

كبيرة إيجاد قوات مهام مشتركة مختلطة تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا , والتي يقوم بموجبها بتوجيه المهمة العسكرية , لكن بوسعه أن يكون مهيأً للاعتماد على الحلف , بل وعلى المرافق الأمريكية , دون الحاجة إلى مشاركة القوات الأمريكية . وعدّت وسائل الإعلام في أوروبا آنذاك أنّ من شأن ذلك أن يتيح لأوروبا مسؤولية أكبر من أجل أمنها , وأنه يعد بمستقبل أكثر أهمية لاتحاد غرب أوروبا [1].

في وقت لاحق , تم الإعلان عن تشكيل قوة أوروبية مشتركة للتدخل السريع في قمة نيس عام 2002م , والتي جاءت لتضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية , وكشفت من ناحية ثانية عمق الخلافات الأمريكية – الأوروبية حول هذه القضية , فالولايات المتحدة الأمريكية , التي طالما نادت بدور أوروبي أكبر في تحمل أعباء الإنفاق العسكري , أعلنت معارضتها الشديدة لامتلاك الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية مستقلة بعيداً عن قيادة حلف شمال الأطلسي[2] . وأقرت إنشاء ثلاث هيئات – عسكرية وهيئة أركان عسكرية وسياسية أوروبية مشتركة تتولى التدخل العسكري السريع داخل أوروبا وخارجها , كما تم الاتفاق على تعداد القوات ما بين (60 – 100) ألف جندي وحوالي 400 طائرة مقاتلة ومائة قطعة بحرية[3] .

وعقب الإعلان عن تأسيس هذه القوة , سارع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (NATO) آنذاك البريطاني "جورج روبرتسون" (George Robtson) إلى الدفاع عن هذا المشروع , مؤكداً أنه يشكل تكملة للحلف , وليس تجاوزاً أو إضعافاً له , أو حتى بديلاً عنه . ويبدو أن هذا التصريح كان يرمي إلى امتصاص نقمة الولايات المتحدة الأمريكية وطمأنتها بشكل مسبق , لأنها تعدُّه منافساً وعاملاً مساعداً لإضعافه , وربما القضاء عليه مستقبلاً . خاصة وأن الدول الأوروبية تصر على استقلالية هذه القوة , في حين أن واشنطن تدعو إلى ضرورة خضوعها لأوامر حلف شمال الأطلسي (NATO), وإخضاع تخطيط العمليات ومراقبتها[4], والتي تقوم بها القوة الأوروبية في النهاية لحلف شمال الأطلسي (NATO). كما سعت واشنطن إلى فرض " لاءات ثلاث " على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية , وهو ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" (Madeline Olbriate) في نقاط ثلاث هي :

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 28 .

[2] عماد جاد , "الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة" , مجلة السياسة الدولية ,(العدد 161 , عام 2005), مجلد 40 , ص 222 .

[3] مركز زايد للتنسيق , الهيمنة الأمريكية وأوروبا , , مرجع سابق , ص 23 .

[4] المرجع السابق , ص 23 .

1- لا للتعارض : بمعنى, عدم تجاوز شرط العمل بالاستقلالية إلى الانفصال عن سياسات الحلف .

2- لا للتمييز : أي, عدم استبعاد الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي , وهي أعضاء في الحلف مثل تركيا .

3- لا لتضارب الاختصاصات بين حلف شمال الأطلسي (NATO) والاتحاد الأوروبي في دائرة الأمن الأوروبي , والتخوف من الانفصال الكلي للدول الأوروبية في إدارة العمليات [1].

إلا أن فرنسا طالبت بإنشاء قوة عسكرية منفصلة عن قوات حلف شمال الأطلسي (NATO), وطالبت أيضاً باستقلالية هيئة التخطيط العسكري . أما الموقف البريطاني , فقد انطلق من ثلاث نقاط لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الأورو – أطلسية , وهي : عدم الاستغناء عن قدرات حلف شمال الأطلسي (NATO), ومواصلة تحسين القدرات الأوروبية , وعدم إقصاء أي طرف .

وبهذا تم التوصل إلى صيغة توفيقية بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي , حيث تم سحب الاقتراح الأوروبي المتعلق بدور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع الحلف , أي إسقاط الاقتراح الفرنسي المتعلق باستقلالية هيئة التخطيط العسكري , بعد تهديدات أمريكية بعدم السماح للقوة الأوروبية باستخدام العتاد الأطلسي , بسبب عدم اشتراكها في قرارات الاتحاد الأوروبي[2] . إضافة إلى التلويح التركي بالاعتراض على استخدام القوة الأوروبية للعتاد الأطلسي , ما لم يتم إشراك تركيا في قرارات الحلف[3]. إلا أن الإصرار الفرنسي نجح في قمة لوكسمبورغ عام 2003م , والتي أعلنت فيها فرنسا وألمانيا وبلجيكا و لوكسمبورغ عن استراتيجية بناء دفاع أوروبي محورها ألمانيا وفرنسا , كما جاءت أيضاً مبادرة تجديد فكرة بناء مقر قيادة أوروبي مستقل للتخطيط العسكري في بترفورين ببلجيكا , ولاقت جدلاً كبيراً وانتقاداً من الدول غير المشاركة في المبادرة , إذ تمّ وصفها (بعصابة الأربعة) , وتم الاتفاق على إنشاء قوة مشتركة للتخطيط وإدارة عمليات الاتحاد الأوروبي دون الاستعانة بموجودات حلف شمال الأطلسي (NATO) وقدراته , سواء مع دول الاتحاد الأوروبي , أو إطار دائرة حلفاء معينين مستقبلاً .

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 62 – 63 .

[2] المرجع نفسه , ص 63 .

[3] عماد جاد , "الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 161 , 2005) , ص 223.

ولذلك , تقرر إنشاء خلية تخطيط عسكرية أوروبية مستقلة ضمن هيئة الاتحاد الأوروبي العسكرية , وهو ما عارضه السفير الأمريكي لدى الحلف "نيكولاس بيرنز"(Nicolas Bernez) , الذي وصف خطط الاتحاد الأوروبي بأنها " واحدة من أكبر المخاطر على العلاقات بين جانبي الأطلسي"[1]. كما حذر "ستروب تالبوت" مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك الاتحاد الأوروبي من تأسيس قوة دفاعية بعيداً عن حلف شمال الأطلسي (NATO), حيث أن مثل هذه القوة قد تؤدي" إلى انقطاع العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي"[2]. وأيضاً , عارضت الدول المحايدة في الاتحاد الأوروبي ذلك , لأنه سيكون نادياً حصرياً أو مجموعة طليعية داخل الاتحاد . وعند الإعداد لاجتماعات الحلف والاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني 2003م, بذلت جهود لإعادة التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى أن أي حل وسط لن يقلل من أهمية الحلف ودوره في تحقيق الأمن الأوروبي[3] .

وفي هذا السياق اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني 2003م في مدينة نابولي الإيطالية , وتم الاتفاق على ما يلي :

1- إنشاء خلية مصغرة للتخطيط العملياتي .

2- تبني مبدأ الدفاع المتبادل في إطار الاتحاد الأوروبي – مع شرط ضمان التزاماتها تجاه الحلف-.

لكن مبدأ الدفاع المتبادل تم رفضه بشدة من قبل الدول المحايدة في الاتحاد الأوروبي , التي أكدت على ضرورة إيجاد صيغة عملية تمنحها حرية الاختيار , أو عدم المشاركة . ثم جاءت قمة الاتحاد الأوروبي في 12 كانون الأول 2003م ببروكسل , و قررت ما يأتي :

1- إنشاء خلية دائمة صغيرة (مدنية وعسكرية) تابعة للاتحاد الأوروبي , مع استخدام أصول الحلف , أو عدم استخدامها .

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 72 .

[2] محمد منذر , مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة , (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 2002) , ص 104 .

[3] لخميسي شيبي , الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 72 .

2- إنشاء خلية دائمة لعمليات الاتحاد الأوروبي في مقرر القيادة العليا والدول المتحالفة في أوروبا , من أجل عمليات الاتحاد الأوروبي التي تنفذ بموجودات الحلف .

3- ضمان حضور دائم لضابط الارتباط بين الحلف والهيئة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل زيادة الشفافية والتعاون مع الحلف[1] . فتشكيل قوة أوروبية مشتركة يعدُّ اللبنة الأولى نحو إقامة سياسة خارجية وأمنية حقيقية مشتركة من شأنها أن تنهض بأوروبا غلى مستوى المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية , وهذا ما تدركه واشنطن تماماً وتسعى لإفشاله وإحباطه[2] .

وعلى الرغم من العلاقات السياسية والعسكرية بين الجانبين , إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى هي القادرة على حسم أي خلاف ينشب بينهما لصالحها , ولذا فإن صناع القرار في أوروبا أو المساهمين في صنعه يطالبون بوضع حد لاختلاف موازين التحالف المشترك , وتوزيع عادل للسلطات داخل حلف شمال الأطلسي **(NATO)**. ولا يعتقد أن توافق الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص نفوذها الأطلسي , وستحاول فرض إرادتها على الدول الأوروبية بسبب تفوقها العسكري على حلفائها, وبسبب خشية هذه الدول من الدخول في أية مواجهة معها .

ولذا فالمرجح قيام الاتحاد الأوروبي ببذل جهود مضاعفة في كافة الميادين من أجل تحقيق الحد الأدنى على الأقل من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية [3] .

واللافت أن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن الدخول في أي حوار سياسي جدي يتناول مسألة تباعد الشقة بين وجهتي النظر الأمريكية والأوروبية حول العالم . كل ذلك عزز الاعتقاد القوي بأن الولايات المتحدة الأمريكية أمة فقدت القدرة , إن امتلكتها(أصلاً) , على الاستجابة إلى أي تحد أو أزمة أو نزاع أو خلاف في الرأي عبر التفاوض أو التسوية أو الحوار الجاد.

وكان السياسيون قد عبروا صراحة عن خشيتهم من استغلال حلف شمال الأطلسي (NATO) والتلاعب به إلى حد تصديع أركانه , وتبدو معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لاقتراح

---

[1] لخميسي شيبي , الأمن الأورو–متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية ,مرجع سابق , ص 73 .

[2] مركز زايد للتنسيق , الهيمنة الأمريكية وأوروبا , , مرجع سابق , ص 26 .

[3] المرجع السابق , ص 26 .

إنشاء قوة أوروبية للتدخل السريع معاكسة للشكوى الأمريكية المستمرة من أنها تتحمل عبء "الدفاع عن الحرية وحدها" , وعلى نفقتها الخاصة[1] .

يعدُّ هذا التطور خطوة أولية قد تنمو , لاسيما في حالة استطاع الاتحاد الأوروبي تحقيق قدر من التكامل الأمني بين السياسات العسكرية و الأمنية للدول الأعضاء , وتضمنه إلغاء التداخل بين الوظائف الأمنية لحلف شمال الأطلسي (NATO), ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا , واتحاد غرب أوروبا , وهي المؤسسات المسؤولة عن ضمان الأمن في أوروبا حالياً[2] .

فالواضح من متابعة مسيرة العمل الإقليمي المشترك لدول غرب أوروبا , والوتيرة التي تتبعها دول الاتحاد لتطوير مجالات العمل المشترك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة , ودخولها " مجال السياسة الخارجية والأمن " , أن دول الاتحاد الأوروبي سوف تسير على طريق امتلاك البنية العسكرية المستقلة , والتي يتوقع أن تمارس مهام الدفاع الجماعي في نهاية المطاف , آخذاً بالاعتبار أن مهام الدفاع الجماعي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تختلف كماً وكيفاً عن مثيلتها إبان الحرب الباردة . ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة , لا يوجد مصدر تهديد رئيس "مجسم" لديه قدرات تسليحية هائلة , وأن التهديدات (حال مواصلة عملية توسيع الاتحاد الأوروبي) سوف تنحصر في تلك النوعية التي لا تتطلب مواجهتها امتلاك قدرات تدميرية هائلة , وربما تتطلب عملية مواجهتها سبلاً غير عسكرية , وتحديداً سبلاً اقتصادية واجتماعية[3].

المطلب الرابع : الأعباء والتكاليف :

مثلت الأعباء والتكاليف الدفاعية لحلف شمال الأطلسي (NATO) معضلة مستديمة فيه طوال سنوات الحرب الباردة , حيث كانت واشنطن تتهم الأوروبيين بالتقصير في هذه المسألة , وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مصلحية مع الاتحاد السوفييتي (السابق) ودول حلف وارسو (السابق) , في الوقت الذي تحملت هي فيه كافة نفقات الدفاع عنهم وحماية مصالحهم في الخارج . ومن المفترض أن تخف حدة المعضلة بعد انتهاء الحرب الباردة , واختلاف طبيعة التهديدات ,

---

[1] ميريل وين ديفيز – ضياء الدين سرداد , لماذا يكره العالم أمريكا , ترجمة : معين الإمام , (الرياض : مكتبة العبيكان , 2005) , ص 362 .

[2] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق, ص 137 .

[3] عماد جاد , "الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة" , مرجع سابق , ص 223 .

ومساهمة الأوروبيين في عملية البناء الأمني عبر عملية التوسيع نحو الشرق[1] . وإذا كان الشعب الأمريكي قد يفهم تحمل الولايات المتحدة الأمريكية دورها القيادي في ميدان الأمن الدولي لاحتواء الخطر السوفييتي , وعدم تشجيعها للدول الأخرى في تحمل مسؤوليات دولية كبرى , وقد تفهم الشعب الأمريكي التكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظة إثر قيام الحرب الباردة في أواخر أربعينيات القرن العشرين , فإن الأمر الذي لم يفهمه الرأي العام الأمريكي هو بقاء النفقات العسكرية لما بعد انتهاء الحرب الباردة باهظة جداً , مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل التزامات دولية واسعة[2] . وفيما يأتي بعض الملاحظات حول مسألة الأعباء والتكاليف :

أولاً : ما زال الإنفاق الأمريكي الدفاعي على الحلف أعلى بكثير من الإنفاق الأوروبي , بل ارتفع الإنفاق الأمريكي على الحلف مقابل انخفاض الإنفاق الأوروبي عليه[3] , مع العلم أن الإنفاق العسكري أو الدفاعي في أوروبا يُعدُّان من أقل الإنفاقات على المستوى العالمي , بخلاف إنفاقها في مجال الطب أو الصحة الذي يُعدُّ الأهم على المستوى العالمي[4] . والجدول الآتي يوضح الفرق في الإنفاق العسكري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2006م عندما كان الاتحاد الأوروبي يضم 26 دولة فقط :

الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (سعر صرف اليورو بالنسبة للدولار , 1يورو = 1,256 حسب أسعار 2006) [5].

	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي
إجمالي حجم الانفاق العسكري(بالدولار)	491 مليار	201 مليار
الانفاق العسكري كنسبة مئوية من دخل الفرد القومي	4,91 %	%1,78
حصة الفرد من الانفاق العسكري	1640 يورو	412 يورو

---

[1] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 120 .

[2] سعد حقي توفيق , مرجع سابق , ص 140 – 141 .

[3] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 121 .

[4] أليساندرو فيخيس , "مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط" , ترجمة رضوة حسن , مجلة السياسة الدولية , (العدد 153, 2003) , ص 24 .

[5] حسين مقلد, " محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة", مرجع سابق, ص655.

وبالتالي , فإن هنالك احتمالات كبيرة بأن تثير واشنطن إعادة تقسيم الأعباء والتكاليف بشكل متساو مع الأوروبيين , سواء تحت تأثير العجز المستمر في ميزانيتها الفدرالية , أو لأن الطابع الغالب لعملية البناء الأوروبي الأمني الجديد هو أوروبي أكثر مما هو أطلسي .

ثانياً : ثمة احتمال أن تفشل دول أوروبا الشرقية والوسطى في دفع حصتها من التكاليف المقدرة من جراء عملية التوسيع (حوالي 48 مليار دولار من أصل التكلفة الإجمالية البالغة 130 مليار دولار), وعندئذ ستثار مسألة من سيتحمل هذا المبلغ الكبير؟ هل الأوروبيون أم الأمريكيون ؟.

ثالثاً : ثمة احتمال أن يتراجع بعض الأعضاء الأصليين عن تحمل نصيبهم من أعباء التوسيع لاعتبارات اقتصادية وسياسية خاصة بهم , ويمكن أن نضرب هنا مثالين لهذا التراجع ؛ الأول يتعلق بألمانيا , والثاني بفرنسا .

بالنسبة إلى ألمانيا , فإن الحلف يعول كثيراً على قوتها الاقتصادية لتحمل جزءاً مهماً من أعباء التوسيع , خاصة وأنه يحقق لها مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية باعتباره استرجاعاً لمجالها الحيوي , بيد أن الاقتصاد الألماني آخذ في التراجع منذ التسعينيات , حيث أضافت الوحدة الألمانية أعباءً اقتصادية هائلة عليه , وعجز عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للجزء الشرقي من ألمانيا[1]. وإذا نجح الاتحاد الأوروبي وجناحه العسكري في ممارسة الوظائف الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمن الأوروبي بشكل أفضل وأسرع من حلف شمال الأطلسي (NATO), من المحتمل أن تعيد برلين حساباتها في مسألة الموازنة الاستراتيجية بين الاثنين , تحت تأثير تساؤل مهم يمكن أن يطرح على المستويين الرسمي والشعبي , وهو ما الذي يرغم ألمانيا على تحمل تكاليف توسيع الحلف الباهظة , إذا توسع الاتحاد الأوروبي , وتحول من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى , تستطيع توفير الأمن والاستقلال والرخاء الاجتماعي والاقتصادي لكافة شعوب القارة ؟[2].

أما فرنسا , فهي أيضاً تعاني من أزمة اقتصادية , فقد تراجع نموها الاقتصادي , وقد يكون سبباً قوياً لتراجع باريس عن التزاماتها بتحمل جزء من تكاليف توسيع الحلف نحو الشرق . لكن هناك

---

[1] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 121 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 127- 128 .

سببٌ سياسيٌ أقوى , وهو أنها قد لا تبدي استعداداً قوياً لتحمل هذه التكاليف , ما دام المستفيد من التوسيع دولٌ أخرى , مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . بعبارة أخرى , فإن المنطق يرى أن تكون باريس أكثر استعداداً لتحمل أعباء التوسيع , إذا اتخذ صيغة أطلسية جنوبية, أي تجاه مصالحها في حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا , لكنها أقل استعداداً في صيغته الحالية التي تستفيد منها بالدرجة الأولى واشنطن وبرلين[1] .

إلا أن للأوروبيين مصلحة حيوية في تقاسم أعبائهم الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدو راغبة بالاستمرار في مهامها الأوروبية , وترى أن الموارد القليلة التي بحوزة الأوروبيين يجب أن تخصص للدفاع , حتى في ظل عالم يتجه نحو نزع السلاح , إذ لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر بالإنفاق على حلف شمال الأطلسي (NATO), أو تتحمل فيه حوالي 3:2 من مجموع الإنفاق الكلي[2] .

إنّ أخطر التحديات التي تواجه الأحلاف الدولية هي تلك التي تنبثق من داخلها , والتي قد يؤدي تراكم تواتراتها , أو اتساع مفارقاتها وتفاعل سلبياتها إلى اضمحلالها وانهيارها في النهاية,وهي بصورتها تلك تقف على طرف نقيض من التحديات الخارجية , التي هي دون منازع القوة الأساسية الدافعة إلى قيام الأحلاف الدولية في الأصل , والتي هي أيضاً الأداة الفعالة في توثيق عرى التضامن بين أطرافها , وفي الإبقاء على تماسكها وصلابتها في مواجهة الضغوط التي تعززها ظروف الواقع الدولي ومتغيراته[3] .

ولا نبالغ إذا قلنا إن أخطر التحديات الداخلية إطلاقاً هي التي تنبع من ميل بعض أطراف الأحلاف الدولية إلى تطبيق أساليب الهيمنة وسياسات الإملاء , أو التحكم من مركز القوة بعلاقاتهم مع غيرهم من الأطراف , وذلك في تحد واضح لمفاهيم الندية والمشاركة والتكافؤ , والتي هي من بين الأسس الجوهرية لجعل الحلف العسكري يتفاعل في مناخ نفسي طبيعي يلائم الأهداف التي يسعى أعضاؤه بالجهد المتكامل إلى إنجازها .

---

[1] المرجع السابق نفسه , ص 122 .

[2] سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , مرجع سابق, ص 140 .

[3] معهد ستوكولهوم لأبحاث السلام الدولي , المعهد السويدي بالإسكندرية , ترجمة عمر الأيوبي , حسن حسن , (مركز دراسات الوحدة العربية , التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي , 2007) , ص 489- 494 .

وسياسات الهيمنة والاتجاه إلى احتكار السلطة والاستئثار بالنفوذ في أي تحالف دولي هي بمنطق التجربة التاريخية وبمقاييس الواقع بداية الطريق إلى النهاية , مهما طال أمدها , فهي تعمل على تعميق الشعور بالظلم , مما يخلق ميلاً إلى المقاومة , فالتمرد , ثم الانفصال عنها . وحلف شمال الأطلسي (NATO) هو تجسيم بارز لهذا الواقع غير الطبيعي الذي تعيشه أطرافه , فهو يعكس المفارقة الشاسعة بين شعارات المشاركة الأطلسية وسياسات الهيمنة الأمريكية , التي تمارس جهاراً ودون مواربة[1] . مثل هذه التغيرات كان لا بد وأن يترتب عليها منطقياً إجراء تغيرات مماثلة في هيكل العلاقات الأمريكية – الأوروبية , لكن شيئاً من هذا لم يحدث , وبخاصة في مجال إعادة تقييم سياسات التوزيع غير المتوازن للأعباء والأدوار داخل حلف شمال الأطلسي (NATO) بين الطرفين الأمريكي و الأوروبي , وقد أظهرت الدبلوماسية الأمريكية ميلها إلى الإبقاء على العلاقة الأطلسية بشكلها التقليدي غير المتكافئ وغير الواقعي في الوقت ذاته[2] .

فالولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن هذا التقاعس , فهي التي أسهمت بسياساتها المتواصلة في تعميق هذه التبعية الأوروبية لها في مجال الحماية والأمن , إلى الحد الذي بات من المتعذر فيه على أوروبا الغربية أن تتحول عنها في اتجاه اكتفاء أمني ذاتي أكبر . فأوروبا لا تريد أن تخسر رفاهيتها ورخاءها الاقتصادي من وراء التورط في برامج تسليح كثيف ستتزايد بالوقت أعباؤه وضغوطه الاستنزافية , وهي تريد أن تُبقي على هذا العبء كله ملقىً على كاهل قوة الولايات المتحدة الأمريكية النووية[3] . إن توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (NATO) هما عمليتان تدعم إحداهما الأخرى , فكل منهما تميل إلى تمهيد السبيل أمام الأخرى , ذلك أن تداخل هاتين المؤسستين ينشئ أيضاً واقعاً , هو أن كلاً منهما تعتمد على الأخرى اعتماداً سياسياً أكبر . وهذا يزيد الشعور بالأمن المشترك , بل يزيد الروابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وفي وقت ما قد يسبق توسيع إحداهما توسيع الأخرى , لكن التداخل بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (NATO) ينشىء شعوراً بوجود مجال جغرافي مشترك يطمئن بشكل جماعي كل المشتركين في الإطارين[4]. فعلى الرغم من أن العلاقات الأطلسية شهدت بعض التحسن في عام

---

[1] اسماعيل صبري مقلد , م اسماعيل مقلد , الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية , 1979) . ص 108 – 109 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 112

[3] المرجع السابق نفسه , ص 113 .

[4] زبغينو بريجسنكي , "حلف شمال الأطلسي وخيارات التوسع" , مجلة السياسة الدولية , العدد83 , 1999 , ص 11 .

2006 م, فإن المؤسستين الرئيستين للأمن الأورو- أطلسي لا تزالان في مرحلة انتقالية , ولا تزالان تبحثان عن سبل لإثبات صلة كل منهما بالتحديات الجديدة الرئيسة . وستبقى السياسات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي معرقلة لبعض الوقت نتيجة الأزمة الدستورية للاتحاد الأوروبي , وربما الأخطر ؛ التعب الناتج عن التوسيع . ولم يكن أداء الحلف أفضل بكثير حتى الآن في عملية التحول التي أعلنت عنها منذ زمن طويل . ويوحي استمرار التقليل من طموحات الحلف في عام 2006 م بأنه لن يشهد تحقيق اختراق تحولي . وفي غضون ذلك , فإن عدم توصل إلى أي من المؤسستين إلى "رؤية شاملة" توافقية للأمن العالمي و الأوروبي يعيق توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (**NATO**)[1].

إنّ العلاقة بين الحلفاء هي علاقة قوة , وينبغي على الأوروبيين تصحيح عملية التعامل غير المتكافئة بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يتم من خلاله توزيع السلطات داخل حلف شمال الأطلسي (NATO) بالمساواة , وهذا قد يحدث إذا "وسعت" الدول الأوروبية من طاقاتها العسكرية.

فتأسيس قوات أوروبية مشتركة للتدخل السريع يعد خطوة نوعية باتجاه الانعتاق , خصوصاً وأن التكاليف الباهظة التي تنفقها الدول الأوروبية على حلف شمال الأطلسي (NATO), وفي ميزان الربح والخسارة تُعدُّ أكبر بكثير من الاستفادة التي يحصل عليها الحلفاء[2].

كلما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO) لزيادة مساهمتها في تكاليف نفقات التحالف , كلما تراجعت الرابطة الأورو- أطلسية, حيث ستبقى قضية الاستعداد لتحمل المزيد من الأعباء والتكاليف قضية خلافية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبين الحلفاء الأوروبيين . فالمطالبة الأمريكية المستمرة بتحمل الحلفاء الأوروبيين المزيد من التكاليف لا يحظى بالقبول من الجانب الأوروبي , ويكاد يكون سبباً مباشراً لمزيد من الخلافات , ويتوقع أن يتزايد التوجه الذاتي من جانب الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف كلما تزايدت الضغوط الأمريكية على هذه الدول لزيادة حصتها في نفقات الحلف , ومواصلة الولايات

[1] معهد ستوكولهوم لأبحاث السلام الدولي , المعهد السويدي بالإسكندرية , مركز دراسات الوحدة العربية , التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2007 , مرجع سابق , ص 129 – 130 .

[2] مركز زايد للتنسيق , الهيمنة الأمريكية وأوروبا , , مرجع سابق , ص 22 .

المتحدة الأمريكية دورها كقوة عظمى قائدة للحلف , لاسيما في إطار ترافق هذه التفاعلات مع تراجع التهديد من الشرق .

المطلب الخامس : الاحتمالات المطروحة لإيجاد منظمة أوروبية عسكرية بديلة عن حلف شمال الأطلسي (NATO):

هناك العديد من الاحتمالات المطروحة لإيجاد منظمة أوروبية عسكرية بديلة عن حلف شمال الأطلسي (NATO) وفيما يأتي أهمها :

أولاً : ضم روسيا إلى حلف شمال الأطلسي (NATO), مما يسهم في تعزيز دور الحلف في العالم, ويسهم في إخراج روسيا من عزلتها وغربتها[1] , إلا أنه يواجه بعض المعارضة وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية , انطلاقاً من الاعتبارات التالية :

1- إن روسيا الاتحادية دولة كبيرة , وضمها إلى حلف شمال الأطلسي (NATO) يؤدي إلى تغييرات جوهرية , ويمنحها الفيتو على قرارات الحلف .
2- إن ضم روسيا إلى الحلف يعني مد الضمانات الأمنية للحلف والمحددة وفق ميثاق الأطلسي إلى حدود الصين ومنغوليا .
3- يؤدي ضم روسيا إلى فقدان الحلف سمتهُ الدفاعية , وتحويله إلى منظمة للأمن الجماعي على غرار الأمم المتحدة . وحسب تعبير هنري كيسنجر : "إنه غاية ما تطمح إليه موسكو منذ المراحل الأولى لظهور الحلف , "إذ إنها طلبت دخول الحلف عام 1954 م , ودعت إلى معاهدة للأمن الأوروبي ككل"[2] .

ثانياً : توقف توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) نحو الشرق , لاسيما لجهة ضم كل من أوكرانيا وجورجيا[3] . لأن ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي (NATO) يُعدُّ مساساً بالأمن القومي الروسي و ويضاعف المشكلات الأمنية , سيما وأنه يوجد 20 مليون روسي في

[1] حسين مقلد , "روسيا والاتحاد الأوروبي : عوائق الشراكة" , المجلة العربية للعلوم السياسية , (بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , العدد 25 , 2010), ص 153 - 154 .

[2] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 196 .

[3] حسين مقلد , "روسيا والاتحاد الأوروبي : عوائق الشراكة" , المجلة العربية للعلوم السياسية , مرجع سابق , ص 152 -153 .

أوكرانيا[1] , وبالتالي , بالإضافة إلى أنّ يؤدي تجاهل مصالح روسيا القومية سيدفعها إلى اتباع سياسات راديكالية دفاعاً عن مصالحها القومية . في هذه الحالة , فإنّ أمن القارة الأوروبية سوف يتأثر كثيراً, لأن رد الفعل الروسي قد يأتي عبر الخروج على ترتيبات ضبط السلاح ونزعه أو اتفاقات ترتيب أوضاع القوات المسلحة , وهو الأمر الذي سوف تدركه الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف على أنه يمثل مساساً بأمنها واستقرارها , وقد تتجه هذه الدول إلى الخروج عن الإطار العام لسياسات الحلف المحدد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية , وتقترب أكثر من علاقات ثنائية أو جماعية مع روسيا الاتحادية بشأن إعادة ترتيب أوضاع القارة الأوروبية, بصرف النظر عن الموقف الأمريكي , وربما دون مشاركة من واشنطن .

ثالثاً : شراكة وثيقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (NATO) في مجالات كالإرهاب الدولي , والجريمة المنظمة , وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية وغيرها . وهو ما صوت عليه البرلمان الأوروبي بأكثرية ضئيلة من النواب الأوروبيين (293 مقابل 283) في 19 شباط 2009م,وحجتهم في ذلك أن الدفاع الأوروبي المشترك سينتظم فقط ضمن إطار حلف شمال الأطلسي (NATO), وقد يتعزز هذا الخيار في ظل انضمام فرنسا إلى القيادة العسكرية المشتركة للحلف . لكن تبقى المشكلة الأساسية بقاء ست دول من الاتحاد الأوروبي خارج الحلف , وهي (النمسا , قبرص, فنلندا , إيرلندا , ومالطا , السويد) .

وهنا نشير إلى اقتراح الأكاديمي الفرنسي "جاك أتالي" , الذي دعا إلى أهمية أن تتحلى أوروبا بالشجاعة وتفكك حلف شمال الأطلسي (NATO), وتستعيض عنه بثلاث منظمات :

أولاً : " **اتحاد الدفاع الأوروبي** " ونواته وكالة الدفاع الأوروبية التي أنشئت على الورق في عام 2004 – 2005 م , فاحتمال بروز مؤسسات أوروبية تستطيع القيام بوظائف الحلف , وبصورة أفضل منه , فمثلاً الاتحاد الأوروبي , كمؤسسة إقليمية أوروبية تقوم بوظائف الحلف نفسها السياسية والاقتصادية والعسكرية في بناء الأمن الأوروبي من خلال التوسع نحو الشرق أيضاً , فرغم أن الاتحاد الأوروبي ما يزال قوة اقتصادية كبرى ذات تأثير سياسي وعسكري ضعيف في الشؤون الأوروبية والدولية , فإن مسيرته في السنوات القليلة الماضية قد تدفع إلى احتمالات

---

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 203 .

تحوله إلى قوة سياسية وعسكرية , يمكن أن تستقطب في المستقبل جميع الدول الأوروبية وتأخذ من الحلف قدرته على أداء وظيفته وقيمته الفعلية في بناء واستقرار الأمن الأوروبي , ويبدو ذلك واضحاً من كون مشروعه في التوسيع نحو الشرق يجري بشكل أوسع وأعمق من مشروع الحلف.

سياسياً : نجح الاتحاد في عام 1995 م في ضم دول من شمال أوروبا ووسطها ليست أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO) أو حلف وارسو (السابق) , باعتبارها دولاً حيادية مثل (النمسا , فنلندا , السويد , أيرلندا, سويسرا) .

عسكرياً : فإن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تطوير جناحه العسكري المتمثل في اتحاد غرب أوروبا , من خلال استخدام معايير مرنة للعضوية تتجلى في الآتي :

1- **الأعضاء الأصليون** : مثل (بلجيكا , فرنسا , هولندا , بريطانيا, ألمانيا, إيطاليا, إسبانيا, البرتغال) , ثم اليونان التي انضمت عام 1992 م , وجميع هذه الدول أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO) والاتحاد الأوروبي معاً .
2- **الأعضاء المشاركون** : مثل (أيسلندا , النرويج , تركيا) , وهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي , لكنهم أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO).
3- **الأعضاء المراقبون** : مثل (فنلندا , السويد , النمسا , سويسرا , وأيرلندا) , وهم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO), ولكنهم كسبوا عضوية الاتحاد الأوروبي عام 1995 م .
4- **الشركاء المنضمون** : ويتمثلون في دول من وسط أوروبا وشرقها وهي (بلغاريا , المجر , دول البلطيق الثلاث , سلوفينيا , تشيكيا , سلوفاكيا)[1] .

ثانياً : أوروبا موسعة تضم أوكرانيا , ولاحقاً روسيا وتركيا[2] . تعطي روسيا الأولوية لمسألة اندماجها مع الغرب , سواء تمثل ذلك في المنظومة الرأسمالية والمنظمات الأورو – الأطلسية , أو في "البيت الأوروبي المشترك" , ولدى روسيا رؤية لنموذج الأمن الأوروبي الذي يقوم على الأسس التالية :

---

[1] نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مرجع سابق , ص 127 .

[2] حسين مقلد , "روسيا والاتحاد الأوروبي : عوائق الشراكة" , المجلة العربية للعلوم السياسية , مرجع سابق , ص 153 – 154 .

1- ضرورة عدم إيجاد خطوط تقسيم جديدة في أوروبا .

2- قيام الأمن الأوروبي على شراكة حقيقية بين دول القارة ويكون قادراً على التصدي الجماعي للتحديات الجديدة .

3- إقامة نظام شامل للأمن يضم جميع الدول من فانكرنر في كندا إلى فلاديفاستوك في روسيا.

على أن تتكون من ثلاث مراحل يمكن من خلالها تحقيق النموذج الأمني الأوروبي , وهي:

المرحلة الأولى : تحديد المفاهيم التي يقوم عليها الأمن الأوروبي , مثلاً وحدة الأمن , التناول الشامل والمتعدد لمفهوم الأمن (عسكري , سياسي ,اقتصادي , اجتماعي , ثقافي) , تكامل الجهود بين الدول والمنظمات .

المرحلة الثانية : الهيكلية والربط لتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين المنظمات المختلفة .

المرحلة الثالثة : وضع مفاهيم الأمن في إطار من المعاهدات والقانون الدولي[1] .

ثالثاً : تحويل حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى رابطة بوليسية عالمية تكافح الإرهاب , وتتبوأ فيها روسيا محلها كاملاً.

ومن الاقتراحات الأخرى :

1- التركيز على المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يقوم عليه حلف شمال الأطلسي (NATO), وقوام المفهوم المقترح " السعي إلى الوقاية من النزاعات عن طريق إخماد أسبابها , وفي هذا السبيل ينبغي استعمال أدوات غير عسكرية " .

2- ينصح متخصصون أمريكيون , ومن بينهم "ريتشارد هاس" , بعدم التمسك بسياسة إقامة أحلاف على نمط حلف شمال الأطلسي (NATO), فالحلف بحاجة إلى عدو ثابت وهدف دائم ليعمل , وكلاهما غير متوفر حالياً [2].

وقد قال سياسي فرنسي ما يأتي: " لقد انتقلنا من شكل للحرب الباردة كيانه غرب واحد وأوروبتان, فصرنا في العالم الراهن بأوروبا واحدة وغربيين"[1].

---

[1] هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , مرجع سابق , ص 177 .

[2] المرجع السابق نفسه , ص 153 – 154 .

وأخيراً , وبعد دراسة أثر تغيير النظام الدولي على مستقبل حلف شمال الأطلسي (NATO) تمّ التوصل إلى النتائج التالية :

1- تُعدُّ مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) من المسائل الخلافية بين بعض الدول الأعضاء فيه , وبخاصة فرنسا , التي ظلّت تسعى منذ إنشاء الحلف إلى اليوم من أجل لعب دور قيادي فاعل ومؤثر داخل الحلف نفسه , إلاّ أنّها كانت تُجابهُ دائماً بالمعارضة الأمريكية الشديدة , ثم البريطانية , ويعود السبب في هذا المسعى الفرنسي إلى أن فرنسا كانت تطمح دائماً , ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى لعب دور أكثر أهمية وفاعلية في الساحة الدولية , خاصة بعدما شعرت أنّها فقدت بعد الحرب مقومات الدولة العظمى. وكانت ترى في تكامل الجهود الأوروبية الاقتصادية والسياسية والعسكرية السبيل الوحيد لاستعادة هذه المكانة , وهذا ما كانت تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيداً , وتسعى إلى نسفه وتعطيله عبر البوابة البريطانية , ونجحت في ذلك إلى حدّ بعيد .

2- تبدو ألمانيا متحمسة لقضية توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) أكثر من أي دولة أوروبية أخرى , لأنّ هذه الخطوة ستفتح لها أبواب دول أوروبا الشرقية والوسطى من أجل تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية , في وقت استطاعت فيه الحكومة الألمانية الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع حكومات هذه الدول ومع روسيا في الوقت نفسه . غير أنّ هذا الموقف يجعلها في وضع الدولة المنافسة لفرنسا التي تعارض مسألة توسيع الحلف , وبالتالي يشكل هذا الموقف الألماني ضربة لجهة المسعى الفرنسي الدائم لجعل ألمانيا وفرنسا قاطرة الشدّ لاحداث أية عملية تكامل سياسي واقتصادي وعسكري في القارّة الأوروبية , بعيداً عن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا . لا يُستبعد أنّ تكون الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً هذه الحقيقة , وتعمل من أجل إحداث نوع من التباعد بين ألمانيا وفرنسا في هذا المجال لقطع الطريق على فرنسا التي تُعدُّ صاحبة فكرة الوحدة الأوروبية والرائدة في طرح مشاريعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر.

---

[1] ريتشارد هاس ,الفرصة : لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ , ترجمة الياس كامل, (الرياض : مكتبة العبيكان , 2007), ص 180 .

3- تشكل مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) لتشمل بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) تحدياً خطيراً لروسيا والحلف في الوقت نفسه , لأنّ الأهداف الحقيقية لعملية توسيع الحلف معروفة الأهداف والأبعاد والنوايا بالنسبة لروسيا , وتنظر القيادة الروسية بزعامة فلاديمير بوتين بامتعاض شديد , كما تُعدُّ هماً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كانت روسيا قد سلّمت , على مضض , بانضمام دول البلطيق الثلاث إلى الحلف عام 2004 م فإنها لن تتخذ موقفاً مشابهاً حيال مسألة انضمام أوكرانيا وجورجيا , أو أي جمهورية أخرى من جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) لأنّ ذلك يعني محاصرة روسيا بصورة كاملة , مع ما سيترتب عليه من نتائج خطيرة على المستوى الاستراتيجي , وبخاصة ضياع قاعدتها الاستراتيجية البحرية (سيفاستوبل) في البحر الأسود على الشواطىء الأوكرانية . من هنا ستظل مسألة توسيع الحلف نحو الأراضي الروسية واحدة من أهم المسائل العالقة بين روسيا والحلف , ويمكن أنّ تسيء إلى العلاقات بينهما في الكثير من الأحيان .

الخاتمة:

انهارت الأسس الاستراتيجية مع انتهاء الحرب الباردة التي قام عليها حلف شمال الأطلسي (NATO), بانهيار الاتحاد السوفييتي (السابق), وحل حلف وارسو . لكن الحلف استمر استناداً على أسس جديدة تعدُّ من وجهة نظر أعضائه كافية لبقائه وتوسيعه , رغم وجود جدل واسع حولها . فقد تلاشى التهديد الرئيس الذي تشكل الحلف لمواجهته في ظل نظام القطبية الثنائية . ورأى البعض أن غياب مصدر التهديد الرئيس يحتم تفكيك الحلف , خصوصاً وأن مصادر التهديد الجديدة لا تبرر بقاءهُ , لأنها لا ترقى إلى مستوى التهديدات التي لا يمكن مواجهتها إلا عبر "حلف عسكري", وأنه يمكن التعامل معها بقدرات محدودة , وأن بإمكان أية دولة من دول الحلف القيام بذلك من دون مساعدة عسكرية من دول أخرى. لكن رأى البعض الآخر أن الأوضاع المستجدة تحتم على الحلف إعادة صياغة دوره , في اتجاه القيام بوظائف جديدة غير عسكرية , إضافة إلى استمراره في أداء وظيفته التقليدية , وهي "الدفاع الجماعي" , وبالتالي لا بد من الحفاظ عليه مع تطوير عقيدته العسكرية , وهياكل قوته , من أجل التعامل مع إفرازات البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتغلبت وجهة النظر الثانية , وبمقتضاها بدأ الحلف عملية التكيف مع تفاعلات مع بعد الحرب الباردة , في ظل تفجر المشكلات والصراعات القومية والإقليمية في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى,ومناطق أخرى من العالم , والتي تم النظر إليها على أنها تمثل تهديداً للاستقرار في القارة الأوروبية , ومنطقة شمالي الأطلسي . وبدا واضحاً أن الحلف يتجه إلى استبدال مهمة مواجهة التهديد المباشر من جانب حلف وارسو (السابق) , بتدعيم و" تعظيم" الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية . وأدى هذا التحول إلى تغيير مضمون في اتجاه منظمة مشتركة تهدف إلى توفير الحماية في مواجهة أشكال مختلفة من "التهديدات غير المحدودة" , كما برزت مهمة رئيسة هي الحفاظ على السلام ومواجهة الاضطرابات في كافة أنحاء القارة الأوروبية , وحولها أيضاً . ويشمل ذلك دعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الاشتراكي (السابق) , لاحتواء التهديدات

التي يمكن أن تأتي من هذه المنطقة , ومنع وإدارة الأزمات , مع إعادة تحديد الحدود الجغرافية للحلف لتمكينه من العمل خارج المنطقة التقليدية التي انحصر فيها نشاطه خلال الحرب الباردة .

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء حرصها الشديد على استمرار حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى الاحتفاظ بقيادتها للعالم , والتي ترى في أوروبا أحد مفاتيحها المهمة , بالإضافة إلى الإبقاء على أوروبا الشرقية بعيداً عن دائرة النفوذ الروسي,وتمكينها من تحقيق غطاء دولي "أطلسي" خارج نطاق مؤسسات الشرعية الدولية , يمكنها من ممارسة سياساتها العدوانية على منطقة الشرق الأوسط , كما هو حاصل في العراق . وعليه , فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالحلف وتوسيعه كأداة لتحقيق هذه الأهداف .

على الرغم من تباين وجهات النظر الأوروبية – الأمريكية حول برنامج توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO), إلا أنه في المجمل هناك رؤية مشتركة أمريكية – أوروبية حول المهام الجديدة للأطلسي , خصوصاً وأن أوضاع الأمن الأوروبي حالياً , وكما كشفت عنه أزمة البوسنة, بالإضافة إلى محدودية القدرات الأوروبية مقارنة بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية , والتي اتضحت أكثر بعد حرب كوسوفو , والتي أثبتت حاجة القارة الأوروبية إلى الوجود الأمريكي الفاعل الذي يتحقق فقط من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو), بالإضافة إلى اعتراض الحلف والولايات المتحدة الأمريكية والاتجاه الأطلسي داخل الاتحاد الأوروبي على أي دور أوروبي منفصل . فتفكيك الحلف أو انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا يعني الإطاحة بعامل الاستقرار في القارة , والذي يتمثل في الوجود العسكري الأمريكي بترسانة أسلحته النووية الهائلة. و تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعظيم نفوذها في أوروبا الغربية , وإبقائها في وضع لا يسمح لها بالاستغناء عنها , أو يمنحها مزيداً من الاستقلالية , وبالتالي إدامة هيمنتها على الحلف وعلى العالم , وعدم ظهور قوة عظمى منافسة .

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد السيطرة الأطلسية على الأمن الأوروبي المتوسطي عبر وجودها العسكري البحري في البحر المتوسط المتمثل بالأسطول السادس , وإصرارها على تولي القيادة الجنوبية للحلف رغم المعارضة الفرنسية المستمرة , وكذلك دمج شمال إفريقيا مع الشرق الأوسط لتكون ضمن المجال الحيوي الاستراتيجي الأمريكي , من خلال مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وإقامة حوار أطلسي – متوسطي في القوس الجنوبي للأزمات , يضم حالياً كلاً من (الأردن , "إسرائيل",مصر , تونس , الجزائر , المغرب , موريتانيا) . وقد تدعم هذا المسار خصوصاً

بعد قمة الحلف في اسطنبول عام 2004 م , حيث تم الانتقال من الحوار(التعاون) إلى صيغة الشراكة , كما أعلن أيضاً عن مبادرة اسطنبول للتعاون تجاه دول الشرق الأوسط , وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي , حيث انضمت إليها كل من (الكويت , والبحرين , وقطر , والإمارات العربية المتحدة), كما شهدت هذه الفترة العديد من المبادرات الغربية "للإصلاح" في الدول العربية , التي تكثفت منذ هجمات 11 أيلول 2001 , والتي من بينها مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" , التي حاولت فرض هذا الإصلاح من الخارج بالقوة , بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد دور لحلف شمال الأطلسي (NATO) في تنفيذ هذه الإصلاحات , وهو ما أثار حفيظة دول المنطقة . فأصبح الحلف الذراع العسكري الأمريكي ضد كل من يهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط , وبشكل خاص في المنطقة العربية . وما احتلال العراق إلا مشهد يمكن أن يتكرر ضد أي قطر عربي لمجرد اتهامه بالإرهاب أو امتلاكه أسلحة التدمير الشامل (ولو كانت تقارير غير صحيحة) , أو اتهام أي دولة أنها من "الدول المارقة" , ليصبح كل هؤلاء في دائرة الاستهداف الأمريكي والأطلسي . بالإضافة إلى الهدف الاستراتيجي الأمريكي الآخر المتمثل في "تعظيم" الأمن الإسرائيلي على حساب أمن الدول العربية كافة , وهو موقف أمريكي يتكرر على لسان جميع الرؤوساء الأمريكيين المتعاقبين من خلال الالتزام "بضمان التفوق الإسرائيلي العسكري" على مجموع البلدان العربية , وبالتالي التزام دول الحلف من باب الخضوع والتبعية للموقف الأمريكي . عدا عن أن مصادر الطاقة العالمية الاستراتيجية المتمثلة في الوطن العربي , وبشكل خاص في الخليج العربي , هي مفتاح السيطرة على العالم . من هنا نفهم افتعال الحروب والتوتر بدءاً من حرب الخليج الأولى والثانية , ثم احتلال العراق , والآن "الفزاعة الإيرانية" كمبررات لاستمرار تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة , وبالتالي ضمان إمدادات الطاقة الأمريكية , وزيادة أرباح المجمع الصناعي النفطي العسكري الأمريكي كأحد المحددات المهمة للاستراتيجية الأمريكية في العالم .

وبهذا , فإن الأمن الأطلسي المتحمور بأوروبا الغربية قد أوجد امتدادات له في الشرق والجنوب , فانتقل من مستوى الأمن الجزئي – الإقليمي , إلى مستوى الأمن الكلي العالمي .

وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي يخلص البحث إليها:

1- تُعدُّ الأحلاف العسكرية من الأدوات والوسائل التي تسخّر في العلاقات الدولية من أجل حسم الصراعات بكافة أشكالها (السياسية , الاقتصادية , العسكرية) وبالتالي فهي مسؤولة إلى حدّ

بعيد عن مسألة استحالة إيجاد آلية للأمن الجماعي على مستوى العالم كله تشرف على إدارة المشكلات الإقليمية والدولية وتعمل على حلها بالطرق السلمية على قاعدة العدل والمساواة بين أطراف النزاع , فهي تفرض الحلول التي تخدم مصالح المتحالفين بصرف النظر عن آثارها التي قد تكون مدمرة للطرف الآخر , وتشكل بصورة أو بأخرى مصدر قلق وتهديد حقيقي لأمن وسلامة الكثير من الدول المستقلة ذات السيادة . وخير مثال على ذلك توسع حلف شمال الأطلسي اليوم نحو الشرق حتى لامس الحدود الروسية , والخطر الذي يشكله على أمن إيران واستقرار منطقة الشرق الأوسط كلها .

2- حالت استمرارية الحلف وتطوره بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية طيلة فترة الحرب الباردة دون تمكين دول أوروبا الغربية من إعادة بناء قوتها العسكرية مجتمعة ولعب دور سياسي فاعل في الساحة الدولية بعيداً عن التأثيرات والضغوط الأوروبية , وبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي , أي بعد انتفاء وجود ما يسمى " الخطر الشيوعي " ونهاية الصراع بين الشرق والغرب انتفت الحجج التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها الغربيين , والتي تبرر فيها لعب الدور القيادي داخل الحلف نفسه ومع ذلك تحرص واشنطن بأكثر من أي وقت مضى , ليس فقط على ضرورة استمرار الحلف بقيادتها , بل وتوسيعه أيضاً , لأنه أثبت تاريخياً أنّه الأداة العسكرية الأكثر فاعلية في تكريس النفوذ الأمريكي في أوروبا والعالم , ناهيك عن أنه سيكون الأداة الفاعلة في المستقبل لمواجهة الدول العظمى الأخرى (روسيا , الصين) وكل قوّة عظمى أخرى قد تظهر في المستقبل في العالم , تسعى إلى شغل مكانها الذي يليق بها في الساحة الدولية .

3- تُعدُّ مسألة ضمان أمن الطاقة "النفط والغاز" وتدفقها المستمر إلى أسواق الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO) من أهم وأخطر المسائل التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية بقوّة من أجل استخدامها ك "فزّاعة" في وجه الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف وتساعدها في إقناع الأوروبيين بأنّ الحفاظ على مصادر الطاقة وطرق الإمدادات مرهونة بالحفاظ على الحلف وتقويته وتوسيعه وبذلك نجحت في تحميل هذه الدول أعباء الكثير من النفقات التي تتطلبها مسألة تطويره وتوسيعه ونفقات استخدام القوات العسكرية الأطلسية في مناطق النزاعات التي أشعلتها الولايات المتحدة الأمريكية (أفغانستان , العراق , يوغوسلافيا (السابقة) , ليبيا....) ناهيك عن انّ عملية توسيع الحلف تستوجب إعادة تسليح وتجهيز

القوات العسكرية في الدول التي تنتسب إليه حديثاً (كما حدث في دول أوروبا الشرقية) في وقت تُعدُّ فيه الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لهذا السلاح والعتاد , مما يساعد في تنشيط تجارة السلاح الأمريكية , حيث تشكل صناعة السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي .

4- منذ بداية التسعينيات , ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها على منطقة الشرق الأوسط , نظراً لأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية , وسعت بكل إمكاناتها إلى السيطرة عليها وفق استراتيجية وضعتها لنفسها , وبخاصة في منطقة الخليج العربي التي تحتوي على احتياطات هائلة من النفط والغاز , وقبل أن تتحول إلى ساحة تنافس مفتوحة بين الكبار . من هنا راحت تتحدث عن ضرورة التغيير في منطقة الشرق الأوسط تحت شعارات برّاقة (محاربة الفساد , المشاركة السياسية , واحترام حقوق الأقليات , محاسبة الشعوب لحكوماتها , وجعلها مسؤولة أمامها , محاربة الإرهاب ...) تمكنها من تبرير أي سياسة يمكن أن تتبعها في المنطقة بدءاً من الضغوط الدبلوماسية , وصولاً إلى العقوبات الاقتصادية , وانتهاءً بالتدخل العسكري المباشر . غير أنّ الجديد في هذه الاستراتيجية الأمريكية الخاصة هو الدور الذي رسمته لحلف شمال الأطلسي (NATO) وتريد منه أنّ يقوم به على أكمل وجه , فكانت التجربة الأولى في أفغانستان , كما يُعدُّ تدخل الحلف في الأحداث الليبية اليوم خير مثال على ذلك , مع الإشارة إلى حقيقة أنّ للحلف مهمة أخرى في المنطقة هي مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع ترتيبات جديدة في المنطقة من خلال ما يسمى " عملية السلام" تقضي على كافة أشكال المقاومة والممانعة فيها, وتضمن أمن "إسرائيل" وبالتالي تريد واشنطن من الحلف أنّ يتحول إلى أداة من أدوات تنفيذ مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وفق الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية بحجة "حفظ الأمن والسلم الإقليمي".

5- يلعب حلف شمال الأطلسي (NATO) اليوم دوراً خطيراً في الساحة الدولية, فبعدما اقتصر دوره طيلة فترة الحرب الباردة على الدفاع عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (الديموقراطيات الغربية) والوقوف في وجه أي تهديد من جانب الاتحاد السوفييتي (السابق) تحول الحلف في عالم اليوم إلى حلف هجومي بامتياز, ينفذ عمليات عسكرية نوعية وخطيرة خارج القارة الأوروبية , وبعيداً عنها (أفغانستان, العراق, ليبيا) وتأخذ طابعاً هجومياً واستعمارياً, وإن جرى تنفيذها تحت شعارات (الحرب على الإرهاب, دعم التحولات الديمقراطية) مما ينذر بتحول

الحلف في المستقبل القريب إلى أداة هيمنة بيد الولايات المتحدة الأمريكية بالتوازي مع تحوله من منظمة عسكرية أطلسية إلى منظمة عسكرية وسياسية عالمية, قد تحل مكان الأمم المتحدة, وقد تطال عملياته العسكرية مناطق واسعة من العالم, وبصورة تعرض فيه الأمن والسلم الدوليين للخطر , في ظل وجود قوى عظمى سترفض بالضرورة هذه السياسة وستعمل على الوقوف في وجهها (روسيا, الصين,الهند...)وبالتالي فإن انتقال مسرح العمليات العسكرية للحلف من الساحة الأوروبية المحددة في الميثاق إلى مناطق أخرى من العالم, وبخاصة منطقة الشرق الأوسط, ستكون له آثاره المدّمرة على العلاقات الدولية .

6- من بين عمليات التكيف المختلفة التي يقوم بها الحلف تبدو قضية التوسيع على أنها المحدد الرئيس لمستقبله . وفي هذا الإطار تخلص الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

7- كلما أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة دور القائد المهيمن في عملية التوسيع , زاد ذلك من فرص استمرار الحلف , وتكشف العلاقات داخل حلف شمال الأطلسي (NATO) أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال محتفظة بنفوذها تجاه الأعضاء الآخرين في الحلف بخصوص قضايا تكييف الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة , حيث من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية احتكرت قرار توسيع الحلف وتحديد الدول التي جرى ضمها, ويمكن أن تنضم إلى الحلف في المستقبل .

8- كلما سارت عملية التوسيع في اتجاه تجاهل الخطوط الحمراء الروسية , تراجعت الرابطة الأورو- أطلسية , لأن تجاهل مصالح روسيا القومية سيدفعها إلى اتباع سياسات راديكالية دفاعاً عن مصالحها القومية . في هذه الحالة , فإنّ أمن القارة الأوروبية سوف يتأثر كثيراً, لأن رد الفعل الروسي قد يأتي عبر الخروج على ترتيبات ضبط السلاح ونزعه أو اتفاقات ترتيب أوضاع القوات المسلحة , وهو الأمر الذي سوف تدركه الدول الأوروبية أعضاء الحلف على أنه يمثل مساساً بأمنها واستقرارها . وقد تتجه هذه الدول إلى الخروج عن الإطار العام لسياسات الحلف المحدد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية , وتقترب أكثر من علاقات ثنائية أو جماعية مع روسيا الاتحادية بشأن إعادة ترتيب أوضاع القارة الأوروبية, بصرف النظر عن الموقف الأمريكي , وربما دون مشاركة من واشنطن .

9- كلما سارت عملية التوسيع في اتجاه تجاهل الخطوط الحمراء الروسية , تزايدت احتمالات بلورة تحالف روسي – صيني , فكلما تزايدت مشكلات روسيا في علاقاتها مع الغرب ,

اندفعت روسيا في اتجاه تطوير العلاقات مع الصين , والسعي إلى الوصول بالعلاقات إلى مستوى التعاون الاستراتيجي , وربما التحالف الذي يمكن أن يستقطب الهند سعياً وراء تحالف روسي – صيني – هندي يعوض الأطراف الثلاثة عن فشلها في علاقاتها مع الغرب .

10- كلما عجزت الدول الأعضاء في الحلف عن التنسيق بين عمليات توسيع المنظمات الثلاث, أي الحلف والاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا , تراجعت الرابطة الأورو – اطلسية , فزيادة احتمالات التناقض بين آليات عمل الحلف وآليات عمل المؤسسات الأوروبية . ففي الوقت الذي يتجه فيه حلف شمال الأطلسي لتوسيع عضويته بقرارات أمريكية لا تأخذ في الاعتبار آراء الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف , وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية في رفض المطلب الأوروبي بضرورة تنسيق عمليات توسيع الحلف مع توسيع الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا , فالمتوقع أن تسير عمليات التوسيع بشكل مختلف بين الحلف والمنظمتين الأوروبيتين على نحو يساعد في مراحل تالية على بلورة استقلال بين المسارين الأوروبي – الأطلسي الذي تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي , الذي يحدث بالتوافق بين الدول الأوروبية الأعضاء . وهذا الاحتمال سوف يتبلور بمرور الوقت, بمعنى , أن تحققه سوف يستغرق عدة سنوات ربما تصل إلى فترة تتراوح بين عقد وعقدين. وفي الفترة الراهنة , تسعى الدول الأوروبية إلى استكمال بناء المؤسسات الذاتية والحد من التداعيات السلبية لتوسيع الحلف على الأمن الأوروبي , عبر بناء علاقات جديدة مع روسيا الاتحادية خارج الحلف حتى لا تشعر بالعزلة نتيجة القارات الأمريكية بتوسيع الحلف دون مراعاة المطالب الروسية . كل ذلك يشكل الخطوة الأولى على طريق تفكك الحلف , وتآكل عوامل التوحد وتضعف الروابط وتتبلور أسس العمل الأوروبي الذاتي بعيداً عن الحلف .

11- كلما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO) لزيادة مساهمتها في تكاليف نفقات التحالف , كلما تراجعت الرابطة الأورو– أطلسية , حيث ستبقى قضية الاستعداد لتحمل المزيد من الأعباء والتكاليف قضية خلافية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبين الحلفاء الأوروبيين . فالمطالبة الأمريكية المستمرة بتحمل الحلفاء الأوروبيين المزيد من التكاليف لا يحظى بالقبول من الجانب الأوروبي , ويكاد يكون سبباً مباشراً لمزيد من الخلافات , ويتوقع أن يتزايد التوجه

الذاتي من جانب الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف كلما تزايدت الضغوط الأمريكية على هذه الدول لزيادة حصتها في نفقات الحلف , ومواصلة الولايات المتحدة الأمريكية لدورها كقوة عظمى قائدة للحلف , لاسيما في إطار ترافق هذه التفاعلات مع تراجع التهديد من الشرق .

12- كلما تمكنت الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من تعزيز وتوسيع منظماتها(الاتحاد الأوروبي بالأساس) تراجعت الرابطة الأورو- أطلسية . فاتساع نطاق عملية توسيع الاتحاد الأوروبي لتشمل معظم القارة الأوروبية على نحو يجعل من الاتحاد الأوروبي المؤسسة الأساسية في أوروبا ببنية عسكرية تتمثل في اتحاد غرب أوروبا , يسهم في توسيع الهوة بين أوروبا وحلف شمال الأطلسي , وربما يؤدي إلى انفصال هذه العلاقة .

13- كلما تراجعت الرابطة الأورو- أطلسية , تزايدت فرص التعاون الأوروبي – الروسي.فاستمرار الحلف في الجمع بين طبيعته كحلف تقليدي يقوم بمهمة الردع والدفاع الجماعي عن دول محددة , وممارسة بعض مهام مفهوم الأمن الجماعي , أدى ذلك إلى الحد من كفاءة وفعالية الحلف , وتزايد التضارب في أداء المهمتين على النحو الذي يسهم في إضعاف الحلف ودفعه نحو الروابط الأطلسية , وبالتالي توجه الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف إلى إقامة علاقات مستقرة مع روسيا الاتحادية ونسج شبكة من المصالح معها . وتدرك الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف أن روسيا يمكن أن تضحي بمصالحها (المحدودة حالياً) مع الدول الأوروبية إذا حدث تصادم بين اعتبارات الأمن الروسي وبين مقتضيات الحفاظ على الروابط مع دول أوروبا الغربية(مثلاً توسيع حلف شمال الأطلسي) , وبالتالي فإن أي توجه روسي نحو الخروج عن بعض إنجازات ما بعد الحرب الباردة على أنه مصدر التهديد الأول لأمنها القومي , وبالتالي ستتحرك خارج سياق الإطار الأطلسي , بل إن الهدف من التحرك سيكون الحدّ من تأثيرات الإطار الأطلسي على أمنها القومي .

14- كلما تزايدت فرص التعاون الأوروبي – الروسي, زادت احتمالات الوصول إلى صيغة للأمن الجماعي في القارة الأوروبية , إذ يظل وارداً احتمال استيعاب روسيا الاتحادية في البنى والهياكل الأوروبية , كما يظل وارداً تراجع أو انفصام العلاقات الأطلسية – الأوروبية , وبالتالي تنفتح المجالات أمام روسيا الاتحادية للوصول إلى صيغة قريبة من فكرة "البيت الأوروبي المشترك" , وذلك لمنع روسيا من ردّ فعل يأتي على حساب الأمن الأوروبي , وتأطير العلاقة معها على نحو مستقر يفصل بين الاتجاهين الأطلسي والأوروبي .

15- كلما تزايدت احتمالات الوصول إلى صيغة للأمن الجماعي في أوروبا , تراجعت أهمية حلف شمال الأطلسي بالنسبة لأعضائه الأوروبيين , فالاتجاه العام يسير نحو استكمال الهياكل السياسية والعسكرية الأوروبية .

المراجع:

أولاً : الكتب:

1. اسماعيل صبري مقلد , نظريات السياسة الدولية , (الكويت : منشورات دار السلاسل , عام1985) .
2. اسماعيل مقلد , الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية , 1979) .
3. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية (القاهرة :المكتبة الأكاديمية ,1991).
4. التقرير الاستراتيجي العربي 1998 , "تفاقم أزمة الاستراتيجية الأمريكية يربك النظام العالمي" , (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1999) .
5. السيد أمين شلبي , أمريكا والعالم : متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000- 2005 , (القاهرة : عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة , عام 2005) .
6. الكسييف كروتسكيخ , الروح العسكرية الأمريكية , ترجمة محمد شعبان , (دمشق : دار دمشق , 1988) .
7. الموسوعة العسكرية , الجزء الأول , بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع , عام 1981
8. بيير بيارنيس , القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً , (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 2003) .
9. تشالرز كوبتشان , الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه : شركاء أم متنافسون ؟ (أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,عام 2008).
10. جان ألنشتاين , الصراع على العالم 1950- 1988 , (دمشق : دار الشاري للنشر والتوزيع , 1991) .
11. جميس دورتي، روبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (الكويت ، مكتبة كاظمة للنشر و التوزيع ، 1998) .
12. جوزيف ناي , المنازعات الدولية , مقدمة للنظرية والتاريخ , ترجمة مجدي كامل و أحمد أمين الجميل , (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية , 1997) .

13. جوزيف ناي , مفارقة القوة الامريكية, ترجمة محمد البيجرمي , (الرياض : دار العبيكان , 2003) .

14. جي جون أيكنبري , صنع السياسة الخارجية الأمريكية , تحرير جوناثان ألترمان , وزارة الخارجية الأمريكية : مكتب الإعلام الخارجي , عام 2009 .

15. جون بلجر , أسياد العالم الجدد , ترجمة عمر الأيوبي , (بيروت : دار الكتاب العربي , 2003) .

16. جيفري ستيرن , تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية , (الإمارات : مركز الخليج للأبحاث , 2000) .

17. 10–حسن محمد طوالبة , نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق , (عمان : عالم الكتب الحديثة , عام 2005).

18. خليل حسين , النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية , (بيروت : دار المنهل 2009) .

19. رياض الصمد , العلاقات الدولية في القرن العشرين , (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع , 1983) .

20. العسل والخل : الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية , ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان , (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر , عام 2002) .

21. ريتشارد هاس , الفرصة : لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ , (الرياض : مكتبة العبيكان , 2007) .

22. ريتشارد هاس , مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة , (عمان : مركز جنين للدراسات الاستراتيجية , 2000) .

23. ريموند . ل. غارتوف , نهاية الحرب الباردة مدلولها وملابساتها , (دمشق : وزارة الثقافة , 1998) .

24. زبغينو بريجنسكي , رقعة الشطرنج العظمى , ترجمة نافع لبس , (دمشق : مركز الدراسات العسكرية , عام 1999) .

25. زبغينيو بريجنسكي , الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم , (بيروت : دار الكتاب العربي , عام 2004) .

26. سعد حقي توفيق , النظام الدولي الجديد , (الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع , 1999) .

27. عبد القادر محمد فهمي , المدخل إلى دراسة الاستراتيجية , (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , عام 2006).

28. عبد الله آل عيون , نظام الأمن الجماعي :دراسة تحليلية في التنظيم الدولي الحديث ,(عمان :دار البشير , عام 1985) .

29. عماد جاد , حلف الأطلنطي : مهام جدية في بيئة أمنية مغايرة , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 1998) .

30. غسان العزي , سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي , والقوى العظمى , (بيروت : مركز الدراسات و البحوث والتوثيق , عام 2000) .

31. فتحية النبراوي , محمد نصر مهنا , أصول العلاقات السياسية الدولية , (الإسكندرية : منشأة المعارف , 1985).

32. فرانك هارفي,عودة المستقبل : التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة ,(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,عام 2003) .

33. فريد الشحف , العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس , (دمشق : دار الطليعة الجديدة , 2005).

34. فنسان الغريب , "مآزق الامبرطورية الأمريكية", (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2008) .

35. فهمي الصيرفي , عالم ما بعد الحرب الباردة : دراسة تحليلية علمية مستقبلية ,(دمشق : 2001.

36. فيليب روجيه , العدو الأمريكي : أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا , (القاهرة , المجلس الأعلى للثقافة , عام 2005) .

37. فيليب غوردون , سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة , (أبو ظبي : مركز الإمارات عام 2005) .

38. كريس براون , فهم العلاقات الدولية , (الإمارات : مركز الخليج للأبحاث , 2004) .

39. لخميسي شيبي , الأمن الأورو – الأطلسي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة , دراسات استراتيجية ومستقبلية , جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية , (العدد 21 , آذار 2009) .

40. لطفي السيد الشيخ , الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى , (القاهرة : دار الأحمدي للنشر , 2006) .

41. ليلى مرسي – أحمد وهبان , حلف شمال الأطلنطي , الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر , 2001) .

42. مجموعة من الباحثين , تحرير أحمد يوسف أحمد و ممدوح حمزة , صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2003

43. محمد حسنين هيكل ,"حرب الخليج : أوهام القوة والنصر",(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر , عام 1992) .

44. محمد طه بدوي , مدخل إلى علم العلاقات الدولية , (الاسكندرية : المكتب المصري الحديث , 1976) .

45. محمد عزيز شكري , "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" , سلسلة عالم المعرفة : الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (العدد 7 , تموز 1978) .

46. محمد علي القوزي , العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر , (بيروت : دار النهضة العربية , ط1 , 2002) .

47. محمد مراد , السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي , بيروت : دار المنهل اللبناني , 2009

48. محمد منذر , مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة , (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 2002) .

49. محمد موسى , أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي , (بيروت : دار البيارق , 1993) .

50. مركز زايد للتنسيق والمتابعة ,الهيمنة الأمريكية وأوروبا , (الإمارات : 2001) .

51. مصطفى أحمد أبو الخير , النظرية العامة للأحلاف العسكرية , (القاهرة 2005) .

52. معهد ستوكولهوم لأبحاث السلام الدولي , المعهد السويدي بالإسكندرية , مركز دراسات الوحدة العربية , التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2007 .
53. ممدوح مصطفى منصور , سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية , (القاهرة : مكتبة مدبولي , 1997) .
54. ممدوح مصطفى منصور , مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية , (دبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , عام 2005) .
55. مورتن هالبرين , الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة , (بغداد : دار النهضة 1987) .
56. موسى حمد القلاب , أدوار حلف شمال الأطلسي الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج , (الإمارات : مركز الخليج للأبحاث, عام 2005) .
57. ميريل وين ديفيز – ضياء الدين سرداد , لماذا يكره العالم أمريكا , (الرياض : مكتبة العبيكان , 2005) .
58. ناصيف حتي , النظرية في العلاقات الدولية , (بيروت : دار الكتاب العربي , 1985) .
59. نافع أيوب لبس , "حلف الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقه المستقبلية" , مجلة الفكر السياسي , (ربيع وصيف 2000) .
60. نزار الحيالي , دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2003) .
61. نعوم تشكومسكي, النظام الدولي الجديد القديم, (حلب :فصلت للدراسات والترجمة والنشر , عام 2000) .
62. هارلان كليفلاند , ميلاد عالم جديد : فرصة متاحة لقيادة عالمية , تقديم روبرت مكنمارا , (القاهرة : المكتبة الأكاديمية , 2000) .
63. هاني خلاف وأحمد نافع , نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 1997) .
64. هنري كيسنجر,هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية , ترجمة هند بهلول (دمشق:دار الرأي,عام 2006) .

65. والتر ميد , السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم :ترجمة نشوى ماهر , القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية , عام 2005 .

66. وثائق مؤتمر هرتزليا الثامن : إسرائيل في خطر وجودي , بيروت : باحث للدراسات , 2009.

67. وثائق مؤتمر هرتزليا السابع : عن ميزان الأمن القومي في إسرائيل , بيروت : باحث للدراسات , 2007 .

ثانياً: الدوريات :

1. إبراهيم عرفات,((روسيا والناتو الجديد:قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية)), مجلة السياسة الدولية , العدد129(القاهرة:1997) .

2. أحمد دياب , "شرق أوروبا في السياسة الخارجية الأمريكية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , 2009) .

3. أحمد ثابت,"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي :دور القوة والتوازن الدولي الجديد" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 171 , 2008 , مجلد 43) .

4. أحمد عبد الحليم , الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة , , مجلة السياسة الدولية , العدد 147 , 2002 , ص 198 – 200 .

5. أليساندرو فيجيس , "مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط" , ترجمة رضوة حسن, مجلة السياسة الدولية , (عدد 152 , نيسان 2003) , مجلد 38 .

6. السيد أمين شلبي,"الولايات المتحدة..صعود أم انحدار؟",مجلة السياسة الدولية , (العدد 173,عام2008,مجلد 43) .

7. السيد أمين شلبي , "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 179 , 2010) .

8. بهجت قرني,"من النظام الدولي إلى النظام العالمي",مجلة السياسة الدولية,(العدد161 , يوليو 2005,مجلد 40) .

9. بيانات عن الخريطة السياسية المتغيرة في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , عام 2009).
10. بيتر شميت , عرض نهى المكاوي , "مستقبل حلف الأطلنطي والجماعة الأوربية", مجلة السياسة الدولية , (العدد 128 , عام 1997) .
11. توفيق المديني , مجلة فتح , (العدد 522 , عام 2002) .
12. جاسر الشاهد, " تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو", مجلة السياسة الدولية ,(العدد 129 , 1997) .
13. جرجي روزنتو, "هل سيدعم الشعب والكونغرس توسيع الناتو" , ترجمة منذر منهل عن مجلة فورين أفيرز,العدد7 (واشنطن:1996) .
14. حسين مقلد , "روسيا والاتحاد الأوروبي : عوائق الشراكة" , المجلة العربية للعلوم السياسية , (بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , العدد 25 , 2010).
15. حسين مقلد , "محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة " , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , دمشق , (مجلد 25 , العدد الأول 2009) .
16. حسام سويلم , "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة ", مجلة السياسة الدولية , العدد 150 , 2002 .
17. حسن نافعة , "وجهة نظر في تطور الرؤيا الأمريكية تجاه العالم العربي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 153 , 2003) .
18. حسن نافعة,"انهيار نظام الأمن الجماعي",مجلة السياسة الدولية , (العدد 161 , يوليو 2005 , مجلد 40) .
19. حسن أبو طالب , "توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , 1997) .
20. حسن ابو طالب, "هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية " , مجلة السياسة الدولية , (العدد 161 , يوليو 2005 , مجلد 40).
21. حسين معلوم , الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا : الواقع ...والآفاق , مجلة السياسة الدولية , العدد 147 , 2002 .
22. حسين معلوم , "الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , عام 1997) .

23. خضر عباس عطوان , "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط " , المجلة العربية للعلوم السياسية , بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , (العدد 16 , خريف 2007) .
24. سعيد اللاوندي , "التصورات الغربية لنشاطات التمويل الإسلامية" , ملف الأهرام الاستراتيجي, (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) , العدد 89 , 2002.
25. سيد حسن موسوي ," توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً : مهمات جديدة في العالم" , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , عام 1999) .
26. طلال عتريسي , " توسيع الناتو", مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , عام 1999) .
27. زبغينو بريجسنكي , "حلف شمال الأطلسي وخيارات التوسع " , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , عام 1999) .
28. زبغينو بريجسنكي , "توسيع الناتو" , مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , 1999) .
29. عبد الرحمن مطر , "أسئلة برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي" , مجلة المستقبل العربي , (العدد 215 , 1997) .
30. عبد الله صالح , "بعد قمة مايو : أهداف خطة توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , عام 1997) .
31. عبد المنعم طلعت , "القيادة الأمريكية في إفريقيا ...الأبعاد والتداعيات" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 179 , 2010) .
32. عبد الناصر سرور , " الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي" ,مجلة البحوث والدراسات العربية ,القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية (العدد 47 , حزيران 2007) .
33. عبد النور عنتر – موسى قلاب – نبيل شبيب , "حلف شمال الأطلسي عامه الستين نظرة استشرافية ....موقع العالم الإسلامي فيها", إشراف مركز الجزيرة , عام 2009
34. عدنان السيد حسين , "حلف شمال الأطلسي : استراتيجته في الشرق الأوسط" , (مجلة الفكر الاستراتيجي العربي , العدد 43, عام 1993) .
35. عصام عبد الشافي ,"دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية : الأزمة العراقية نموذجاً",مجلة السياسة الدولية , (العدد 153 , يوليو 2003 , مجلد 38).
36. علي عبد الصادق , "الناتو والشرق الأوسط الكبير" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 163 , 2006) .
37. عماد جاد ,"أثر تغير النظام الدولي على الناتو", مجلة السياسة الدولية ,(العدد 134 , عام 1998) .

38. عماد جاد , "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 136 ,عام 1999) .
39. عماد جاد , "الجدل حول توسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية (العدد 129 , 1997) .
40. عماد جاد , "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 137, عام 19999) .
41. عماد جاد , "الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة" , مجلة السياسة الدولية ,(العدد 161 , عام 2005), مجلد 40 ,
42. عمرو عبد الكريم سعداوي , " فرنسا وتوسيع الناتو" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 , عام 1997) .
43. غسان العزي , "الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي" , مجلة شؤون الأوسط , (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية , العدد 54 , عام 1996) .
44. صلاح زرنوقة , "الناتو بين مرحلتين" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 129 ,عام 1997) .
45. كيندل سكوت , "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 178 , 2009) .
46. كينيث بولاك , "الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط ...رؤية أمريكية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 175 , 2009) .
47. كينيث بولاك , "أمن الخليج " , مجلة شؤون الأوسط , مركز دراسات الوحدة العربية ,(العدد 115 , 2002) .
48. محمد أسامة عبد العزيز , " الاستراتيجية االجديدة لحلف الناتو ", مجلة السياسة الدولية , (العدد 146 , العام 2001) .
49. محمد السيد سليم , "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية" , مجلة السياسة الدولية , (العدد 170 , تشرين الأول 2007), مجلد 42 .
50. محمد جمال مظلوم , "حلف الناتو ودوره الجديد في المنطقة" , الرياض:مجلة كلية الملك خالد العسكرية , (العدد 84, عام 2006) .
51. محمد دياب , "توسيع الناتو وحروب البلقان : أهداف استراتيجية وجيوسياسية ",مجلة شؤون الأوسط , (العدد 83 , عام 1999) .
52. محمد علي صالح , " بعد 54 عاما" : حرب في أوروبا مرة أخرى " , مجلة المجلة , (العدد 999 , نيسان **1999**) .

53. مركز جامعة دمشق , "تداعيات أحداث 11 أيلول على الأمن القومي العربي" , القيادة القطرية السورية لحزب البعث العربي الاشتراكي : سلسلة دراسات سياسية , (العدد 2 , 2003)
54. ممدوح أنيس فتحي , إجراءات توسيع الناتو.....المشكلات والحلول المطروحة , مجلة السياسة الدولية ,(العدد129 , 1997) .
55. ميشال يمين , "تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة ", مجلة شؤون الأوسط , (العدد 68 , عام 1998) .
56. منار الشربجي , "أوباما والعالم الإسلامي ...قراءة في تحولات الخطاب الأمريكي ودلالاته" , مجلة السياسة الدولية , (العدد178 , 2009) .
57. ناصيف حتي ,"حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط ", مجلة المستقبل العربي,بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية (العدد 215 , عام 1997) .
58. نوار هاشم , " قياس قوة الدولة" , المجلة العربية للعلوم السياسية , (بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية , العدد 25 , عام 2010) .
59. نورهان الشيخ ,العلاقات الروسية الأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية,مجلة السياسة الدولية, (العدد 170 , تشرين الأول 2007), مجلد 42.

رابعاً: الصحف :

1. جريدة الأخبار , "روسيا : الدرع الأمريكي وتوسع الأطلسي تهديدات جدية " , العدد 271 , 2007/7/7 .
2. جريدة الأخبار , " بوتين ينتصر على السبع ويقترح حلاً للصواريخ ", العدد 246 , 2007/6/8 .
3. جريدة الحياة ,"روسيا تعتبر الدرع الصاروخية الأمريكية إعادة للانتشار العسكري في أوروبا" , العدد 16003, 27 كانون الثاني , 2007 .
4. جريدة الحياة , 1997/7/20 .
5. ريتشارد هاس , "توسيع الناتو هل من نهاية" , جريدة الشرق الأوسط , 1997/7/21 .
6. زبيغينو بريجسنكي , أنتوني ليك ,"الأهمية الاستراتيجية لتوسيع الأطلسي" صحيفة القبس عن الايكونوميست, العدد 8635 , 1997/7/7.
7. طه عبد الواحد , عن ريا نوفوفستي , "دواعي تجيد بوتين اتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا" , جريدة تشرين , العدد 9926 , 2007/7/17 .

8. فادية البوز , عن جريدة لوموند , "الوثيقة التأسيسية للاتفاق الروسي – الأطلسي : موسكو في الجوقة الأوروبية" , جريدة تشرين , 1997/5/22 .
9. محمد صوان , "هل تنجح فرنسا في إقامة نظام دفاعي أوروبي خارج الناتو" , جريدة تشرين , 1997|12|4 .
10. محمد البطل , "ميثاق الاليزيه بين الأطلسي وروسيا : خطوة أخرى لتكريس العصر الأمريكي" , جريدة تشرين , 1997/6/14 .
11. محمد صوان , "الاستراتيجية الأطلسية نحو الشرق والجنوب بين المواقف السياسية والمصلحة الاقتصادية , جريدة تشرين ,/1997/9 .
12. ممدوح الأوس,"توسيع الناتو والهوية الوطنية لبلدان أوروبا الشرقية ", جريدة البعث,العدد10374 , 1997/7/22 .
13. نجيب غبرة عن نوفوستي ,"عملية توسيع الناتو" , جريدة البعث , 1997/7/9.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

1-, Daalder and James Goldgeier, Global NATO,foreign affairs,no) 5(sep.ocb 2006).

2- J.M.Luns,((NATO in the present world situation)),studia diplomatiea,vol . xxx111,no.6.1980.

3- The foundation of national strategy : interest and goals , National securities strategy of the United states , August 1991, published by white house, P. P. 1-4.